المعالجة التشريعية للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وآثارها على الدين العام

"دراسة تحليلية مع الإشارة إلى مصر"

إعداد

د/ إبراهيم عبد الله عبد الرءوف محمد

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

مقدمة

تعاني كثير من دول العالم انتشار ظاهرة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، أو ما تعرف بالاقتصاد غير الرسمي informal economy [١]. أيضًا فقد تعددت الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة، وإن كان أغلبها يؤكد على عُمق وصعوبة المشكلة، نظرًا لما لها من أبعادٍ وعلاقاتٍ متشابكة مع أنشطة الاقتصاد الرسمي.

لذا، دائمًا ما تلجأ الكثير من البلدان إلى إجراء التعديلات التشريعية المستمرة والمتتالية على سياستها الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي، لإيجاد حل لتلك المشكلة. فهل ساهم ذلك في تقليل حدة هذه الأنشطة؟

أيضًا، فقد عانى الاقتصاد المصري كثيرًا ومازال في عدم إدراج هذه الأنشطة في الحسابات القومية. الأمر الذى ترتب عليه إظهار الناتج القومي على غير حقيقته[٢]، حيث إن هناك الكثير من الدخول غير المعلنة، والتي لا تندرج في الوعاء الضريبي. ولاشك أن نمو وانتشار تلك الأنشطة يتطلبُ دراستها بشكلٍ جيد. إذ تتراوح حجم

(١) يستخدم بعض الباحثين تعبيرات عن الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، مثل الاقتصاد تحت الأرض underground economy، الاقتصاد السري hidden economy ، اقتصاد الظل shadow economy، الاقتصاد الأسود black economy، الاقتصاد الموازي parallel economy وغيرها ... لمزيد من التفصيل، انظر د/ جمال إبراهيم حسن، حجم الاقتصاد السري في مصر من خلال الأسباب والمؤشرات – دراسة كمية تحليلية عن الفترة ١٩٦٦- ٢٠٠٠، مجلة آفاق جديدة، العدد الأول والثاني، يناير وابريل ٢٠٠٥، ص٦٢.

(٢) أ/ نرمين طلعت غالي وآخرون، العمل غير رسمي وأثره على الاقتصاد القومي، الإدارة العامة للبحوث المالية، وزارة المالية، مصر. على الرابط التالي: www.mof.gov.eg/

الأنشطة غير الرسمية في الدول بحسب الدراسات بين ٣٠- ٧٠% ، وبالطبع النسبة الأكبر في الدول النامية، ومنها مصر(١).

إضافة إلى ما تقدم، فإن الاقتصاد المصري يُعانى من عجزٍ شديد نتيجة لتزايد حجم الدين العام بشكلٍ متزايد. وبحسب بيانات وإحصاءات البنك المركزي المصري، فقد ارتفع صافي الدين المحلي Domestic debt ليصل نحو ٢٦٨٥,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٧م، مُقابل ٢٢٨٥,٦ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠١٦م، بزيادة تقدر بحوالي ٤٠٠,٣ مليار جنية. بينما ارتفع الدين الخارجي للبلاد External debt ليصل نحو ٨٢,٩ مليار دولار في نهاية شهر ديسمبر من العام ٢٠١٧، مقارنة بنهاية شهر يونيو ٢٠١٦، وبزيادة قدرها ٢٣,٣ مليار بمعدل ٤١,٧%(٢).

ونظرًا للحاجة المُلحة لزيادة موارد الدولة المالية، من أجل مواجهة الزيادة في الإنفاق العام، فقد طُرحت العديد من الإجراءات الاقتصادية: مثل قرار تحرير سعر الصرف، وخفض الدعم، وزيادة ضريبة القيمة المضافة...الخ(٣). غير أن اللجوء إلى توسيع الوعاء الضريبي اعتبر أمرًا مهمًا لمواجهة الصعوبات الاقتصادية التي تواجه البلاد، وذلك لتشمل الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، والتي باتت تُشكل نسبة كبيرة من حجم الاقتصاد. وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥م، الصادر عن وزارة

(١) أ/ حسين عبد المطلب الأسرج، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، وزارة الصناعة والتجارة. على الرابط التالي: https:www.researchate.net/

(٢) التقرير السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧م، البنك المركزي المصري. انظر الرابط التالي: www.cbe.org.eg/ وكذلك، المجلة الاقتصادية، البنك المركزي المصري، ٢٠١٧/٢٠١٨. على الرابط التالي:
www.cbe.org.eg/ar/economicresearch/

(٣) لمزيد من التفعيل، راجع الموقع الالكتروني لوزارة المالية المصرية، على الرابط التالي: www.mof.gov.eg/

التنمية المحلية ومعهد التخطيط القومي، فإن مستوى الاقتصاد غير الرسمي يُقدر بنحو ١,٥ تريليون جنية، ما يعني أن قيمة الضرائب المُهدرة على خزانة الدولة تُقدر بحوالي ٢٥٠ مليار جنية تقريبًا(١). وأن هناك دراساتٍ أخرى، تؤكد ارتفاع هذه النسب(٢).

لما سبق، بات السؤال الهام، هل لعبت المعالجات التشريعية الخاطئة دورُ في زيادة حجم النشاطات الاقتصادية غير الرسمية؟ وهل يُعد دمج مثل هذه النشاطات في الاقتصاد الرسمي أمرًا مهمًا يساهم عبر فرض الضرائب والعوائد المتحصلة منه إلى تخفيض حدة الدين العام في مصر؟

لما سبق، فقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع "المعالجة التشريعية للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وآثارها على الدين العام". لنرى كيف ساهم انتشار تلك الأنشطة في تزايد حجم الدين العام، لاسيما وأن الدولة تبحث عن مصادر لتقليص عجز الدين العام، وأن التهرب الضريبي وعدم إخضاع الأنشطة غير الرسمية أضاع على خزانة الدولة مليارات الجنيهات سنويًا.

* **مشكلة الدراسة**:

تتمحور مشكلة دراستنا حول التساؤلات التالية:

هل أدى انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى زيادة حجم الدين العام في مصر؟

---

(١) انظر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥، وزارة التنمية المحلية، مصر، على الرابط التالي: mld.gov.eg

(٢) د. منال حسين عبدالرازق، عملية تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي في مصر، مجلة النهضة، المجلد ١٠، العدد (٢) مصر، ٢٠٠٩، ص١.

وهل ساهم التناول التشريعي لتلك الظاهرة في ازديادها؟ وماذا لو تم دمج هذه الأنشطة في الاقتصاد الرسمي، ما أثر ذلك على الدين العام؟

* **أهمية الدراسة**:

مما لاشك فيه أن البحث عن مصادر لتقليل عجز الدين العام ، يحظى بأهمية كبيرة لدى الحكومة المصرية. أيضًا فإن الإجراءات المقترحة بخصوص توسيع القاعدة الضريبية، ومنها دمج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي من شأنه أن يعُود بالنفع على الاقتصاد القومي.

فضلاً على ذلك، هناك عدة مبررات أخرى، نذكر بعض منها على النحو التالي:

- تقدر حجم الأموال الضريبية الضائعة على خزانة الدولة بحسب تقديرات الحكومة المصرية بسبب الأنشطة غير الرسمية ما بين ٣٥٠ إلى ٤٠٠ مليار جنيهًا مصريًا.
- تبيان الملامح الأساسية لهذه الأنشطة غير المسجلة وحجمها وتأثيراتها الاقتصادية.
- معرفة مدى تأثير الاقتصاد غير الرسمي على سياسات الدولة المالية والنقدية ومدى فاعليتها.
- التعرف على مسببات نمو هذا القطاع وسبل دمجه.

* **فروض الدراسة**:

يمكننا صياغة فروض دراستنا، على النحو التالي:

- إن وجود الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بات حقيقة واقعة تُعاني منها مختلف الاقتصادات، فضلاً عن صعوبة قياسها.

- يُشكل انتشار الاقتصاد غير الرسمي آثار سلبية على الاقتصاد القومي، أهمها: البيانات غير الصحيحة أمام صانعي السياسية الاقتصادية، وضياع مليارات الجنيهات على خزينة الدولة وغيرها.
- إن دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي سينعكسُ بالإيجاب على المؤشرات الاقتصادية الكلية.
- هناك علاقة طردية بين البطالة والإجراءات الحكومية والتضخم والاقتصاد غير الرسمي. فكلما زادت هذه المؤشرات زاد الاقتصاد غير الرسمي والعكس.

*** منهج الدراسة**:

سنعتمد في دراستنا حول موضوع "المعالجة التشريعية للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وآثارها على الدين العام". على المنهج الاستقرائي والتحليلي، وذلك بالرجوع إلى البيانات والمعلومات المتاحة والمراجع العربية والأجنبية. فضلاً على الاعتماد على المصادر والاحصاءات والتقارير الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الدولية والمحلية، واستخدامها في انجاز الدراسة.

*** الدراسات السابقة**:

تناولت العديد من الدراسات والبحوث ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ويمكننا أن نذكر بعض منها، على النحو التالية:

- دراسة للدكتور: شريف محمد على أحمد ٢٠٠١ بعنوان: الاقتصاد الخفي- أسبابه وآثاره الاقتصادية على مصر خلال الفترة من (١٩٨٠- ٢٠٠٠)، وتناولت هذه الدراسة، ماهية الاقتصاد الخفي وطرق قياسه، كما ركزت الدراسة أيضًا على آثار ذلك الاقتصاد على مصر خلال الفترة المذكورة.

- دراسة للدكتور: Hedayet Ullah Chawlhury 2005 بعنوان:

Informal economy, governance, and corruption.

وعالجت الدراسة موضوع الاقتصاد غير الرسمي، وأبرزت الدراسة دور الفساد في زيادة هذه الظاهرة، كما أن الإجراءات الحكومية وتعقيدها سبب آخر للظاهرة وانتشارها.

- وفي دراسة أخرى أعدت بواسطة وزارة المالية المصرية بفريق يترأسه أ/ نرمين طلعت غالي وآخرون: وتجعل عنوان: "العمل غير الرسمي وأثره على الاقتصاد القومي" ، حيث أوضحت هذه الدراسة مدى حاجة الدولة لإدراج كل أشكال الأعمال المختلفة إلى سيطرة ورقابة الدولة. أيضًا تناولت الدراسة إستراتيجية مقترحة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

- دراسة لكل من Ralf Hussmanns and Farhad Mehran 2000 وتحمل عنوان:

Statistical definition of the informal sector international standards and national practices:

- وتناولت الدراسة أبرز المفاهيم الإحصائية للاقتصاد غير الرسمي، والتي صدرت عن مؤشر منظمة العمل الدولية رقم ٥٠، كما بينت الدراسة كذلك حجم ومستويات الظاهرة دوليًا ومحليًا.

- وفي دراسة تم إعدادها بواسطة Arash tamal manesh and athers (2014)، بعنوان:

Government Effectiveness, Rule of Law and informal Economy in Asian Developing Countries

وأظهرت الدراسة أهمية دور الحكومة وسيادة القانون، حيث أن تراخي هذا الدور يُسهم في زيادة الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما حدث في بعض البلاد الأسيوية النامية، بحسب الدراسة.

- دراسة الأستاذ الدكتور/ رمضان صديق محمد، والتي جاءت تحت عنوان " القطاع غير الرسمي وسبل إدماجه في الاقتصاد الرسمي". وقد توصلت إلى الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن وجود الاقتصاد غير الرسمي أصبح حقيقة واقعة ، كذلك أكدت الدراسة على أهمية دور الحكومة في معالجة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة ومدى فعالية النظام الضريبية ودوره . أيضاً فقد عرضت الدراسة لطبيعة الاقتصاد غير الرسمي في مصر ومسبباته وأبرز الحلول لمواجهته.

* **خطة الدراسة**:

على ما تقدم، ستكون خطة دراستنا لهذا البحث من خلال مباحثٍ ثلاثة، على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي والمعالجة التشريعية للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

المبحث الثاني: هيكل الدين العام في مصر وآثاره على التنمية والنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: الدمج التشريعي للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي.

المبحث الأول

ماهية الاقتصاد غير الرسمي والمعالجة التشريعية للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

تذهب العديد من الدراسات إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، تتراوح نسبته بين ٥٠ إلى ٦٥%، وهو ما يعني أن الناتج القومي الإجمالي GDP، يُقدر بأقل كثيرًا من قيمتهِ الحقيقية[١]. فضلاً على ذلك فإن هناك أسبابًا عدة ساهمت في نمو تلك الأنشطة في مصر[٢]. إضافة إلى التناول التشريعي للعديد من القوانين، والتي كان لها دورٌ بارز في تعميق تلك الظاهرة.

على ما تقدم، سنتناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي وحجمه وأسبابه في مصر.

المطلب الثاني: التناول التشريعي للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية دوليًا ومحليًا.

(1) Hany M El Shamy, Measuring the informal economy in Egypt, international journal of business management and economic research (IJBMER), vol 6 (2), 2015, p.p 137: 140.

(2) Martha Chen and jenna Harvey, the informal economy in Arab Nations: A comparative perspective, paper for Arab Watch report on informal employment in MENA Regionm Wiego net work, jan 23, 2017, pp. 6: 11.

المطلب الأول

مفهوم الاقتصاد غير الرسمي وحجمه وأسبابه في مصر

لم يدخر الأدب الاقتصادي جهدًا في طرح العديد من المفاهيم للأنشطة الاقتصادية الخفية invisible economy ، حيث تم تقسيم تلك الأنشطة إلى أمرين: الاقتصاد الأسود Black Economy أو اقتصاد الجريمة Criminal Economy، ومن أمثلتها: جرائم غسيل الأموال وتجارة المخدرات .... وغيرها[١]. أما النوع الثاني: الاقتصاد غير الرسمي Informal Economy، وهو يشمل أنشطة اقتصادية مشروعة إلا أنها لا تخضع لرقابة الدولة لعدم وجودها في السجلات الرسمية. وبالتالي فإنها لاتخضع لأنظمة الدولة الضريبية والتأمينية والبيئية وغيرها[٢]. ويشير الشكل البياني التالي رقم (١) إلى ذلك:

(١) د. عبدالله عبدالعزيز الصعيدي، دراسة في جرائم الاقتصاد الخفي: (التهرب الضريبي والجمركي، وغسيل الأموال كأمثلة، مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشركة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مجلد (٩)، عدد (١)، الإمارات، ٢٠٠٠، ص١٧٠ وما بعدها.

(2) Hedayet Ullah Chowdhury, informal economy, governance, and corruption, Philippine journal of development, number 60, second semester 2005, volume XXXLL, No. 2, p.p 101: 107.

شكل رقم (١) اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي

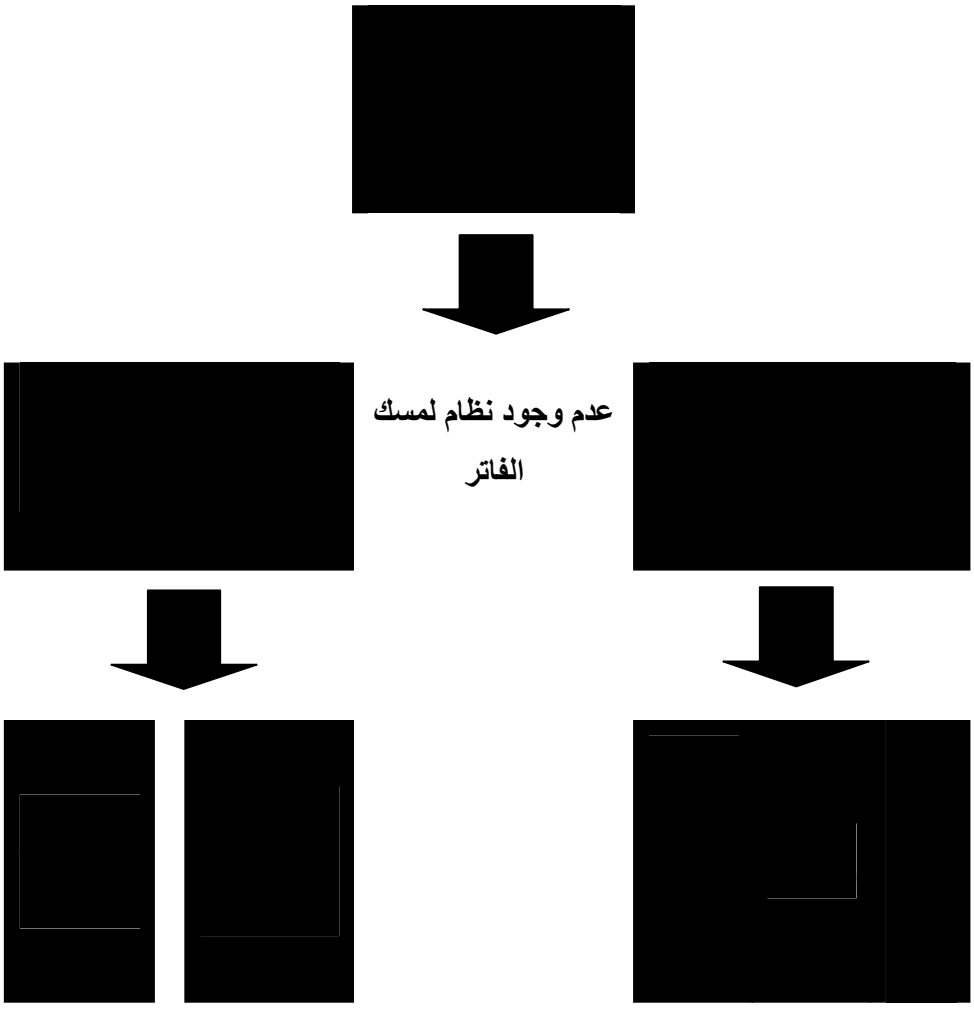

المصدر: د.عبدالسلام فرج يحي، استخدام نموذج المدخلات والمخرجات في قياس اقتصاد الظل "الاقتصاد غير الرسمي"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الأول، ٢٠١٥، ص١٨.

- ويذهب غوتمان (Gutmann 1977) إلى تعريف الاقتصاد غير الرسمي بأنه الناتج القومي غير المحسوب، أو بمعنى آخر هو الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان ينبغي أن يدخل في حسابات الناتج القومي إلا أنه لم يدخل لسبب أو آخر ضعف هذه الحسابات (مثل التهرب الضريبي وضعف الإدارات الرقابية والضريبية[١].

- ببنما يرى (Feige 1989) أن الاقتصاد السري هو أحد الأنشطة الاقتصادية التي تشتمل على جهود واعية لتجنُّب الاكتشاف الرسمي [٢].

- في حين عرف (Schneider & Friedrich 1986) ، الاقتصاد غير الرسمي بأنه "مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تنتج سلعًا وخدمات يتولد عنها دخول غير مسجلة لدى السلطات الضريبية"[٣].

هذا، ويشتمل القطاع غير الرسمي في مصر على كل أنواع الأنشطة الاقتصادية، والتي يُتعمد إخفائها عن السلطات الحكومية ، من أجل تقليل تكاليفها، وتجنب الضرائب المستحقة عليها، والتي غالبًا ما تكون غير مسجلة لدى الجهات الحكومية.

- بينما يُعرف (Schneider & Enste 2000)، الاقتصاد الخفي بالنظر إلى مجالات الأنشطة الاقتصادية إلى شرعية أو قانونية وغير شرعية أو غير قانونية[٤]. بحسب الجدول التالي رقم (١).

(1) Peter M. Gutmann, "The subterranean Economy", Financial Analysts Journal, vol. 33, no 6-7, November 1977, p.p 223.

(2) El. Feige and others, the shadow economy, journal of international Affairs, spring, vol53, No3, 2000, p.p 386-387.

(3) Schneilder, F., Estimating the size of the denish shadow economy using the currency demand approach: An attmpt, journal of economics. Vol 88, 1986, p.p 642-643.

(4) Schneider and H. Enste: shadow economies: size causes, and consequences, IMF, working paper, 2000, p.p 76: 100.

جدول رقم (١)

مجالات الأنشطة الاقتصادية

	تحويلات نقدية	تحويلات غير نقدية	
أنشطة غير قانونية	١- المتاجرة في السلع المسروقة. ٢- التعامل في تجارة وصناعة المخدرات، الدعارة، والقمار. ٣- التهريب (في الداخل والخارج). ٤- التزوير والمتاجرة في المعلومات المسروقة. ٥- سرقة الهويات وأسماء المستخدمين والدخول إلى برامج الكمبيوتر.	المقايضة: ١-السلع المسروقة وتهريب السلع. ٢-إنتاج المخدرات للاستعمال الشخصي. ٣-السرقة للاستعمال الشخصي.	
أنشطة غير قانونية	التهرب الضريبي tax evasion	تجنب الضريبة Tax avoidance	تهريب ضريبي وتجنب ضريبي
أنشطة قانونية في اقتصاد الظل	١- الدخل في العمل الشخصي. ٢- الأجور والمرتبات في العمل غير المسجل ولكنه له علاقة بالخدمات والسلع القانونية.	خصم العمالة	١- المقايضة في سلع وخدمات قانونية. ٢- عمل شخصي أو بمساعدة الجيران.

Source: Schneider and H. Enste:, shadow economies: size causes, and consequences, IMF, working paper, 2000, p.p 76: 100.

وعلى أية حال، فإننا نؤيد الاتجاه الذي يذهب إلى تعريف الاقتصاد أو القطاع غير الرسمي بأنه "كل الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يُسجل ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد إخفائه تهربًا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، أو لأن هذه الأنشطة، بحكم طبيعتها تعتبر من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد"(١).

وأما عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

بالاطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت دراسة الاقتصاد غير الرسمي، نجد شبه اتفاق على صعوبة قياسه، بالنظر إلى أن الكثير من تلك الأنشطة تتم في الخفاء وبشكل غير رسمي. إذ تراوحت نسب هذه الأنشطة من ١٠% إلى ٤٠% وأكثر في بعض الاقتصادات(٢).

ورغم ذلك، كانت هناك جهود حثيثة بُذلت من الأدب الاقتصادي لمحاولة قياس تلك الأنشطة غير الرسمية. وتوجد طرق عديدة لتقدير الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن أبرزها، الطرق المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى طريقة النماذج.

---

(١) د. محمد إبراهيم طه، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٥؛ د. صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري "دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٩.

(2) David Fettig: Underground Economy skews statistics and shortchanges the taxman, but is it all bad? Fedgazette, Federal Reserve Bank of Minneapolis, 1994, p.p. 3: 10.

أ – طرق التقدير المباشرة [١]:

تلك الطُّرق التي يُطلق عليها "المداخل الجزئية"، نظرًا لأن التقدير يكون عبر تصميم المعاينة والاستقصاء وأخذ العينات من الإقرارات لفحص الحسابات الضريبية[٢]. وهي تعتمد على أساس إجراء تقدير أو حساب للدخل الناتج من مختلف الأنشطة الفرعية التي ترتبط بنشاط الاقتصاد غير الرسمي، ثم جمع القيم الجزئية إلى بعضها، وبذلك نحصل على قيمة الأنشطة غير الرسمية على مستوى الدولة ككل[٣]. غير أن هذه الطريقة قد انتقدت، بسبب عدم إعطاء مجتمع العينة البيانات المطلوبة بسبب عدم وجود علاقات شخصية مثلاً، كما قد ينكر البعض انخراطه في السوق غير

(١) من طرق التقدير المباشرة، أساليب التقدير عن طريق الرجوع إلى الحسابات القومية، والأساليب التي تعتمد على الإقرارات الضريبية. أ) تعتمد الطريقة الأولى: على المعلومات التي يتم توفيرها من الحسابات القومية في تقدير الدخل الحقيقي، وينسب الفرق بين هذا الدخل والدخل الرسمي إلى الدخول الناتجة عن الاقتصاد غير الرسمي. ب) أما الطريقة الثانية: فتعتمد على مراجعة الإقرارات الضريبية التي تتم من خلال الإدارة الضريبية، حيث يمكن اكتشاف حجم الدخل غير المبلغ عنه، والذي يمكن نسبته إلى القطاع غير الرسمي. لمزيد من التفصيل: انظر د. رمضان صديق محمد، القطاع غير الرسمي وسبل إدماجه في الاقتصاد الرسمي- مع إشارة خاصة لمصر، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، مصر، العدد التاسع، ٢٠٠٣، ص١٦٠ وما بعدها؛ وكذلك:

Yasser Abdih and Leandro Medina, Measuring the informal economy in the Caucasus and cetral Asia, IMF working paper, May 2013, p. 9. available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2013/wp13137.pdf.

(٢) د. جمال إبراهيم حسن، حجم الاقتصاد السري في مصر من خلال الأسباب والمؤثرات "دراسة كمية تحليلية من الفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٠)، مجلة آفاق جديدة، العدد الأول والثاني، يناير وأبريل، ٢٠٠٥م، ص٧٠.

(٣) د. صفوت عبد السلام عوض الله، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي، مرجع سابق ذكره، ص٥٨١ وما بعدها.

الرسمي. وبالتالي فإن دقة النتائج تعتمدُ على مدى استجابة جمهور العينة وإعطاء بيانات صحيحة[١].

ب- طرق التقدير غير المباشرة:

وتعتمد هذه الطرق على اكتشاف الآثار التي تترتب على وجود هذا الاقتصاد[٢]. وتعد هذه الطرق أساليب كلية Macro Approaches أو أساليب تأثيرية Indicator Approaches، ذلك أنها تستخدم العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تعطي بيانات عن مدى تطور الاقتصاد غير الرسمي[٣]. ومن الأساليب غير المباشرة لقياس حجم الأنشطة غير الرسمية:

١- التناقض بين الدخل والإنفاق:

وفقًا لهذه الطريقة، والتي يعتمد عليها غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، فإن الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، يُقاس

(١) د. عمر عبد الحي صالح، الاقتصاد الخفي في الدول النامية: اتجاهات وتوقعات، مجلة دراسات مستقبلية، العدد ٢، ٣، يوليو ١٩٩٧م، ص١٠٣؛ وكذلك،

Hans Bekkers and Wim Staffers, "measuring informal sector Employment in Pakistan", international laber Review, Vol. 134, no 1, 1995, pp. 16- 20.; Devin F. Mc Crohan and tames D. Smith, "A consumer Expenditure Approach to Estimating the size of the underground economy, journal of marketing, Vol. 50. No. 2, April 1986, p. 50: 52.

(٢) د. عبد العزيز علي محمد الصالح، الاقتصاد الخفي وآثاره وطرق قياسه مع إشارة إلى قياس حجمه في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٨١- ٢٠١١)، مجلة جامعة الزيتونة، ليبيا، العدد ٨، ٢٠١٣م، ص٣٢٨.

(٣) د. جمال إبراهيم حسن، حجم الاقتصاد السري في مصر، مرجع سابق ذكره، ص٧١.

على أساس جانبي الدخل والإنفاق في الحسابات القومية[١]. وبالتالي فإن معاملات الاقتصاد غير الرسمي لن تظهر في صورة دخل وإنما ستظهر في صورة إنفاق ولو اعتبر هذا صحيحًا، فإن الفرق بين الدخول المسجلة والإنفاق، ستُعطينا معلومات هامة بخصوص الاقتصاد غير الرسمي. على ذلك، فإن هناك أسلوبين لتقدير الأنشطة غير الرسمية هما:

- الاعتماد على المقارنة بين الدخل والإنفاق على المستوى الكلي.
- مقارنة الدخل بالإنفاق للمجموعات المختلفة من الأفراد، ثم تعميم النتائج على الاقتصاد ككل، وذلك على المستوى الجزئي.

٢- طريقة المراجعات الضريبية:

وتعتمد هذه الطريقة على تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي على أساس الجهود التي تبذلها الإدارات الضريبية، والتي تتمثل في كشف الدخول التي لم يتم الإفصاح عنها. ويتم ذلك من خلال المراجعات الضريبية لعينة ممن تقدموا بإقراراتهم الضريبية للتأكد من مدى صحة هذه الإقرارات من عدمه، وذلك من أجل اكتشاف نسبة التهرب الضريبي، وتعميم ذلك على المستوى القومي[٢].

---

(1) Giles, D.E.A., Measuring the hidden economy: implications for econometric Modeling, Economic Journal, 1999, p.p. 372: 374; George M. Georgiou, Measuring the size of the informal economy: A critical Review, working paper series, contral Bank of Cyprus, May 2007, p.p. 5:10. available at: citeseerx.ist.psu.edu/view.doc/download?doi.

(٢) د. صفوت عبد السلام عوض الله، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي، مرجع سابق ذكره، ص٥٨٧؛ وكذلك د. أمين السيد لطفي، بحوث ودراسات في تطوير وإصلاح نظم الضرائب في مصر، القاهرة، ١٩٩٣م، ص١٧ وما بعدها.

٣-طريقة استخدام مؤشرات استهلاك الكهرباء إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تلك طريقة أخرى لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، تفترض أن هناك كمية مطلوبة من الكهرباء في إقليم أو منطقة معنية، وأن هناك استهلاك كلي للكهرباء [١]. وبمقارنة الكميتين، لُوحظ أن نسبة الاستهلاك الكلي أكبر من الكمية المطلوبة. ما سبق دل على وجود إنتاج غير رسمي يساهم في ظهور وتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

٤- طريقة المدخل النقدي:

تفترض هذه الطريقة أن المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي تكون نقدًا، نظرًا لأن المتعاملين يسعون إلى إخفاء معاملاتهم. عكس التعامل في الاقتصاد الرسمي، الذي يعتمد كثيرًا على المعاملات الورقية. وبالتالي، فإن الاقتصاد غير الرسمي يُقاس بالقيم النقدية التي تستخدمها الدولة في غير المعاملات الرسمية. على ذلك، فإن كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي، ينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة[٢].

---

(1) Paulina Restrepo, Measuring underground economy can be done, but it is difficult, the regional economist, January 2015, p. 11. available at: https://www.stlouisfed.org/media/ publications/

حول هذه الأساليب، راجع:

D.K. Blattao charyya, An econometric method of estimating the hidden economy, the economic journal, Vol. 100, no. 2, sep 1990, p.p. 700: 710.

(٢) ثمة أساليب عدة نقدية، يعتمد عليها طريقة المدخل النقدي: لعل أبرزها: أ) أسلوب معدل النقود والمسائلة إلى الودائع تحت الطلب، ب) أسلوب المبادلات، ج) أسلوب الوحدات النقدية ذات القيمة المرتفعة؛ لمزيد من التفصيل انظر: د. صفوت عبد السلام عوض الله، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي، مرجع سابق، ص٥٩١؛ د. عبد العزيز على محمد السالمي، الاقتصاد الخفي وآثاره وطرق قياسه، مرجع سابق، ص٣٣٠ وما بعدها؛ د. رمضان صديق، القطاع غير الرسمي وسبل إدماجه في الاقتصاد الرسمي، مرجع سابق، ص١١٦ وما بعدها؛

=

وبخصوص محاولات قياس حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في مصر:

بادئ ذي بدء، نُشير إلى وجود العديد من الدراسات التي حاولت قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر(١). وبالاطلاع عليها تبين أن هناك اختلافًا حول نسبة ذلك الاقتصاد في الناتج القومي. فمن الدراسات من يؤكد أن حجم تلك الأنشطة يُمثل ٤٠% من الناتج القومي. وهناك دراسات تؤكد أن حجمها يصل نحو ٦٠% من الناتج القومي (٢). ولعل مرجع الاختلاف حول نسبة ذلك الاقتصاد، هو الأسلوب المتبع في التقدير، فضلاً عن كونه أصلاً قطاع غير مُسجل بقاعدة بيانات تسهل الوصول إليه. ومن الدراسات المهمة، دراسة اتحاد الصناعات المصرية، والتي أجريت عام ٢٠١٥م. وأكدت على أن حجم الاقتصاد غير الرسمي حوالي ٦٠% من الاقتصاد الكلي، فضلاً عن التالي(٣):

١- إن أكثر من ٤٧ ألف مصنع لم يستخرجوا سجلات صناعية.

٢- تقدر قيمة العقارات غير المسجلة بحوالي ٢,٤ تريليون جنيه.

٣- حوالي أكثر من ٨ مليون مواطن يعملون في ١٢٠٠ سوق عشوائية.

=

Gutmann P. "The subterranean Economy, Financial Analysts Journal, Nov/Dec, 1977, p.p. 30: 35.

(1) op.cit., pp. 141: 145.

(٢) د. محمد محمود عبد الحافظ، الاقتصاد غير الرسمي في مصر-الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (٤)، أكتوبر ٢٠١٤، ص٨٤٢ وما بعدها.

(٣) انظر الدراسة التي أعدها اتحاد الصناعات المصرية عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، ٢٠١٥م. على الرابط التالي: www.Fei-org.eg .

فضلاً على ما تقدم، فإن البنك الدولي، يُشير إلى أن التعاملات السنوية لتلك الأنشطة غير الرسمية تجاوزت ٢,٢ تريليون جنيه. أيضًا، فإن بعض الدراسات التطبيقية، تشير إلى أن معظم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في مصر، تكمن داخل الفئات الصغيرة التي تستخدم عاملاً أو أثنين[1]. ويُشير الشكل البياني التالي رقم (٢)، إلى توزيع وحدات الإنتاج للقطاع غير الرسمي بحسب النشاط الاقتصادي.

شكل رقم (٢)
توزيع وحدات الإنتاج للقطاع غير الرسمي حسب الأنشطة الاقتصادية في مصر (عام ٢٠١٥)

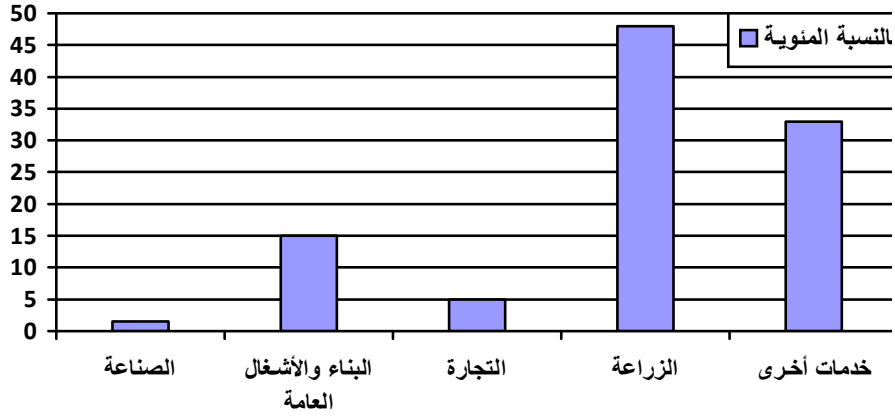

المصدر: صندوق النقد العربي، إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية، ٨-٩ نوفمبر، ٢٠١٧، ص٤.

أيضًا، يشير الجدول التالي رقم (٢) إلى حجم العمل غير الرسمي والحر في شمال أفريقيا:

(1) The Economic research forum for the Arab countries, iran and turkey, indicators: Economic Trends in the Mena Region, Cairo, 1998,p.p. 130: 135.

جدول رقم (٢)

العمل غير الرسمي والعمل الحر في دول شمال أفريقيا

الدولة	العمالة غير الرسمية (٪ من القوة العاملة لا تساهم في الضمان الاجتماعي)	العمالة الذاتية (كنسبة مئوية من إجمالي العمالة)
ليبيا	%٣١,٥	-
مصر	%٤٤,٩	%٣٧,٨
تونس	%٥١,٤	%٣٤,٢
الجزائر	%٦٣,٣	%٦٧,١
المغرب	%٧٦,٢	%٣٧,٣
المتوسط	%٥٣,٥	%٤٤,١

Source: Gatti et al., 2014 (Figures covered are from 2000-2007 for pension scheme, 1999-2007 for self-employment)

ويوضح الجدول السابق، أن حجم العمل الرسمي وصل نحو ٤٤,٩% في مصر، مقارنة بنحو ٤٣,٢% في العمل الحر[١].

وبحسب إحدى الدراسات، فإن إجمالي الضرائب المُهدرة على خزينة الدولة وصل نحو ٣٣٠ مليار جنيه، في وقت تبذل فيه الدولة جهودًا كبيرة لإيجاد موارد لسد عجز الموازنة[٢].

(1) Martha. Chen and Jenna Havey, the informal Economy in Arab Nations: A Comparative perspective, Wiego Network, Jan. 23, 2017, p. 11.

(٢) انظر دراسة اتحاد الصناعات المصري عن حجم الضرائب الضائعة على خزانة الدولة بسبب الاقتصاد غير الرسمي، مرجع سابق.

على ما تقدم، نستطيع أن نؤكد على أنه أيًا كان الأسلوب المستخدم في تقدير حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، فإننا نجد اتفاقًا على وجوده، وبنسب قد تفوق ما تم ذكره. ولعل السبب في ذلك يعود، إما لعدم تسجيل بيانات هذه الأنشطة أصلاً، أو لعدم دقة البيانات المسجلة. لذا نجد الحكومة المصرية تسعى جاهدةً نحو ضم تلك الأنشطة إلى الاقتصاد الرسمي، من خلال تقديم حوافز عديدة، أبرزها ما أعلنه رئيس الجمهورية، خلال مؤتمر الشباب (مايو ٢٠١٨م)، إعفاء لمدة ٥ سنوات من الضرائب بشرط الدخول في منظومة الاقتصاد الرسمي، والعمل على التأمين على كافة العاملين في هذه الأنشطة[١].

المطلب الثاني

التناول التشريعي للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وأسبابها في مصر

ساهمت العديد من القوانين في زيادة الأنشطة غير الرسمية في مصر، ومن ثم عدم إخضاعها بشكلٍ مباشر للحسابات القومية[٢]. الأمر الذي أثر سلبًا في الناتج المحلي الإجمالي، وانعكس في زيادة الدين العام. فضلاً عن ذلك، فثمة أسباب متعددة فاقمت من حدة الأزمة.

(١) لمزيد من التفصيل، راجع ما أعلنه رئيس الجمهورية من حوافز لدمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، خلال جلسات مستندي شباب العالم ٢٠١٨، شرم الشيخ، مصر، على الرابط التالي:

https://wyfegypt.com/

(٢) مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مؤتمر العمل الدولي، الدورة (١٠٣)، ٢٠١٤، ص٦٧. على الرابط التالي: www.ilo.org.

وبخصوص التناول التشريعي للظاهرة: فيمكن إبراز ذلك على النحو الآتي:

أولاً: بخصوص القوانين المنظمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

فنجد أنها لعبت دورًا لا يستهانُ به في تعزيز الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. فالقانون الحالي رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤[١]، وبحسب دراسة لوزارة التجارة والصناعة أجريت في مايو ٢٠٠٥. أشارت إلى أنهُ يتطلب عدة إجراءات يتعينُ على صاحب العمل القيام بها. تلك الإجراءات دفعت الكثيرين إلى العمل في السوق غير المنظم تجنبًا لتلك التعقيدات. ومن هذه الإجراءات [٢]:

أ – اشتراط الحضور الشخصي لصاحب العمل مقر الهيئة.

ب- اشتراط الحصول على العديد من الموافقات، والتعامل مع جهات متعددة، وتكرارية الإجراءات.

جـ اشتراط الحصول على الإجراءات الأمنية والرقابية، والتي قد تطول كثيرًا.

د – الكثير من الأوراق والمستندات، وطول إجراءات التصدير والاستيراد، وضياع الوقت والجهد والمال.

وبحسب الشكل البياني التالي، رقم (٣)، نلاحظ ضعف مساهمة تلك المشروعات في الاقتصاد المصري [٣].

---

(١) انظر قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصري رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤ ولائحته التنفيذية.

(٢) ريم عبد الحليم، الاقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص١١ وما بعدها. على الرابط التالي:

https://www.cipe.org.

(٣) د. منى البرادعي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: "الوسط المفقود" والحصول على التمويل، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦، ص١١.

شكل رقم (٣)

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر (حقائق وأرقام)

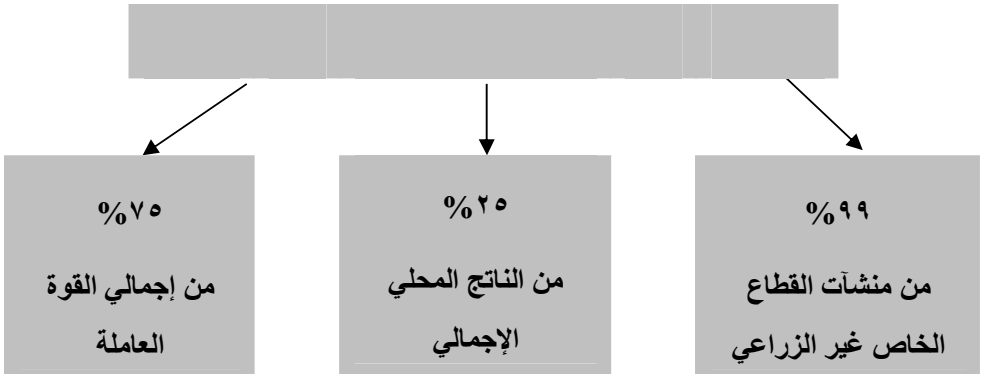

المصدر: د. منى البرادعي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: "الوسط المفقود" والحصول على التمويل، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-ما وراء الحدود، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦م، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، ٢٠١٦م، ص٦.

ثانياً: وفيما يتعلق بقوانين الأجور:

ساهمت القوانين المنظمة للأجور في مصر في ذهاب قطاع عريض من العاملين نحو العمل في السوق غير المنظم، وذلك لتحسين مستويات دخولهم[1]. لذا نجد الكثير من المطالبات بمراجعة الحد الأدنى للأجور وفقًا للقوة الشرائية، ومعدل إنتاجية العامل، ومتوسط الأجور في المجتمع، فضلاً عن معدل التضخم.

(1) Taha Kassem, Formalizing the informal economy: a required state regulatory and institutional approach Egypt as a case study, international journal of Humanities and social sciences, Vol. 4. issue 1, Jan 2014, p.p. 37: 38.

وبحسب دراسة أجريت على سياسات الأجور وتطويرها، فإن الحد الأدنى للأجور قد تم تحديده عام ١٩٨٤م وبما يعادل وقتها ٦٠% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما الآن فلا يُمثل سوى ١٨% فقط[١].

أضفُ إلى ما تقدم، فقد كشف تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن تفاوت كبير في إحصاءات التوظف والأجور، حيث تبين من النشرة السنوية، أن متوسط الأجر الأسبوعي للعاملين في كل من القطاع العام والأعمال العام حوالي ٩٤٢ جنيها في عام ٢٠١٦م، مقارنة بحوالي ٨٧٩ جنيهًا في عام ٢٠١٥م[٢].

كما أظهر التقرير، أن متوسط أجر العاملين في القطاع الخاص بلغ ٦٧٠ جنيهًا، مقارنًة بعام ٢٠١٥م، حيث بلغ المتوسط ٥٩٤ جنيها.

والشكل التالي رقم (٤) يؤكد ما سبق ذكره :

(١) د. منال متولي، أهمية تطوير سياسات الحد الأدنى للأجور والحد من الفقر، مؤتمر التنمية الاجتماعية وأسس الحماية والعدالة في ظل اقتصاد السوق، مركز الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، ٢٠٠٨.

(٢) انظر النشرة السنوية وتقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر. على الرابط التالي:

https://www.capmas.gov.eg.

شكل رقم (٤) متوسط الأجر النقدي الأسبوعي بالجنيه بالقطاعين العام والأعمال العام والخاص عام ٢٠١٦م مقارنًة بعام ٢٠١٥م

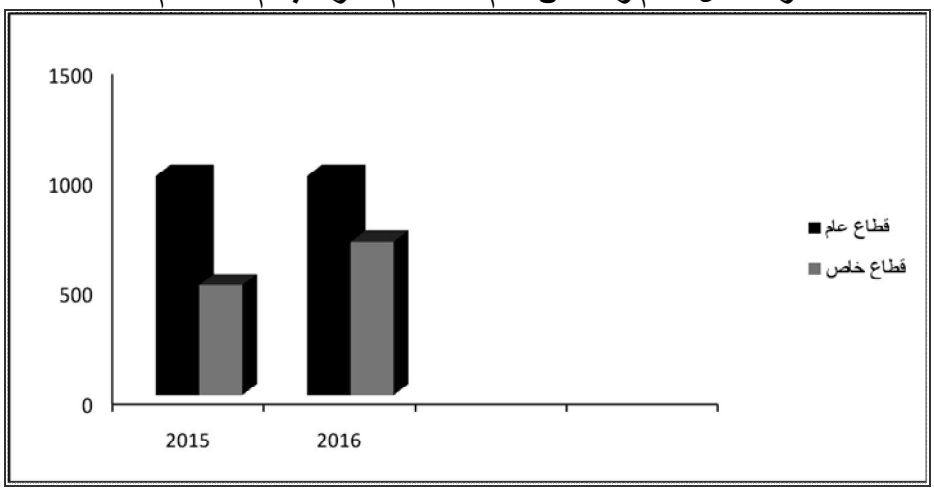

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، على الرابط التالي:

وبرغم ما سبق، فإن الأجور في مصر فضلاً عن تشوهها، فإنها تعتبر من أدنى معدلات الأجور في العالم. ذلك دفع الأفراد للعمل في الأنشطة الاقتصادية غير الخاضعة لسيطرة الدولة والأجهزة الضريبية، مما ينعكس سلبًا على القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في مصر(١).

ثالثاً: بخصوص قوانين التعليم:

فنجد أن ضعف مخرجات التعليم، يُساهم دون شك في ازدياد أعداد الخريجين غير المؤهلين، وهو ما يعني عدم توافقهم مع سوق العمل. ذلك يدفعهم للعمل في

(1) Mona Said, Wages and Inequality in the Egyptian Labor Market in an Era of financial crisis and Revolution, working paper Series, Economic Research forum, May 2015, p. 9.

الاقتصاد غير الرسمي، حيث لا اشتراطات قانونية ولا معايير تنظيمية. إن قوانين التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، بحاجة إلى تعديل حتمي، بالتركيز على تأهيل الشباب لسوق العمل، وعمل شراكة مع القطاع الخاص للنظر في احتياجاته، وتحديث المقررات التعليمية وغيرها... (١).

رابعاً: أما فيما يتعلق بالتشريعات الضريبية:

فقد دأبت قوانين الضرائب بمصر، على زيادة معدلات الاقتطاع الضريبي من فترة لأخرى. حيث تعد الضرائب المرتفعة مسئولة بشكل كبير في بروز ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ومحاولات التهرب منه وعدم الخضوع له (٢).

ويلاحظ أن الحافز لدى الأفراد والشركات للتحول نحو الأنشطة غير الرسمية يتزايد، كلما فرضت الدولة مزيدًا من الضرائب على أنشطة الاقتصاد الرسمي (٣).

---

(1) Ministry of education, the development of education in Egypt 2004- 2008- A national Report, Arab Republic of Egypt, Ministry of Egypt, Cairo 2008, p.p. 13- 17. available at: www.ibe.unesco.org/nationa-reports/ice-2008/

(٢) تتعدد القوانين الضريبية في مصر، ومنها:

- قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.
- قانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.
- ـ قانون الضريبة على القيمة المضافة.
- قانون ١٠١ لسنة ٢٠١٢.
- ـ قانون الضريبة على المبيعات.
- قانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣
- ـ قانون الضريبة على العقارات وغيرها.
- قانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤.
- ـ قانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٧.
- قانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٨.

(٣) عمر أحمد صبري، فاعلية العقوبات في قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ للحد من الاقتصاد الخفي في مصر، المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين: إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقًا للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مصر، ٢٠١٤، ص١١.

إضافة إلى ما تقدم، فإن ارتفاع مستوى الأعباء الضريبية بسبب التعديلات المتتالية للتشريعات الضريبية، سواء بالنسبة للضرائب المباشرة Direct Tax أو الضرائب غير المباشرة Indirect Tax يؤدي إلى ارتفاع نسبة الضرائب إلى الناتج القومي الإجمالي. وهو ما يُعد سببًا قويًا يدفع الأفراد والشركات إلى محاولة التهرب الضريبي أو حتى استخدام الوسائل التي تجنبهم الضرائب [١].

لما سبق، ولأهمية الأنظمة الضريبية، ودورها في زيادة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، تسعى الدولة إلى تقديم الحوافز الضريبية Tax incentives، ومنها ما أعلنه رئيس الجمهورية، بإعفاء الأنشطة الاقتصادية التي تبادر بالدخول في الاقتصاد الرسمي الخاضع لقوانين الدولة، والتأمين على العاملين في هذه المنشآت أيًا كان حجمها.

خامساً: بخصوص قوانين الملكية الفكرية:

تُشير المادة الأولى: من أحكام قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ إلى:

- تمنح براءات اختراع طبقًا لأحكام هذا القانون عن كل اختراع قابل للتطبيق الصناعي، ويكون جديدًا، ويمثل خطوة إبداعية، سواء كان الاختراع متعلقًا بمنتجات صناعية جديدة أو بطرق صناعية مستحدثة، أو بتطبيق جديد لطرق صناعية معروفة.

(١) د. سعيد عبد الخالق، الاقتصاد الخفي وظاهرة غسيل الأموال، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة عين شمس، يوليو ١٩٩٨، ص١٦ وما بعدها؛ وكذلك: د. صفوت عبد السلام، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، مجلة العلوم القانونية، حقوق عين شمس، ٢٠٠١، ص٥٦٩.

- تمنح البراءة استقلالاً، عن كل تعديل أو تحسين أو إضافة ترد على اختراع سبق أن منحت عنه براءة، إذا توافرت فيه شروط الجدة والإبداع والقابلية للتطبيق الصناعي على النحو المبين في الفقرة السابقة، ويكون منح البراءة لصاحب التعديل أو التحسين أو الإضافة وفقًا لأحكام هذا القانون [١].

ويلاحظ أن معظم المشروعات والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم، لا تتمتع بحقوق ملكية فكرية آمنة. ذلك يحرمها دون شك من فرص الحصول على رأس المال والتمويل اللازم لدعم أنشطتها، حيث أنها ستعاني من صعوبة اللجوء إلى النظام القانوني الرسمي والقضائي من أجل إنفاذ عقودها [٢].

إضافة لما تقدم، تفتقر المشروعات العاملة في الاقتصاد الخفي، إلى القدرة على توليد الأرباح التي تحفز الابتكار ومواجهة الأخطار، وهما عنصران أساسيان لتحقيق النجاح الاقتصادي على المدى البعيد. ذلك أن وجود نظام قوي لحماية الملكية الفكرية، يجذب المزيد من الاستثمارات المباشرة[٣].

---

(١) انظر المادة رقم (١) من أحكام قانون حماية الملكية الفكرية المصري، رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٢. على الرابط التالي:

www.du.edu.eg/upfiles/.

(2) Jeremy de Beer and Others, the informal economy, innovation and intellectual property- concepts, metrics and policy considerations, economic research-working paper, no. 10, wipo economics of statistics series, 2013, p.p. 18- 20. available at: https://www.wipo.int.

(3) Lee, Minsoo, Alba Joseph and Park Donghyun, intellectual property rights, informal economy and FDI into developing Countries, Journal of Policy Modeling, El Sevier, Vol. 40, 2018, p. 1: 5.

إن ما سبق يفرض على الدولة، دمج تلك الأنشطة في الاقتصاد الرسمي، وإخضاعها وابتكاراتها لقانون الملكية الفكرية، حتى تستطيع حماية أعمالها ومنتجاتها، وكذلك حرية لجوئها للأنظمة القانونية والقضائية، فضلاً عن سهولة وصولها للقنوات الرسمية للتمويل والائتمان. مما ينعكس ذلك بالإيجاب على الاقتصاد القومي المصري.

سادساً: بخصوص قوانين الرعاية الاجتماعية والتأمينية والصحية:

لم تهتم قوانين التأمينات الاجتماعية والصحية في مصر بالعاملين في القطاع غير الرسمي بشكل ملائم[1]. ولعل مرجع ذلك أن التأمين بشقيه الاجتماعي والصحي يُعتبر عقد بين طرفين يتحمل الطرف الأول فيه اشتراكات مقابل قيام الطرف الثاني (هيئة التأمين) بعلاج الطرف الأول أو بمنحه مقابلاً شهريًا يُعينهُ على تحمل الأعباء وتكاليف الحياة.

والتأمين بهذا الشكل يتطلب موظفًا رسميًا حكوميًا أو يعمل بالقطاع الخاص الخاضع لرقابة الدولة، وهو غير موجود بالقطاع غير الرسمي.

ونظرًا لتغلغل القطاع غير الرسمي في مصر، فقد أكدت المادة رقم (١٧) من الدستور المصري على أن تعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير المنتظمة".

ويُلاحظ، تذبذب نسب العاملين في القطاع الخاص غير الرسمي، حيث بلغت نسبته حوالي ٤٧,٢% عام ٢٠١٠، في حين هبطت تلك النسبة إلى ٤٤,٩% عام

(1) Maie Sieverding and Irene Selwaness, Social Protection in Egypt: A policy overview, population councel, Canada, 2012, p.p. 8: available at: http://www.popucouncil.org.

٢٠١٦م، ثم عادت لتزداد مرةً أخرى إلى ٤٦,٥% وعلى كل حال، مازال هذا القطاع يُشكل النسبة الأكبر بسوق العمل ككل(١).

أضفُ إلى ما تقدم، تراجع عدد من يعملون عملاً دائمًا من ٧٧,٩% عام ٢٠١٠ إلى ٧٢,٥٥ عام ٢٠١٦، ثم إلى ٧١,١% خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧م. وفي الجانب المقابل لوحظ ارتفاع من يعمل عملاً متقطعًا. كما هم في القطاع غير الرسمي من ١٤,٩% ثم إلى ١٥,٩%. وأخيرًا إلى نحو ١٩,٥ خلال الفترة ذاتها على الترتيب السابق(٢).

أيضًا، فقد أشار البنك الدولي World Bank عام ٢٩٣م إلى أن حوالي ٤٨% من المصريين لا تشملهم خدمات التأمين الصحي، وأن غالبية الأفراد غير المؤمن عليهم ينتمون إلى القطاع غير المنتظم(٣).

لما تقدم، بات العمل على حماية هؤلاء العاملين، وذلك بإقرار حقوقهم التأمينية واجبًا وطنيًا وقانونيًا. وحسنًا فعل رئيس الجمهورية، بإلزام مؤسسات الدولة بتوفير حماية تأمينية للعمالة غير المنتظمة، وفتح الأبواب أمام أكثر من ١٥ مليون عامل للحصول على "شهادة أمان المصريين". فضلاً عن صدور قانون التأمين الصحي

---

(١) عبد الفتاح الجبالي، العمالة غير المنتظمة والحماية الاجتماعية، مقال منشور بجريدة الأهرام، العدد الأول، ٢١ فبراير ٢٠١٨. على الرابط التالي:

www.ahram.org.eg/newprint/aspx.

(٢) عبد الفتاح الجبالي، المرجع السابق.

(٣) انظر تقارير وإحصاءات البنك الدولي عن الاقتصاد غير الرسمي في مصر: على الرابط التالي:

https://www.worldbank.org/

وانظر كذلك،

Rebecca Holmes and Lucy Scott, Extending Social in surance to informal workers, working papers 438, April 2016, p.12. odi.org.

الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨م، وهي خطوة جيدة على طريق دمج العمالة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي.

سابعاً: بخصوص قوانين دعم المرأة

بادئ ذي بدء، نؤكد على أن المرأة المصرية تعمل تقريبًا في مختلف القطاعات، سواء قطاع التعليم أو التدريب أو التكنولوجيا والسياحة والفندقة والطب وغيرها. غير أن الكثيرات التي تعمل أعمالاً لا تخضع لرقابة الدولة (العمل غير الرسمي)، لا يحصلن على حقوقهم الوظيفية بشكل كبير، وأهمها الأجازات والحماية التأمينية الاجتماعية والصحية. وغيرها .... (١).

وبالإطلاع على تشريعات العمل، نلحظ رغم أن الأنظمة لم تمنع المرأة صراحة من العمل، إلا أن الواقع يخالف ذلك. تنص المادة (١) من الدستور المصري ٢٠١٤، "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقًا لأحكام الدستور"(٢).

أيضًا، فقد حاولت الدولة مُراجعة قانون الأحوال الشخصية عدة مرات، وكذا قانون العمل، والتأمينات الاجتماعية لضمان حقوق أفضل للمرأة. ورغم ذلك، فقد تبين أن حوالي ٣٢% من النساء العاملات في القطاع الزراعي يعملن في القطاع غير الرسمي. وبالإطلاع على الشكل البياني التالي رقم (٥)، يتضح أن وضع المرأة المصرية هو الأسوأ مقارنة ببعض الدول(٣).

---

(١) مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سابق ذكره، ص١٨ ومابعدها.

(٢) المادة (١١) من الدستور المصري الحالي.

(٣) جيزس أليكزار وآخرون، النساء والعمل في مصر-دراسة لقطاعي السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات-ورقة عمل، مؤسسة التدريب الأوربية، يوليو ٢٠٠٩، ص١٩. https://www.etf.europa.eu

شكل رقم (٥)

مشاركة القوى العاملة النسائية (سن ١٥ – ٦٤) ومعدلات بطالة النساء

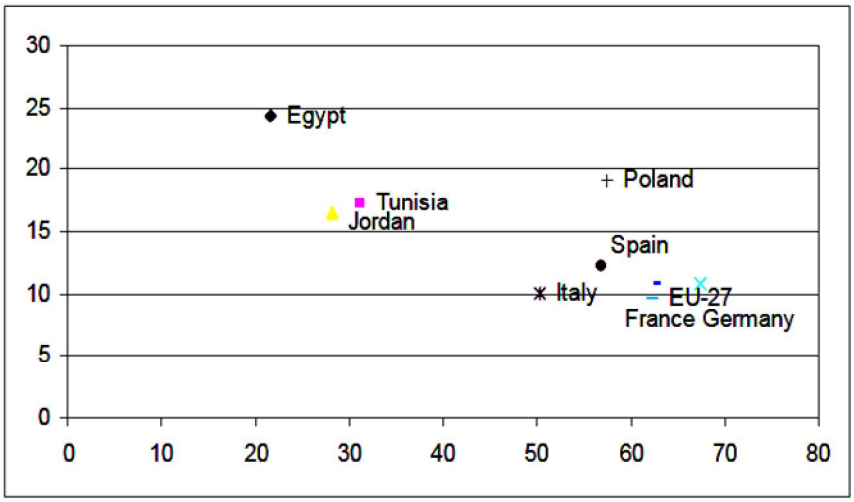

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (مسح القوى العاملة) لمتوسط الاتحاد الأوروبي محور (س): مشاركة القوى العاملة النسائية، محور (ص): معدل بطالة الإناث، مشار إليه في ورقة أعدها جيزس أليكزار، بعنوان النساء والعمل في مصر، مؤسسة التدريب الأوربية، يوليو ٢٠٠٩

تأسيسًا على ما سبق، يجب أن تعمل الحكومة خلال الفترات القادمة على سن التشريعات اللازمة لدمج عمل النساء في القطاع غير المنظم إلى القطاع الرسمي. ومنح الحوافز التشجيعية لذلك، وأبرزها ضمان حقوقهم الاجتماعية والتأمينية والصحية. حتى لا تستمر التشريعات في كونها عقبة أمام ولوج المرأة سبل القطاع الرسمي.

*** وأما عن أسباب نمو الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية:**

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور ونمو الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية(١). كما أنها تختلف من دولة إلى أخرى. وعلى أية حال، يمكننا أن نذكر بعضًا منها على النحو التالي:

١- العبء الضريبي Tax Burden

ذكرنا آنفًا أن القوانين الضريبية التي يتم تعديلها بُغية زيادة الحصيلة الضريبية، تُساهم في نمو الاقتصاد غير الرسمي (٢). فزيادة الضرائب على التجارة الخارجية للدول النامية سبب قوي يدفع الشركات للتحول نحو الاقتصاد غير الرسمي(٣). كما أن زيادة ضرائب الدخل في الولايات المتحدة سببًا في نمو الاقتصاد الخفي.

وجدير بالذكر، أن تحول الأفراد والشركات للعمل في الاقتصاد الخفي والتهرب من الضرائب، إنما يتوقف على الإيرادات المتوقع الحصول عليها من الاقتصاد غير الرسمي وبين العقوبات المتوقع أن يتعرض لها المشارك في تلك الأنشطة في حالة اكتشاف التهرب. فالعلاقة ايجابية إذًا بين زيادة الضرائب بمختلف أنواعها وبين زيادة الأنشطة الاقتصادية المتهربة من سداد الضرائب (٤).

---

(1) Ana- Maria Oviedo, Economic informality: causes, and policies- Aleterature survey of international. Experience, country economic Memorandum (CEM), June 2009, p.p 16-20 available at: https://sitresources.world-bank.org

(2) Sophie Kristoffersen, Taxsation and informal sector Growth in developing countries, master in economics, department of economic, university of Oslo, May 2011, p.14. available at: https://www.Duo.uio.no/

(3) ibid: 15: 16.

(4) Zoe Juehn, Tax Rates, Governance, and informal economy in high- income countries, working paper 1-85, economic series 51, December 2001, p.5. available at: https://e-archivo.un3m.es.

٢-ارتفاع معدلات البطالة:

يعني ازدياد معدلات البطالة أن فرص التوظف المستقبلي في القطاع الرسمي ستكون قليلة. ذلك يمكن أن يكون دافعًا لدى الكثير من المتعطلين عن العمل للذهاب والانخراط في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية [1]. الأمر الذي يؤدي في النهاية لتزايد حجم الاقتصاد السري في البلاد.

ووفقًا للشكل البياني التالي رقم (١)، يتضح تذبذب معدلات البطالة في مصر، وأن نسبة البطالة وصلت نحو ١٢,٦% في ٢٠١٧/٢٠١٦.

شكل رقم (٦) تطور مؤشرات سوق العمل

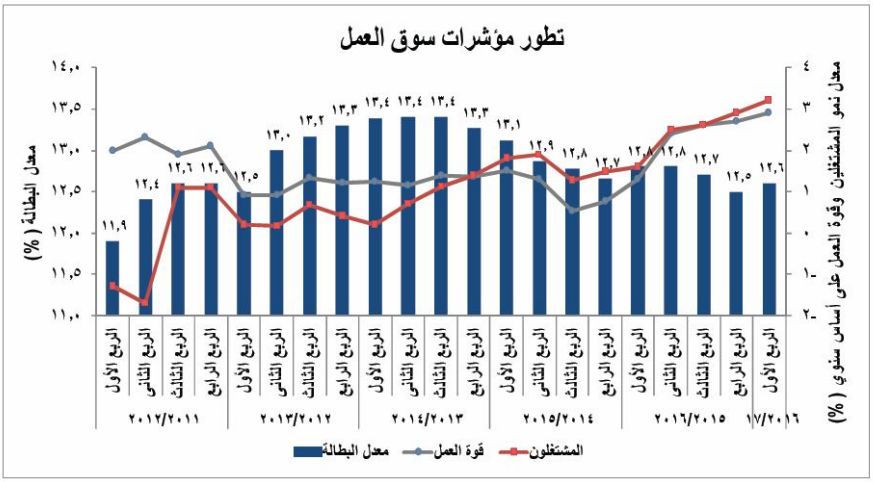

المصدر: المجلة الاقتصادية، البنك المركزي المصري، المجلد السابع والخمسون-العدد الأول ٢٠١٦/٢٠١٧م/ ص٥.

(1) Tinuke. M. Fapohunda, Reducing unemployment through the informal sector in Nigeria international journal of management sciences, vol.1, No.1, 2013, p.p 232- 233.

٣-القيود الحكومية والإدارية:

يُعد تعقد الإجراءات الحكومية والنظم الإدارية واحدًا من الأسباب القوية التي تدفع الشركات نحو إخفاء أنشطتها وعدم العمل بشكل صريح في الاقتصاد الرسمي [١]. إذ تُشير الدراسات إلى أن زيادة الإجراءات الحكومية وبالأخص ما يتعلق بالتراخيص والأجور والبيئة وأسواق العمل والسلع والنقد الأجنبي وغيرها، تدفع الشركات نحو الاقتصاد الخفي، خصوصًا إذا كانت شركات صغيرة لا تستطيع المنافسة. فضلاً على ذلك، فإن اللوائح والنظم الإدارية المعقدة تشكل قيدًا على حرية الأفراد في أن اختيار العمل الذي يرغبون به، مما يدفعهم للعمل بعيدًا عن تلك الإجراءات[٢].

ويؤكد البنك الدولي على عدة نتائج في هذا الخصوص: [٣].

- وجود علاقة إيجابية بين خفض الحواجز أمام الشركات وصغر حجم أنشطة الاقتصاد الخفي.
- إن تبسيط إجراءات تأسيس الشركات يُساهم في زيادة فرص العمل.

---

(1) The world bank, policies to reduce informal employment- An international Survey, Technical Note for the government of Ukraine, April 2011, p.p 13-14. available at: siteresources.worldbank.org.

(2) Victor E. Tokman, Regulations in the informal economy, wigo Research conference, cape town, SA, March 24-26-2011, p.p 6:7. available at:
www.wiego.org/sites/default/resources/files/pdf.

(٣) البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ٢٠٠٩، ص٨٦ وما بعدها، وكذلك برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية-دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص٣٢.

- انخفاض تكلفة الدخول للأسواق، يُساهم في تنظيم المشروعات، والحد من صور الفساد المختلفة.

٤-التضخم Inflation:

يُمثل التضخم عاملاً آخر يدفع المستهلكين لشراء السلع والخدمات المنتجة بواسطة السوق غير الرسمي، خصوصًا وأنها تكون أقل سعرًا، حيث لا تخضع للضرائب، ولا للاشتراطات البيئية. وغيرها(١). ويُترجم ذلك اقتصاديًا بأنه كلما ارتفعت الأسعار، أدى ذلك للتوسع في الأنشطة غير الرسمية ومحاولة التجنب الضريبي، والإفلات من الخضوع للضرائب.

٥-انخفاض مستويات الدخول:

تُعتبر مصر من الدول المنخفضة الدخول، بحسب تقارير البنك الدولي(٢). لذا تُؤكد الدراسات أن تدني الدخول، يؤدي إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي. لاسيما إذا كانت معدلات الأسعار في ارتفاع مستمر كما هو حادثٌ الآن.

إن اتسام الأجور بالثبات والجمود مع موجات التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، ويشكل في ذات الوقت سببًا يدفع الأفراد لتحسين مستوى معيشتهم

---

(1) Majid Maddeh, The Effective Factors on informal economy in developing countries (panel data model), international journal of regional development, vol. 1, No.1, 2014, p14. available at: file://c:users/DELL/download/6437-23026-1-pB.pdf.

(٢) لمزيد من التفاصيل، راجع تقارير البنك الدولي بخصوص مستويات الدخول. على الرابط التالي:

Worldbank.org

بالعمل في الاقتصاد السري (في غير أوقات العمل الرسمي) جمعًا بين أكثر من وظيفة. وزيادة في حجم الاقتصاد الخفي[١].

وبمطالعتنا للكثير من الدراسات، تبين وجود أسبابًا أخرى تؤكد على تغلغل الاقتصاد غير الرسمي وانتشاره، منها الفساد الإداري، ومدى فعالية النظام القضائي، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم النقود السائلة، وعجز الموازنة العامة، وندرة عرض السلع[٢].

ويلاحظ أن كل ما سبق، يؤدي حتمًا إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، ما يعني عدم خضوعها لقوانين الدولة الضريبية، وضياع أموالاً طائلة على خزانة الدولة. الأمر الذي ينعكسُ في زيادة الدين العام المحلي والأجنبي، والآثار السلبية الكبيرة على اقتصاد الدولة. لكن السؤال ما هو حجم الدين العام المصري؛ وما هي مسبباته؟ وهل لذلك تأثير على التنمية في مصر؟ وهل يمكن أن يساهم دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تحت مظلة الاقتصاد الرسمي في خفض الدين العام؟ هذا ما سنتناوله في الصفحات القادمة.

(1) ILO: Employment in the informal economy in the republic of Moldova, ILO Bureau of statistics in collaboration with the department statistics and sociology of the republic of Moldova, working paper no. 41, Dec 2004, p.1. https://www.ilo.org/

(2) Nabamita Dutta and others, informal sector and corruption: An empirical investigation for India, institute for the study of labor, March 2011, p.p. 2:4. available at: http://FTP.iza.org/dp5579.pdf.

المبحث الثاني

هيكل الدين العام في مصر وآثاره على التنمية والنمو الاقتصادي

يُمثل الدين العام المصري بشقيه المحلي والخارجي، أحد أكبر المشكلات الاقتصادية التي تُعاني منها مصر(١). نظرًا لما يسببه من اختلالات مالية واجتماعية خطيرة، تدفع الحكومة إلى تبني برامج اقتصادية تؤثر بلا شك على مستوى معيشة المواطنين، كتلك التي يُطالب بها صندوق النقد الدولي وغيره. لما سبق، فسوف نعرض لهذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تطور الدين العام في مصر وأسبابه.

المطلب الثاني: تفاقم الدين العام وآثاره على المؤشرات التنموية في مصر.

المطلب الأول

تطور الدين العام في مصر وأسبابه

نشيرُ في البداية إلى أن خلافًا قد نشب حول السياسة المالية وأدواتها (الإنفاق العام والإيرادات العامة)، بين الفكر المالي الكلاسيكي والفكر المالي الحديث(٢). فبينما

(١) د. محمد عبدالحليم عمر، الدين العام (المفاهيم- المؤشرات- الآثار) بالتطبيق على حالة مصر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي- جامعة الأزهر، ندرة إدارة الدين العام، القاهرة، مصر، ديسمبر ٢٠٠٣، ص٧ وما بعدها.

(٢) د. عبدالله عبدالعزيز الصعيدي، دراسة في بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلي: القروض العامة الداخلية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، عين شمس، العدد =

كانت المدرسة الكلاسيكية تنادي بحياد المالية العامة، وبمبدأ توازن الميزانية. وبالتالي رفض اللجوء إلى القروض العامة [١]. نادت المدرسة الحديثة، وعلى رأسها الاقتصادي "ماينارد كينز" بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، ومواجهة المشكلات القائمة آنذاك. وتحول دور المالية العامة من محايدة إلى وظيفية، وحل مبدأ التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي محل "التوازن المالي Financial equilibrium" وأصبح من ثم التمويل بالعجز "القروض والإصدار النقدي" أمرًا مقبولاً[٢].

وفيما يتعلق بهيكل الدين العام المحلي: نجده يتكون من العناصر التالية:

أولاً: الدين المحلي للحكومة وأجهزة الموازنة العامة:

ويُمثل الحكومة الخزانة العامة بوزارة المالية، حيث هي المسئولية عن الدين المطلوب من أجل تمويل الموازنة العامة للدولة[٣]. وطبقًا لما ورد بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣، وما حدث من تعديلات عليه بالقانون ١١ لسنة ١٩٧١م، فإن أجهزة الموازنة العامة، هي:

= ٤، مصر، ١٩٩٦، ص١٤٣: ١٢٦.

(1) Lefteris tsoul Fidis, Classical Economists and public DEBT, Risec, volume 54, No.1. 2007, p.p 3:5. available at: File://C:/users/Dell/downloads/classical/Economists-and public debt.Pdf.

(2) R.A. Lehfeldt, public loans in the light of the modern theory of interest, the economic journal, vo. 22. No85, 1912, p.p 1:5. available at: https://www.jstor.org.

(٣) د. حسام عبدالعال شعبان، أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق-جامعة عين شمس، مصر، مجلد ٥٩، العدد (٢) ٢٠١٧، ص٢٦٩.

- الجهاز الإداري للدولة، والوزارات والمصالح المُلحقة.
- الهيئات العامة الخدمية، ومنها الجامعات، ودار الكتب وغيرها.
- وحدات الحكم المحلي، المحافظات والوحدات التابعة لها.

ويُعد الدين العام لأجهزة الموازنة العامة، هو الدين المستحق على الجهاز الإداري. وما يتبعُه من وحدات وهيئات، ويتشكلُ من :

- دين مستحق بموجب سندات الخزانة "السندات الحكومية".
- صافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي.
- القروض من بنك الاستثمار القومي[١].

ثانياً: الهيئات العامة الاقتصادية :

وهي عبارة عن الهيئات التي تُقدم خدمة عامة بأسلوب اقتصادي. وتتكون مديونياتها من: [٢]

- الاقتراض من بنك الاستثمار القومي.
- صافي أرصدة الهيئات لدى البنوك. وهي الزيادة التي سحبتها هذه الهيئات عن قيمة مالها من ودائع لدى البنوك.

هذا، ويفترض أن تمول هذه الهيئات نفقاتها من إيراداتها، لكن ما حدث هو تحقيقها لعجز مستمر، دفعها إلى الاقتراض، لضمان استمراريتها. ومن أمثلتها، هيئة السكك الحديدية، هيئة ميناء القاهرة الجوي.... الخ[٣].

---

(١) د. إيهاب محمد يونس، الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي-حالة مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (٤) أكتوبر ٢٠١٤، ص٨٨٥.

(٢) انظر وزارة المالية المصرية، على الرابط التالي: www.MOF.gov.eg

(٣) البنك المركزي المصري، أعداد مختلفة.

ثالثاً: بنك الاستثمار القومي:

منذ إنشاء هذا البنك، وفقًا للقانون ١١٩ لسنة ١٩٨٠، ومهمته الأساسية، توفير التمويل اللازم للاستثمارات القومية، التي تقوم بها الحكومة والقطاع العام والخاص. ويحصل هذا البنك على المدخرات الوطنية، والمتمثلة في أموال التأمينات والمعاشات، وحصيلة شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري، وصناديق توفير البريد، وما يمكن تدبيره من أموال من الداخل أو الخارج(١).

ويقرض هذا البنك الحكومة والهيئات الاقتصادية، وما تبقى يُمثل ديونًا على البنك، يدخل بكل تأكيد في هيكل الدين العام(٢).

هذا، ويُشير الجدول التالي رقم (٣) إلى الدين العام المحلي وارتفاعه المستمر، خلال الفترة من يونيو ٢٠١٢ حتى مارس ٢٠١٧م.

(١) د. إيهاب محمد يونس، مرجع سابق ذكره، ص٨٨٦.

(٢) الموقع الرسمي لبنك الاستثمار القومي، على الرابط: www.nib.gov.eg/NIBwebsite/index.html.

جدول رقم (٣)

ملخص الدين العام المحلي عند مستويات تجميعية مختلفة

(مليون جنيه)

	بيان سنوى					بيان ربع سنوى			
	يونيو-١٢	يونيو-١٣	يونيو-١٤	يونيو-١٥	يونيو-١٦	مارس-١٦	سبتمبر-١٦	ديسمبر-١٦	مارس-١٧
اجمالى الدين المحلى لاجهزة الموازنة العامة [1]	١,١٥٥,٣١٢	١,٤٤٤,٣٧٠	١,٦٩٩,٩٤٦	٢,٠٨١,٧٤٨	٢,٥٧٣,٠٤٢	٢,٤٦٢,٣٠٤	٢,٧٠٣,٥٤٧	٣,٠٢٧,٢٥١	٣,٠٩٧,٥٦١
	(١٩,١)	(٢٥,٠)	(١٧,٧)	(٢٢,٦)	(٢٣,٤)	(٢٣,٢)	(٢٠,٢)	(٢٧,٨)	(٢٥,٨)
ودائع أجهزة الموازنة العامة	١٦٤,٧٨٨	١٨٣,٢٣٠	١٦١,٤٨٥ [3/]	٢١٨,٥٦٠	٢٨٧,١٨٧	٢٩٣,٣٢١	٢٩٣,١٣٩	٣٨٩,٧٥٨	٣٩٨,٤٧٣
	(٣,٥)	(١١,٢)	-(١١,٩)	(٣٥,٣)	(٣١,٤)	(٢١,٠)	(٢٠,٠)	(٥٧,٠)	(٥١,٤)
صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة	٩٩٠,٥٢٤	١,٢٦١,١٤٠	١,٥٣٨,٤٦١	١,٨٦٦,١٨٨	٢,٢٨٥,٨٥٥	٢,١٦٩,١٦٥	٢,٤١٠,٢٢٦	٢,٦٣٧,٤٩٣	٢,٦٩٩,٠٨٨
	(٢٢,٦)	(٢٧,٣)	(٢٢,٠)	(٢١,٣)	(٢٢,٥)	(٢٣,٥)	(٢٠,٦)	(٢٤,٤)	(٢٢,٧)
اجمالى الدين المحلى للحكومة العامة [2]	١,٠٨١,١٠٣	١,٣٦٣,٧٠٦	١,٦٠٦,٠٣٧	١,٩٦٨,٥٠٥	٢,٤١١,٢٦٨	٢,٢٩٤,١١٦	٢,٥٢٣,٠٨٤	٢,٨٤٠,٨٣٥	٢,٩٠٨,١٤١
	(٢١,٦)	(٢٦,١)	(١٧,٨)	(٢٢,٦)	(٢٢,٥)	(٢٢,٣)	(١٩,٦)	(٢٩,٢)	(٢٦,٨)
ودائع الحكومة العامة	١٧٣,٣٤١	١٩١,٤٣١	١٧١,٦٩٧	٢٣٣,٠٥٤	٣٢١,٩٢٤	٢٨٦,٠٤٥	٣١٦,١٧٧	٤١٩,٠٠٤	٤٣١,٣٠٢
	(٤,١)	(١٠,٤)	-(١٠,٣)	(٣٥,٧)	(٣٨,١)	(٢٢,٨)	(٢١,١)	(٥٦,١)	(٥٠,٨)
صافى الدين المحلى للحكومة العامة	٩٠٧,٧٦٩	١,١٧٢,٢٧٥	١,٤٣٤,٣٤٠	١,٧٣٥,٤٥١	٢,٠٨٩,٣٤٤	٢,٠٠٨,٠٧١	٢,٢٠٣,٩٠٧	٢,٤٢١,٨٣١	٢,٤٧١,٨٣٩
	(٢٥,٧)	(٢٩,١)	(٢٢,٤)	(٢١,٠)	(٢٠,٤)	(٢٢,٢)	(١٩,٤)	(٢٥,٤)	(٢٣,٣)
اجمالى الدين العام المحلى [3]	١,١٢٢,١٨٧	١,٤١٠,٦٦٣	١,٦٥٦,٩٤٨	١,٩٩٣,٢٦٣	٢,٤٨٠,٩٢٦	٢,٣٥٠,٠٨٢	٢,٦٨٩,٥٢٤	٣,١٢٠,٠٦٨	٣,١٥٨,٦٩٥
	(٢٠,٤)	(٢٥,٧)	(١٧,٥)	(٢٠,٢)	(٢٤,٥)	(٢٤,٢)	(٢٥,٧)	(٣٩,٢)	(٣٤,٤)
الودائع [3]	١٩٨,٠٦٧	٢٢١,٤٣٦	٢٠٨,٢٧٩	٢٨٦,١٨١	٤٠٠,٢٨٢	٣٥٤,٠٢٢	٤٠٣,٠١٦	٥١٨,٤٦٤	٥٣٧,١٩٦
	(١٩,٠)	(١١,٨)	-(٥,١)	(٣٧,٤)	(٣٩,٩)	(٢٥,٢)	(٢٦,٠)	(٥٦,٦)	(٥١,٧)
صافى الدين العام المحلى	٩٢٤,١٢٠	١,١٨٩,٢٢٧	١,٤٤٨,٦٦٩	١,٧٠٧,٠٨٢	٢,٠٨٠,٦٤٤	١,٩٩٦,٠٦٠	٢,٢٨٦,٥٠٨	٢,٦٠١,٦٠٤	٢,٦٢١,٤٩٩
	(٢٤,٧)	(٢٨,٧)	(٢١,٨)	(١٧,٨)	(٢١,٩)	(٢٤,٠)	(٢٥,٦)	(٣٦,٢)	(٣١,٣)

المصدر: وزارة المالية والبنك المركزي المصري.

وبنظرة على الجدول السابق، نُلاحظ ارتفاع الدين العام المحلي من ١,١٥٥,٣١٢ مليون جنية في يونية ٢٠١٢، إلى نحو ٣,٠٩٧,٥٦١ مليون جنية في مارس ٢٠١٧م[(١)].

وفي نهاية ديسمبر ٢٠١٧، وصل رصيد الدين العام المحلي نحو ٣٤١٤،٤ مليار جنية، بحسب الشكل البياني التالي رقم (٧).

(١) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد ٥٨ ، العدد الثاني، ٢٠١٨/٢٠١٧، ص٤٤ وما بعدها.

شكل رقم (٧)

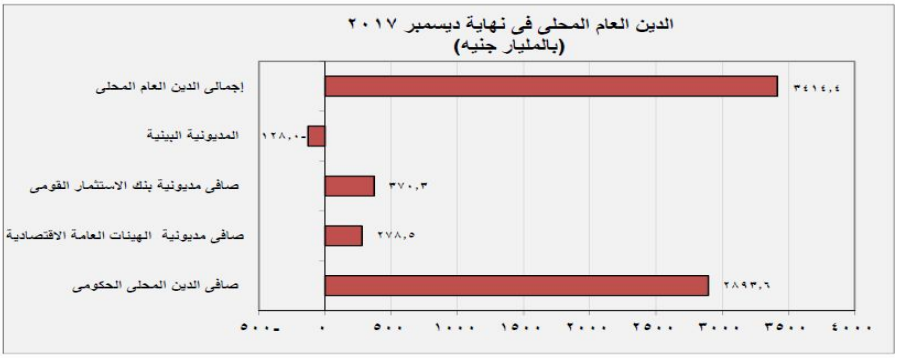

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثامن والخمسون، العدد الثاني، ٢٠١٨/٢٠١٧م، ص٤٤.

ولم يستقر الدين العام المحلي على ما سبق، ففي نهاية يونيو٢٠١٨، وصل الدين المحلي قرابة نحو ٣٦٩٤,٩ مليار جنية (أو ما يمثل ٨٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠١٨ بنسبة ٨٤,٤% مستحق محلي الحكومة، و٨,٦% على الهيئات العامة الاقتصادية، و٧٠% على بنك الاستثمار القومي وبلغ صافي رصيد الدين المحلي المستحق على الحكومة نحو ٣١٦٠٣ مليار جنية في نهاية يونيو ٢٠١٨ بزيادة نحو ٤٣٤,٤ مليار جنية خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧. في حين بلغ صافي رصيد مديونية الهيئات العامة الاقتصادية نحو ٣١٧,٦ مليار جنية بارتفاع قدره نحو ٩٥,٣ مليار جنية. أما صافي مديونية بنك الاستثمار القومي مطروحًا منه المديونية البينية للبنك مع الهيئات العامة الاقتصادية. وكذا استثمارات البنك في الأوراق التالية الحكومية (أذون وسندات) فقد بلغ نحو ٢٥٧٠ مليار جنية بارتفاع قدره ٤,٤ مليار جنية[١].

إضافة إلى ما سبق، فإن الشكل البياني التالي رقم (٨)، يُشير إلى تزايد الدين الخارجي، خلال الفترة الأخيرة:

---

(١) المرجع السابق، ص٤٤.

شكل رقم (٨) الدين الخارجي

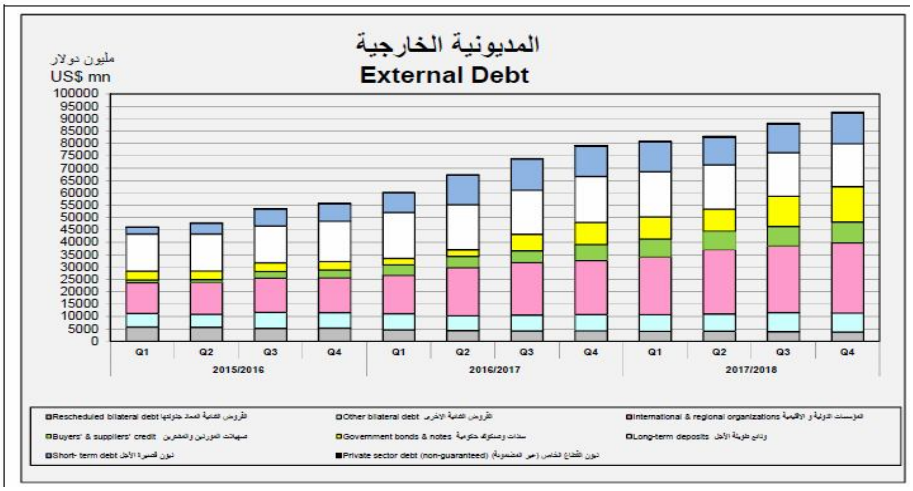

المصدر: النشرة الإحصائية، البنك المركزي المصري، العدد رقم ٢٥٩، أكتوبر ٢٠١٨، ص١٠١.

على ما تقدم فقد بلغ رصيد الدين الخارجي نحو ٩٢,٦ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٨ بزيادة بلغت نحو ١٣,٦ مليار دولار بمعدل ١٧,٢% مقارنًة بنهاية يونيو ٢٠١٧. وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة لزيادة صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو ٦٣,٢ مليار دولار، وارتفاع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو ٠,٤ مليار دولار. وبالنسبة لأعباء خدمة الدين الخارجي، فقد بلغت نحو ١٣,٤ مليار دولار أمريكي خلال السنة التالية ٢٠١٨/٢٠١٧، والأقساط المسددة نحو ١٢,٢ مليار دولار أمريكي، الفوائد المدفوعة نحو ٢,١ مليار دولار أمريكي. وتظهر المؤشرات أن نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٣٧%، وهي لازالت في الحدود الآمنة وفقًا للمعايير الدولية.

أيضًا، فإن الجدول التالي رقم (٤)، يُشير إلى الدين الخارجي حسب القطاع المدين، وإجمالي الدين متوسط وطويل الأجل.

جدول رقم (٤) الدين الخارجي حسب القطاع المدين

٣٤ – الدين الخارجي حسب القطاع المدين

(بالمليون دولار)

في آخر	2017/2018+				2016/2017+		
	الربع الرابع Q4	الربع الثالث Q3	الربع الثاني Q2	الربع الأول Q1	الربع الرابع Q4	الربع الثالث Q3	الربع الثاني Q2
إجمالي الدين الخارجي*	92643.9	88163.9	82884.5	80831.9	79032.8	73888.6	67322.6
الدين متوسط وطويل الأجل	80360.2	76659.0	71756.1	68757.3	66758.4	61284.3	55377.3
الدين قصير الأجل	12283.7	11504.9	11128.4	12074.6	12274.4	12604.3	11945.3
الحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى	47648.8	43741.7	38710.1	36308.4	34874.7	32237.6	26259.8
الدين متوسط وطويل الأجل	47648.8	43741.7	38710.1	36308.4	34874.7	32237.6	26259.8
السندات والاذون	14277.7	12175.9	8881.5	8990.3	8984.5	6683.2	2687.4
القروض	33371.1	31565.8	29828.6	27318.1	25890.2	25554.4	23572.4
السلطة النقدية	26560.3	27305.4	27403.3	29927.5	30324.3	29915.6	30232.8
الدين متوسط وطويل الأجل	20235.9	21203.3	21458.1	21884.2	22137.7	21406.2	21694.5
القروض	1573.6	2247.2	2272.5	2328.4	2353.7	2297.0	2286.7
عملة وودائع	17400.0	17650.0	17906.1	18287.4	18537.4	17887.4	18200.0
التزامات اخرى**	1262.3	1306.1	1279.5	1268.4	1246.6	1221.8	1207.8
الدين قصير الأجل	6324.4	6102.1	5945.2	8043.3	8186.6	8509.4	8538.3
القروض	3609.0	3240.0	3179.0	5340.0	5334.3	5229.6	5259.5
عملة وودائع	2715.4	2862.1	2766.2	2703.3	2852.3	3279.8	3278.8
البنوك	6046.8	5324.1	6094.6	4600.1	4095.6	4027.8	4248.1
الدين متوسط وطويل الأجل (قروض)	4202.9	3704.6	3863.6	3320.4	3043.8	2714.8	2665.4
الدين قصير الأجل (منه)	1843.9	1619.5	2231.0	1279.7	1051.8	1313.0	1582.7
القروض	775.4	534.5	1078.4	363.8	80.0	218.0	441.1
العملة والودائع	1068.5	1085.0	1152.6	915.9	971.8	1095.0	1141.6
القطاعات الأخرى	12388.0	11792.7	10676.5	9995.9	9738.2	7707.6	6581.9
الدين متوسط وطويل الأجل (قروض)	8272.6	8009.4	7724.3	7244.3	6702.2	4925.7	4757.6
الدين قصير الأجل (تسهيلات تجارية)	4115.4	3783.3	2952.2	2751.6	3036.0	2781.9	1824.3
المؤشرات (٪)							
الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل / إجمالي الدين الخارجي	86.7	87.0	86.6	85.1	84.5	82.9	82.3
الدين الخارجي قصير الأجل/إجمالي الدين الخارجي	13.3	13.0	13.4	14.9	15.5	17.1	17.7
الدين الخارجي قصير الأجل / صافي الاحتياطيات الدولية	27.8	27.0	30.1	33.0	39.2	44.2	49.2
الدين الخارجي الحكومي / إجمالي الدين الخارجي	51.4	49.6	46.7	44.9	44.1	43.6	39.0
الدين الخارجي الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي***	19.0	18.2	16.9	16.2	14.8	13.7	11.2

+ بيانات مبدئية.

* تختلف عن بيانات البنك الدولي فيما يخص الديون قصيرة الأجل.

** يمثل ما يعادل قيمة وحدات حقوق سحب خاصة تم تخصيصها لمصر من صندوق النقد الدولي.

*** يتم حساب الناتج المحلي الاجمالي السنوي مقوما بالدولار عن طريق تجميع بيانات الناتج المحلي الاجمالي الربع سنوية الواردة الينا من وزارة التخطيط و المتابعة و الاصلاح الاداري، بعد تقييمها بالدولار وفقا لمتوسط سعر الصرف لكل ربع.

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي المصري، العدد رقم ٢٥٩ ، أكتوبر ٢٠١٨م، ص٩٧.

وما سبق، يمثل أصل الديون على الدولة سواء للخارج أو للداخل. ويبقى إضافة إلى ذلك، أعباء خدمة الدين العام، ويقصد بها ما تتحمله الجهة المقترضة من مبالغ تدفع دوريًا للدائنين، وتتمثل في الفوائد، وأقساط سداد الدين(١).

(١) د. سمير سعد مرقس، الدين العام وكيفية إدارته وتخفيضه، مجلة المال والتجارة، العدد ٥٨٣، ٢٠١٧، ص١٦.

تأسيسًا على ما تقدم، باتت مشكلة الدين العام أكبر العوائق أمام إحداث تنمية حقيقية في مصر[١]. ولا سبيل للحكومة المصرية سوى البحث عن مصادر تُساهم في توفير موارد مالية، تؤدي إلى تخفيض عجز الدين العام وهو ما تفعله الحكومة الآن، من سعيها لمحاولة دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وإخضاعها للقانون الضريبي. حيث تضيع سنويًا إيرادات تُقدر بحسب إحصاءات الحكومة بنحو ٤٠٠ مليار جنية كنتيجة لعدم إخضاع الاقتصاد غير الرسمي لسيطرة الدولة وقوانينها[٢]. لكن السؤال ما هي أبرز مسببات الدين العام في مصر؟

* أسباب الدين العام في مصر:

ذكرنا آنفًا، بأن الدين العام public debt، يُمثل مصدرًا مهمًا من مصادر التمويل الذي تلجأ إليه الدول لتمويل نفقاتها المتزايدة، ولسد عجز الموازنة العامة وتحقيق الاستقرار المالي للاقتصاد الكلي [٣].

فالاعتماد على الدين العام لم يُعد باعتباره مصدرًا استثنائيًا، بنظرة الفكر التقليدي، وإنما يعتمد عليه في مختلف الأحوال العادية وغير العادية، بحسب نظرة الفكر الحديث.

وفي مصر، يتم الاعتماد على الدين العام ، لمواجهة الأعباء العامة، وعدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة[١]. حتى بلغ الدين العام بشقيه المحلي

(١) مايح شبيب الشهري، تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر، دراسة للمدة بين ٢٠٠١- ٢٠١١، مجلة الغزى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٣٥، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ص٢ وما بعدها.

(٢) انظر الدراسة التي أعدها اتحاد الصناعات المصرية عام ٢٠١٥. الرابط التالي: www.fei.org.eg/

(3) Udaibir S. Das and others, Managing public Debt and it's financial stability implications, IMF working paper, December 2010, p.p 3:4. available at: https://www.imf.org/

والخارجي مستوياتٍ غير مسبوقة. لكن السؤال ما هي الأسباب التي ساهمت في تفاقم أزمة المديونية العامة في مصر؟

يمكن القول، بأن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تزايد الدين العام في مصر، خلال السنوات الماضية، يمكن أن نذكر، أهمها على النحو التالي:

١-تزايد الإنفاق العام ومشكلة التمويل:

إذ من المعلوم أن النفقات العامة للدول تتزايد عامًا بعد آخر، ولعل ذلك قد يؤدي إلى أن الدولة قد تعجز عن تدبير الموارد اللازمة في الموازنة العامة، والناجم عن عدم كفاية مصروفاتها [٢]. ونظرًا للزيادة المضطردة في حجم الإنفاق العام، كان لزامًا على الدولة أن تبحث عن مصادر لتمويل الإنفاق المتزايد على ذلك، لم تعُد موارد الدولة العادية من الضرائب والرسوم كافية للتمويل، وأصبح اللجوء إلى القروض العامة أمرًا لا مفر له[٣].

وبنظرة على الجدول التالي، رقم (٥) يظهر لنا ارتفاع المصروفات العامة، بشكلٍ متزايد عن الإيرادات العامة في مصر، خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٧م.

=

(1) Amal Soliman El Ghouty, Public Debt and Economic Growth in Egypt, Business and economic research, vol. 8, No.1 2018, p.p 193:194.

available at: file://C:users/Dell/downloads/public_debt/pdf.

(٢) د. حسام عبدالعال شعبان، أزمة الدين العام في مصر، مرجع سابق، ص٣٠٥. وكذلك: د. محمد مبارك حجير، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، بدون دار نشر، القاهرة ١٩٦٦، ص١٦٢.

(3) E. Gannage, Financement du développement, P.U.F., Paris. 1969, p.7 et p. 185.

مشار إليه في د. عبد الله الصعيدي، مرجع سابق ذكره، ص١٢٩.

جدول رقم (٥) ارتفاع المصروفات العامة عن الإيرادات العامة في مصر خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى عام٢٠١٧ م

(بثون جنيه)

	٢٠١٦/٢٠١٧							
	موازنة	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٥*	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧
						خماسي ميدئي	خماسي ميدئي	يوليو-نوفمبر
إجمالي الإيرادات	٦٦٩،٧٥٦	٢٦٥،٢٨٦	٣٠٣،٦٢٢	٣٥٠،٣٢٢	٤٥٦،٧٨٨	٤٦٥،٢٤١	٤٩١،٤٨٨	١٦٠،١٠٨
الإيرادات الضريبية	٤٣٣،٣٠٠	١٩٢،٠٧٢	٢٠٧،٤١٠	٢٥١،١١٩	٢٦٠،٢٨٩	٣٠٥،٩٥٧	٣٥٢،٣١٥	١١٢،٧٢٦
الضريبة على الدخل	١٥٠،٤٦٥	٨٩،٥٩٣	٩١،٢٤٥	١١٧،٧٦٢	١٢٠،٩٢٥	١٢٩،٨١٨	١٤٤،٧٤٣	٣٧،٣٠٧
الضرائب على الممتلكات	٣٦،٣٤١	٩،٤٥٢	١٣،٠٨٩	١٦،٤٥٣	١٨،٧٦١	٢١،١٠٧	٢٧،٩٩٠	٩،٨٥٤
الضرائب على السلع والخدمات	٢٠١،١٧٨	٧٦،٠٦٨	٨٤،٥٩٤	٩٢،٩٢٤	٩١،٨٦٧	١٢٢،٩٣٠	١٤٠،٥٢٥	٥٢،٦٢٤
الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك)	٢٩،٥٤٨	١٣،٨٥٨	١٤،٧٨٨	١٦،٧٧١	١٧،٦٧٣	٢١،٨٦٧	٢٨،٠٩١	٨،٧٤٩
ضرائب أخرى	١٥،٧٦٨	٣،١٠٢	٣،٦٩٤	٧،٢٠٨	١١،٠٦٢	١٠،٢٣٥	١٠،٩٦٦	٤،١٩٤
الإيرادات غير الضريبية	٢٣٦،٤٥٦	٧٣،٢١٤	٩٦،٧١٢	٩٩،٢٠٣	١٩٦،٤٩٩	١٥٩،٢٨٤ [3]	١٣٩،١٧٣	٤٧،٣٨٢
المنح	٥١،٩٢٤	٢،٢٨٧	١٠،١٠٤	٥،٢٠٨	٩٥،٨٥٦	٢٥،٤٣٧	٣،٥٤٣	٢،٧٢٩
من حكومات أجنبية	٥١٤	١،٢٨٨	٩٢٤	٤،٨٢٠	٩٥،٤٩٧	٢٤،٩٤٢	٣،٢٣٦	٢،٦٩٨
من منظمات دولية	٤٦٥	٥٩٧	٣٩٢	٩٥	١١٢	١٥٠	١٦٩	١١
من جهات حكومية	١٣	٣٢٨	٩٧١	٦٧٠	٢٧٥	٢١٠	١٣٧	٢١
إيرادات أخرى	٣٥	٢٣٤،٢٤٢	٧٠،٩٢٧	٨٦،١٠٨	٩٣،٩٩٦	١٠٠،٦٤٢	١٣٣،٨٤٧	١٣٥،٦٣٠
عوائد الملكية	٥١،٤١٠	٩٩،٣٠٩	٤١،١٨٨	٥٥،٩٧٩	٥٦،٤٩٤	٥٦،٩٩٠	٨١،٤٦٣	٦٩،٤٥٢
حصيلة بيع السلع والخدمات	٣٦،٢٧٤	٣٠،٦٤٣	١٧،٨١٩	٢٢،٧٣٣	٢٨،٤٩٩	٢٦،٤٥٧	٢٩،٠٥٢	٣١،٢٤٢
تعويضات وغرامات	٩،١٠٩	٩١٤	٦٤٠	٥١٩	٤٧٩	٥٤٦	٨٤٢	١،٣٨١
تحويلات اختيارية	١،٠٣٨	٧٧١	٩١٦	٦٧٣	٦١٢	١،٠٦١	٩٠١	١،٤٥٥
أخرى	٢١٠	١٠٢،٦٠٤	١٠،٧٧٩	١١،١١٨	١٣،٦٧٧	١٣،٥٤٧	٢٤،١٨٤	٣٤،٢٩٠
إجمالي المصروفات	٤،٧٨٠	٩٧٤،٧٩٤	٤٠١،٨٦٦	٤٧٠،٩٩٢	٥٨٨،١٨٨	٧٠١،٥١٤	٧٣٣،٣٥٠	٨١٧،٨٤٤
الأجور و تعويضات العاملين	٣١٤،٤٠٢	٢٢٨،٧٣٦	٩٦،٢٧١	١٢٢،٨١٨	١٤٢،٩٥٦	١٧٨،٥٨٩	١٩٨،٤٦٨	٢١٣،٧٢١
شراء السلع والخدمات	٨٦،١٥٣	٤٢،٣٠٢	٢٦،١٤٨	٢٦،٨٢٦	٢٦،٦٥٢	٢٧،٢٤٧	٣١،٢٧٦	٣٥،٦٦٢
الفوائد	١٢،٣٣١	٢٩٢،٥٢٠	٨٥،٠٧٧	١٠٤،٤٤١	١٤٦،٩٩٥	١٧٣،١٥٠	١٩٣،٠٠٨	٢٤٣،٦٣٥
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١١٣،٦٧٦	٢٠٦،٤٢٤	١٢٣،١٢٥	١٥٠،١٩٣	١٩٧،٠٩٣	٢٢٨،٥٧٩	١٩٨،٥٦٩	٢٠١،٠٢٤
المصروفات الأخرى	٥٧،٤١٧	٥٨،١٠٠	٣١،٣٦٤	٣٠،٧٩٦	٣٤،٩٧٥	٤١،٠٦٨	٥٠،٢٧٩	٥٤،٥٥١
شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	٢٥،٢٧٥	١٤٦،٧١١	٣٩،٨٨١	٣٥،٩١٨	٣٩،٥١٦	٥٢،٨٨٢	٦١،٧٥٠	٦٩،٢٥٠
العجز النقدي [2]	١٩،٥٥٠	٣٠٥،٠٣٨	١٣٦،٥٨٠	١٦٧،٣٧٠	٢٣٧،٨٦٥	٢٤٤،٧٢٧	٢٦٨،١٠٩	٣٢٦،٣٥٦
صافي حيازة الأصول المالية	١٤٠،٠٧٩	١٤،٤٢٢	٧،١٢٠-	٦٦٥-	١،٨٥٤	١٠،٧١٣	١١،٣٢١	١٣،١٣٩
العجز الكلي	٤،٣٦٠	٣١٩،٤٦٠	١٣٤،٤٦٠	١٦٦،٧٠٥	٢٣٩،٧١٩	٢٥٥،٤٣٩	٢٧٩،٤٣٠	٣٣٩،٤٩٥
	١٤٤،٤٣٩							
ملاحظات								
العجز الكلي/ الناتج المحلي الإجمالي (%) [1]	٤،٤	٩،٨	٩،٨	١٠،١	١٣،٠	١٢،٢	١١،٥	١٢،٣
العجز الأولي/ الناتج المحلي الإجمالي (%) [1]	٠،٩	٠،٨	٣،٦	٣،٨	٥،٠	٣،٩	٣،٦	٣،٥
الإيرادات/ الناتج المحلي الإجمالي (%) [1]	٥،٤	٢٠،٦	١٩،٣	١٨،٣	١٩،٠	٢١،٧	١٩،١	١٧،٧
المصروفات/ الناتج المحلي الإجمالي (%) [1]	٩،٧	٣٠،٠	٢٩،٣	٢٨،٤	٣١،٩	٣٣،٤	٣٠،٢	٢٩،٥

المصدر: وزارة المالية المصرية.

٢-الاختلال الهيكلي للموازنة العامة وتزايد العجز:

ظاهرة العجز في الموازنة العامة، ليست قاصرة على مصر، وإنما باتت ظاهرة عالمية تُعاني منها مختلف الدول(١). ولعل السبب الرئيسي في ذلك، هو اتساع الفجوة

(1) Charles E. Dumas, The effects of qovernment deficits: A comparative Analysis of crowding out, Esays in international finance, no. 158, October 1985, p.p. 1: 2. https://www.princetion.Edu/

بين الإيرادات العامة والنفقات العامة. فضلاً عن أن عجز موازنة مصر، عجزًا هيكليًا، وهو ما ساهم في استمرار وتزايد هذا العجز عامًا بعد آخر(١).

ويُشير الشكل التالي ، رقم (٩)، إلى هيكل الإيرادات الضريبية في مصر:

شكل رقم (٩)

متوسط ٤ سنوات: ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ـ ٢٠١٤/ ٢٠١٥)

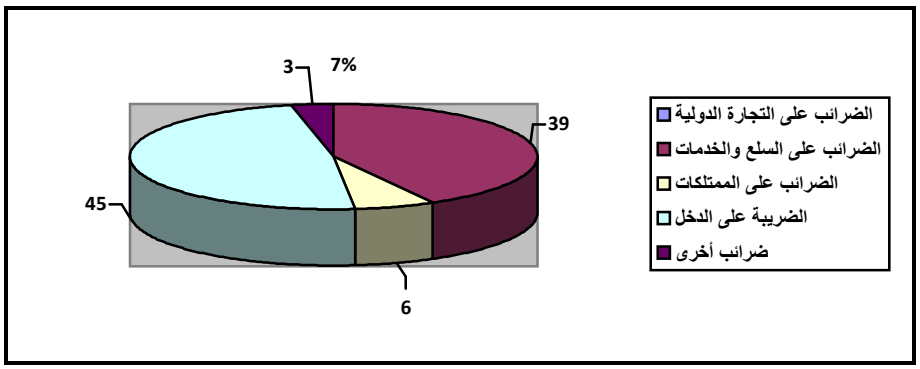

المصدر: وزارة المالية المصرية.

ويلاحظ، ارتفاع الإيرادات الضريبية قليلاً عن هذه النسب في أعوام ٢٠١٦، ٢٠١٧، حيث بلغت الإيرادات في عام ٢٠١٦ نحو ٦٦٩,٧٥٦ مليون جنيه، ثم زادت إلى ٧٠٠ مليون جنيه تقريبًا في موازنة ٢٠١٧م.

أما الإيرادات غير الضريبية، كالمنح والفوائد المحصلة وغيرها ، قد شهدت ارتفاعًا، هي الأخرى، ويأمل أن تتحسن خلال السنوات القادمة.

والجدول التالي رقم (٦) يوضح ذلك:

---

(١) وزارة المالية، تطور عجز الموازنة العامة للدولة (الأسباب-الآثار- الحلول)، ص٣. على الرابط التالي: www.mof.gov.eg/
وكذلك: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، ٢٠٠٦.

جدول رقم (٦)

هيكل الإيرادات العامة (الإيرادات غير الضريبية)

(مليون جنيه)

	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧
	فعليات					خماسي مبدئي	موازنة	يوليو-أكتوبر		
الإيرادات غير الضريبية	٩٦٢١٢,٣	٩٩٢٠٣,٣	١٩٦٤٩٨,٨	١٥٩٢٨٣,٩	١٣٩١٧٣,١	١٩٧١٧٦,٨	٢٣٠٧٠٤	٤٢١٩٠,٢	٣٩٥٧٧,٨	
المنح	١٠١٠٣,٩	٥٢٠٧,٦	٩٥٨٥٦,٤	٢٥٤٣٧	٣٥٤٢,٧	١٧٦٨٢,٩	١١٤٣	١٤٢,٨	٢٨,١	
منح من حكومات أجنبية	٩٣٣٨,٦	٤٨٢٠,٤	٩٥٤٩٧,٢	٢٤٩٤١,٧	٣٣٣٦,١	١٧٠٣٩,٧	٨٠٣	١٠٨,٤	١٩,٢	
منح من منظمات دولية	٩٥,٢	١١١,٨	١٤٩,٥	٣٠١,٥	١٦٩,٢	٣٥٤,١	٢٥٨	١,٧	١,٤	
أخرى [٤]	٦٧٠,١	٢٧٥,٤	٢٠٩,٧	١٩٣,٨	١٣٧,٤	٢٨٩,١	٨٢	٣٢,٧	٧,٥	
ايرادات أخرى	٨٦١٠٨,٤	٩٣٩٩٥,٧	١٠٠٦٤٢,٤	١٣٣٨٤٦,٩	١٣٥٦٣٠,٤	١٧٩٤٩٣,٩	٢٢٩٥٦١	٤٢٠٤٧,٤	٣٩٥٤٩,٧	
عوائد الملكية	٥٥٩٧٩,٢	٥٦٤٩٣,٩	٥٦٩٨٩,٨	٨١٤٦٣,٣	٦٩٤٥١,٨	٩١١٤٠,٨	١٠٢٢٨٧	٣١٢٦٦,٦	٢٠٣٧٠,٣	
الفوائد المحصلة	١٠٧٨,٢	٨٣٦,٩	٧٤٤,٦	٣٤٥٣,٢	٩٦٨,٣	٤٢٦٢,٧	٣٢٣٢	٩١٩,٢	٧٣٩	
على إعادة الإقراض (تشمل فوائد القروض الخارجية المعاد اقراضها من الخزانة العامة)	٩٠٨,٩	٦٩٧,٨	٥٨٨,٥	٣٣٥٠,٣	٨١٥,٦	٤٢٠٢,٣	٣٠٦٩	٩١٥,٩	٧٣٦,٥	
أرباح الأسهم ومنها:	٥٢٣٥٧,٦	٥١٩٣٤,٩	٥٣٩٦٦,١	٧١٥٧٠,٨	٦٣٥٦٥,٤	٧١١٢١,٦	٨٨٠٦٤	٢٦٧٧٢,٩	١٩٢٠٤,٩	
هيئة البترول	١٥٠٢٦,٥	١٨٧٨٥,٤	٢١٨٠٨,٧	٢٥٤١٤,٤	٧٨١٩,٦ [٥]	٥٩٤٤,١ [١٢]	٢٨٩١٢	٠	٢٠٠	
البنك المركزي	١٥٠١٢,٤	١١٣١٦,٦	٩٢٨٢,٦	١٣٤١٧,٢	٢٩٤٦٢	٦١٩٤٢٧,١ [١٣]	١٠٩٧٦	١٦٩٢٧,٢	٦٢٣٢,٥ [١٣]	
قناة السويس	١٦١١٧,٦	١٦٣٧٤,٨	١٨٠٨٣,٦	١٩٢١٣,٩	١٩٤٧٥٤,٨ [١١]	٢٩٣٨١,٤	٣١٤٢٣	٦٢٥٠,٦	١٠٧٠٠,٤	
الهيئات الإقتصادية	٢٢٠٦,٦	١٩١٤,٥	١٦٢٩,٧	١٠٠٩٢,٩	٧٨٢٠,٢	١٠٩٨٨,٩	٥٠٢١	٣١٤٣,١	٢١١٢,٦	
شركات قطاع الأعمال العام	٢٩٨٧	٢٩١٠,٩	٢٣٦٢	٢١٩١	٢٢٧٢,٢	٢٧٢٢	٨٤٣٢	١٠٢	٧٧	
عائد الإيجارات	٣٠٧٧,٧	٣٣٦١	٢٠٣٤,١	٦٣١١,١	٤٨٤٣,٧	٨٥٦٩,٧	١٠٦٩٠	١٢٦,٩	٤٢٩,٤	
إتاوة البترول	٢٨٠٠	٢٩٣٣	١٧٣٧	٥٩٦٤	٤١٣٨,٥	٧٣٧٢	٨٦١٠	٠	٠	
عوائد ملكية أخرى	٥٣٤,٣-	٣٦١,١	٢٤٥	١٢٨,٢	٧٤,٤	٧١٨٦,٨ [١٠]	٣٠٠	٣٤٤٧,٦	٠	
حصيلة بيع السلع والخدمات	١٧٨١٩,٣	٢٢٧٣٣,٢	٢٨٤٩٨,٥	٢٦٤٥٧,٢	٢٩٠٥٢	٣٨٠٥٨,٣	٣٧٤٦٣	٦٦٧٣	٧٦٩١,٣	
ايرادات الخدمات، ومنها:	١٧٧٨٩,١	٢٢٧٠٨,٢	٢٨٤٧١,٣	٢٦٤١٥,٧	٢٩٠٠٦,٨	٣٨٠٣٠,٨	٣٧٤٢٠	٦٦٦٩,٢	٧٦٨٦,٧	
موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة [٥/٨]	١٤٢٩٠,٤	١٨٩٤٦,١	٢٤٣٥٩	٢١٠٣٦,٩	٢٢٦٢٩	٣٠٥٩١,٣	٢٩٢٠٣	٤٧٨٤,٣	٤٨٤٢,٥	
ايرادات بيع السلع، ومنها:	٣٠,٣	٢٥	٢٧,٢	٤١,٥	٤٥,٢	٢٧,٥	٤٣	٣,٨	٤,٦	
حصيلة فروق أسعار بيع الغاز الطبيعي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
تعويضات وغرامات	٥١٨,٨	٤٧٩,٢	٥٤٥,٧	٨٤١,٥	١٣٨١,٤	١٩٦٨,٣	١٢٩٦	٤٢٣,٣	١٠٧,٥	
التحويلات الإضطرارية	٦٧٢,٨	٦١٢,٢	١٠٦١	٩٠١,٤	١٤٥٤,٩	٢٩٥٥,٩	١٠٧٩	١٦٨,٥	١٣٩,٧	
جارية	٤٩٧,١	٣٨٢,٥	٥٧٩,١	٣٧٨,٧	٥٨٤,٤	٢٠٨٩,٨	١٠٧٩	١٢٣,٧	٩٤,٢	
رأسمالية	١٧٥,٧	٢٢٩,٧	٤٨١,٩	٥٢٢,٧	٨٧٠,٥	٨٦٦,١	٠	٤٤,٨	٤٥,٥	
ايرادات متنوعة	١١١١٨,٣	١٣٦٧٧,٢	١٣٥٤٧,٤	٢٤١٨٣,٥	٤٢٩٠,٣ [١١]	٤٥٣٧٠,٦	٨٧٤٣٦	٣٥١٦	١١٢٤٠,٩	
جارية	٣٥٢٦,٧	٦٨٧١,٥	٧٣٢٨,٧	٩٩١٣,٥	١٨٠٩٥,٧	١٨٠٨٠,١	١٢٠٨٦	١٨٧٤,٩	٦٧٢٥,٧	
رأسمالية، ومنها	٧٥٩١,٦	٦٨٠٥,٧	٦٢١٨,٧	١٤٢٧٠	١٦١٩٤,٦	٢٧٢٩٠,٥	٧٥٣٥١	١٦٤١,١	٤٥١٥,٢	
نقص الرصيد الدين للدفعات المقدمة لتمويل الأستثمارات [٨]	٣٢٥٣,٨	٣٣٦٢,٩	٢٩٩٠,٢	٥٠٨٩,٤	٧٤٣٠,٢	٨٤٨٦,٩	٠	٦٠٨,٢	٨٥٣	
موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الأستثمارات	٣١٦٥,٨	٢٦٨٩,٥	٢٧٠٩,٢	٤٩٩١,٥	٧٨٧٨,٢	١٧٩٢٩,٣ [٨]	٤٤٦١٨	٨٧١,٢	٣٢٣٥,٩	

المصدر: وزارة المالية:

وجدير بالإشارة هنا، أن ما يُعمق من الاختلال الهيكلي للموازنة العامة، ما يأتي[١]:

- أن غالبية القروض التي تحصل عليها الدولة، يتم توجيهها لتمويل الإنفاق الاستهلاكي وليس الاستثماري، وهو ما يُساهم في عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على سداد الديون.
- زيادة دعم المنتجات البترولية وغيرها في الموازنة العامة، وعدم ترشيد الدعم، وذهابه إلى غير مستحقيه.
- زيادة خدمة الدين العام، وارتفاع إجمالي الفوائد المسددة، بحسب الجدول التالي رقم (٧):

(١) وزارة المالية المصرية، مرجع سابق ذكره.

جدول رقم (٧)

خدمة الدين الحكومي (داخلي وخارجي)

(مليون جنيه)

	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦	يوليو - نوفمبر* ٢٠١٧/٢٠١٨
إجمالي خدمة الدين الحكومي	١١٧,٢٥١	١٤٠,٩١٦	٢١٨,٢٥٧	٢٨٠,٦٩٧	٤٢٩,٤٧٤ /١	٤٩٣,٧٧٩	٢٦١,١٥٠
	(١٨.٦)	(٢٠.٢)	(٥٤.٩)	(٢٨.٦)	(٥٣.٠)	(١٥.٠)	(٣٩.٩)
إجمالي الفوائد المسددة	٨٥,٠٧٧	١٠٤,٤٤١	١٤٦,٩٩٥	١٧٣,١٥٠	١٩٣,٠٠٨	٢٤٣,٦٣٦	١٥٠,٦٩١
	(١٧.٦)	(٢٢.٨)	(٤٠.٧)	(١٧.٨)	(١١.٥)	(٢٦.٢)	(٣٢.٦)
فوائد الدين الداخلي	٨١,٦٦١	١٠١,٠٢٣	١٤٣,٠٩٩	١٦٨,١٥٤	١٨٨,٣٠٩	٢٣٨,٥٧٠	١٤٠,٧٢٧
فوائد الدين الخارجي	٣,٤١٦	٣,٤١٨	٣,٨٩٦	٤,٩٩٦	٤,٧٠٠	٥,٠٦٦	٩,٩٦٤
إجمالي الأقساط المسددة	٣٢,١٧٤	٣٦,٤٧٥	٧١,٢٦٢	١٠٧,٥٤٧	٢٣٦,٤٦٦	٢٥٠,١٤٣	١١٠,٤٥٩
	(٢١.٣)	(١٣.٤)	(٩٥.٤)	(١٠.٢)	(١٠.٢)	(١٠.٢)	(٥١.٣)
أقساط الدين الداخلي	٢٢,٩٦٤	٢١,٢٩٩	٦٠,٠٧٤	٩٣,٩٣١	٢٠٣,٧٥٤ /١	٢١٢,٠٠٣	٩٥,٦٧١
أقساط الدين الخارجي	٩,٢١١	١٥,١٧٦	١١,١٨٨	١٣,٦١٧	٣٢,٧١٢	٣٨,١٤٠	١٤,٧٨٩
صافي مدفوعات الفوائد	٨٣,٩٤٧	١٠٣,٣٦٣	١٤٦,١٦٥	١٧٢,٤٠٥	١٨٩,٥٥٥	٢٤٢,٦٦٧	١٤٩,٨٦٣
الداخلي	٨٠,٥٣١	٩٩,٩٤٥	١٤٢,٢٦٩	١٦٧,٤٠٩	١٨٤,٨٥٥	٢٣٧,٦٠١	١٣٩,٩٠٠
الفوائد المسددة	٨١,٦٦١	١٠١,٠٢٣	١٤٣,٠٩٩	١٦٨,١٥٤	١٨٨,٣٠٩	٢٣٨,٥٧٠	١٤٠,٧٢٧
متحصلات الفوائد	١,١٣٠	١,٠٧٨	٨٣٠	٧٤٥	٣,٤٥٣	٩٦٨	٨٢٧
الخارجي	٣,٤١٦	٣,٤١٨	٣,٨٩٦	٤,٩٩٦	٤,٧٠٠	٥,٠٦٦	٩,٩٦٤
الفوائد المسددة	٣,٤١٦	٣,٤١٨	٣,٨٩٦	٤,٩٩٦	٤,٧٠٠	٥,٠٦٦	٩,٩٦٤
متحصلات الفوائد	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
ملاحظات							
نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى /٢							
إجمالى الفوائد المسددة	%٦.٢	%٦.٢	%٧.٩	%٨.١	%٧.٩	%٩.٠	%٣.٥ /٣
إجمالى الأقساط المسددة	%٢.٣	%٢.٢	%٣.٨	%٥.٠	%٩.٧	%٩.٢	%٢.٦ /٣
نسبة الى إجمالى مصروفات الموازنة							
إجمالى الفوائد المسددة	%٢١.٢	%٢٢.٢	%٢٥.٠	%٢٤.٧	%٢٦.٣	%٢٩.٨	%٣٦.٣ /٤
إجمالى الأقساط المسددة	%٨.٠	%٧.٧	%١٢.١	%١٥.٣	%٣٢.٢	%٣٠.٦	%٢٦.٦ /٤

المصدر: وزارة المالية.

٣-الفساد الإداري والمالي:

وهو ما ينتّج عن تزايد معدلات الرشوة والتهرب الضريبي، ونهب جزء كبير من القروض، وتهريبها إلى الخارج[١]. يؤدى ذلك أن تزايد مشكلة الدين العام وتأخير سدادها. فضلاً عن أن ذلك، يعد سببًا رئيسيًا في فشل السياسات الاقتصادية، ويقلل من ثقة الأفراد في البرامج التي تطرحها الحكومات. أضفُ إلى ذلك، أن الأموال التي تضيع على خزانة الدولة كنتيجة (للتهرب الضريبي) تدفع الدولة إلى اللجوء إلى الدين المحلى، وما يترتب عليه من مشكلات[٢].

٤-استمرار عجز الهيئات العامة الاقتصادية:

حيث شهد أداء الهيئات العامة الاقتصادية في مصر تراجعًا كبيرًا، أدى إلى تزايد صافي الدين المستحق عليها ليرتفع بمقدار ٥٦,٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو/ ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، ثم ارتفع مرةً أخرى، ليصل نحو ٢٧٨,٥ مليار جنيه نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧[٣]. وجاء ذلك كنتيجة لزيادة صافي اقتراض هذه الهيئات من الجهاز المصرفي بمقدار ٣٧,٦ مليار جنيه، فضلاً عن تزايد اقتراضها من بنك الاستثمار القومي بمقدار ١٨,٦ مليار جنيه. والجدول التالي رقم (٨)، يوضح ذلك.

---

(1) Maksym Ivanyna and Alex Moumouras, corruption, public Debt, and Economic Growth, March 2015, p.p. 3: 4. available at: https://msu.edu/

(2) Arusha Cooray and Friedri ch Schneider, How does Corruption Affect public Debt? An empirical analysis, working paper no. 1322, December 2013, p.p. 2: 3. available at: https://www.econstor.eu/

(٣) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، عدد ٢٠١٧/ ٢٠١٨.

جدول رقم (٨) صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

الدين العام المحلي	يونيو ٢٠١٦	ديسمبر ٢٠١٦	يونيه ٢٠١٧	ديسمبر ٢٠١٧	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨
صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية	١٠٣٧٢٠	٢١٦٣٠٣	٢٢٢٣٢٩	٢٧٨٥١٨	١١٢٥٨٣	٥٦١٨٩
صافي أرصدة الهيئات العامة الاقتصادية لدى الجهاز المصرفي	٥٢١٧١	١٦٣٢٤٧	١٧٠٧١٣	٢٠٨٣٠٣	١١١٠٧٦	٣٧٥٩٠
اقتراض الهيئات العامة الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي	٥١٥٤٩	٥٣٠٥٦	٥١٦١٦	٧٠٢١٥	١٥٠٧	١٨٥٩٩

المصدر: البنك المركزي المصري، وزارة المالية، بنك الاستثمار القومي. مشار إليه في المجلة الاقتصادية، البنك المركزي المصري، عدد ٢٠١٨، ص١٣٤.

٥-صافي مديونية بنك الاستثمار القومي:

نظرًا لتزايد عجز بنك الاستثمار القومي، فقد ترتب على ذلك تزايد صافي مديونيته. حيث ارتفع صافي مديونية البنك حوالي ٣٧٠,٣ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٧، بزيادة تقدر بنحو ٣٣,٣ مليار جنيه خلال الفترة من يوليو/ ديسمبر من عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨. ولعل مرجع ذلك، زيادة إجمالي الموارد المستثمرة لديه بنحو ٣٤,٠ مليار جنيه، ليصل إلى ٣٧٨,١ مليار جنيه[١].

ويُوضح الشكل البياني التالي رقم (١٠)، موارد بنك الاستثمار القومي واستخداماته، نهاية ديسمبر ٢٠١٧م.

(١) انظر المجلة الاقتصادية، البنك المركزي المصري، مرجع سابق ذكره، ص٤٧ وما بعدها.

شكل رقم (١٠) موارد واستخدامات بنك الاستثمار القومي ديسمبر ٢٠١٧

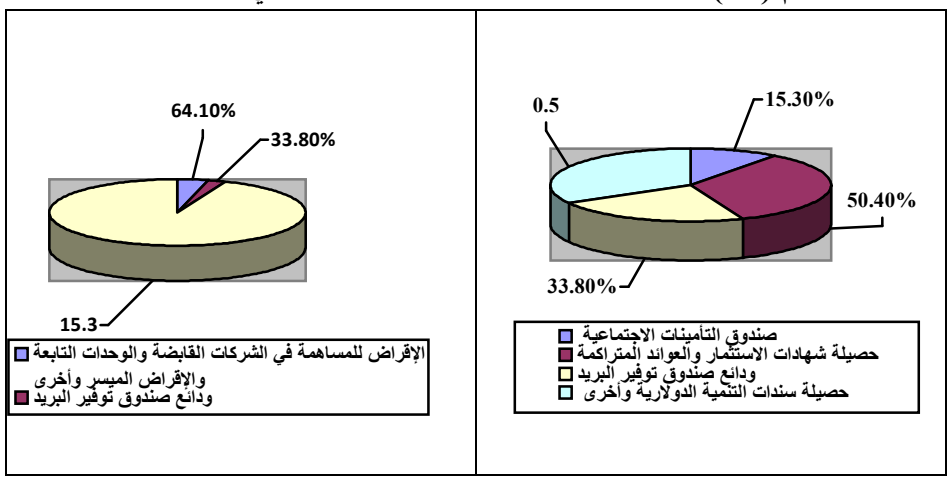

المصدر: المجلة الاقتصادية، البنك المركزي المصري، المجلد ٥٨، العدد (٢)، ٢٠١٨/٢٠١٧، ص٤٧.

٦-زيادة المشروعات القومية:

قد تلجأ الحكومة للاقتراض، لرغبتها في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات القومية، والتي لا تتحملها إيرادات سنة مالية واحدة [١]. إذ أن الحكومة قد زادت المشروعات القومية خلال السنوات الماضية، ومنها قناة السويس الجديدة، والمدن السكنية الجديدة، ومشروعات الطرق القومية والكهرباء. وغيرها. ونظرًا لعدم كفاية الموارد المحلية، وعلى رأسها الضرائب، فكان من الضروري التمويل من خلال الدين العام المحلي[٢].

(١) د. محمد فايز فرحات، المشروعات القومية ومعضلة تمويل التنمية الشاملة، الأهرام، العدد ٤٧٩٣٨ السنة ١٤٢، ٧ مارس ٢٠١٨.

(٢) د. سرحان سليمان، المشروعات القومية في مجال الزراعة ودورها في تنمية الاقتصاد المصري، محاضرة ألقيت بمركز النيل للإعلام، كفر الشيخ، ٢٠١٦/٧/١٩، ص٢ وما بعدها.

٧-انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية:

إذ تُشير التقارير والإحصاءات الاقتصادية إلى أن الخزانة العامة، يضيع عليها مليارات الجنيهات سنويًا، نظرًا لعدم إخضاع تلك الأنشطة الاقتصادية لأنظمة الدولة الضريبية [١].

أيضًا، فإن مثل هذه الإيرادات لو تم إدماجها في موازنة الدولة، لربما تساهم في تخفيض عجز الموازنة، وبالتالي انخفاض الدين العام.

المطلب الثاني

آثار الدين العام على المؤشرات التنموية في مصر

ذكرنا آنفًا أن الدين العام بشقيه المحلي والخارجي، بات يُشكل موردًا هامًا لمختلف الدول المتقدمة والنامية. غير أن الدين العام، وإن كانت آثاره الاقتصادية في الأجل القصير تبدو جيدة إلى حدٍ ما، فإن آثاره السلبية كثيرة في المستقبل [٢].

أيضًا، فإذا كان القرض العام ذات جدوى اقتصادية واجتماعية، ولهُ القدرة على تحقيق تدفقات نقدية تُمكِن من القدرة على سداده، واستخدامه استخدامًا أمثلاً في مشروعات الدولة التنموية، فإن ذلك يكون فى صالح الدولة. غير أن الملاحظ أن الدين

(١) د. عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي- (المفاهيم، المكونات، الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٢٥٠ وما بعدها. وكذلك، أ/ رشيدة حمودة، إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات سطيف، الجزائر، ٢٠١١/ ٢٠١٢، ص٢٦٩: ٢٧٥.

(٢) فكري أحمد لهمود الجنابي، أثر الدين العام على الإنفاق العام في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٧، ص١٥.

العام في مصر آثاره السلبية كثيرة، نظرًا لأنه يستخدم في تقليص عجز الموازنة العامة، والإنفاق الاستهلاكي(١).

على ما تقدم، فإن الدين العام في مصر تتعدد آثاره الاقتصادية والاجتماعية على النحو التالي:

أولاً: أثر الدين العام على الادخار والاستثمار المحلي:

يؤدي تزايد الدين العام، دورًا سلبيًا على الادخار القومي، وبالتالي انخفاض حجم الاستثمارات المحلية. ويحدث ذلك من خلال ما يعرف "بأثر المزاحمة" Crowding out- فتزايد الدين العام، يدفع الحكومة إلى مزاحمة القطاع الخاص في استخدام مدخرات البنوك وغيرها من المؤسسات المالية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص، ذلك ينتج عنه تراجع حجم الإنتاج، فضلاً عن زيادة تكاليف الإنتاج كنتيجة لزيادة معدلات الفائدة(٢).

أضف إلى ما سبق، أن انخفاض الادخار الحكومي يؤدي إلى تراجع جانب عرض النقود، مما يستلزم زيادة الادخار الخاص، بنفس القدر للإبقاء على نفس المستوى المعروض من المدخرات المتاحة للاستثمار، وإذا لم يحدث ذلك، فإن الأمر يستلزم تخفيض جانب الطلب من خلال خفض الاستثمار المحلي أو خفض استثمارات المقيمين بالخارج أو زيادة الاستثمار الأجنبي بالداخل(٣).

---

(١) د. السيد عبد العزيز دحية، إدارة الدين العام وتمويل الاستثمارات العامة في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد (١٣)، العدد (١)، ٢٠٠٥، ص٢٣٤.

(٢) معهد التخطيط القومي، إدارة الدين وتمويل الاستثمارات في مصر، سلسلة قضايا التخطيط ١٥٦، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٥ وما بعدها. وانظر كذلك: د. نصر سالم خليل موسى، الآثار الاقتصادية المترتبة على تزايد حجم الدين العام المحلي في مصر خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١١، المجلد (٤)، العدد (١)، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ص١٥١.

(٣) د. نصر سالم خليل، المرجع السابق، ص١٥٣.

لما تقدم، فإن منافسة الحكومة للقطاع الخاص، سينتج عنه، زيادة أسعار الفائدة للترغيب في شراء السندات المطروحة من الحكومة. مما يؤدي في النهاية إلى إعاقة نمو الاستثمار المحلي كنتيجة لانخفاض التراكم الرأسمالي، وتراجع النمو الاقتصادي للدولة[١].

والشكل التالي، رقم (١١)، يوضح زيادة الاستثمارات المحولة من الخزانة العامة، خلال الأعوام من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨.

شكل رقم (١١) معدل نمو الاستثمارات

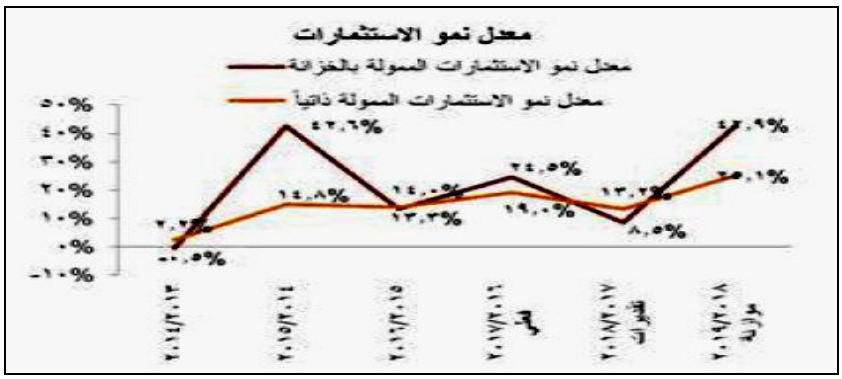

المصدر : وزارة المالية المصرية :

ثانياً: أثر الدين العام على معدلات البطالة:

كما ذكرنا آنفًا، فإن الدين العام له تأثير سلبي في تراجع الاستثمار الخاص كنتيجة لارتفاع أسعار الفائدة ومزاحمة الحكومة للقطاع الخاص [٢].

(١) د. محمد السيد علي، الدين العام واختبار الاستقرار المالي في مصر، ٢٠٠٠/ ٢٠٠٢-٢٠٠٩/ ٢٠١٠، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأول، المجلد التاسع عشر، ٢٠١٠، ص١٠ وما بعدها.

(2) Hadhek Zouhaier and Mrad Fatma, Debt and Economic Growth, international Journal of economics and financial issues, Vol. 4, no. =

وكنتيجة طبيعية لتراجع الاستثمارات الخاصة في مصر، فإن ذلك أدى إلى تراجع عدد الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص، والذي يُعد شريكًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية(١).

ورغم ما سبق، تشير النتائج التي صدرت مؤخرًا عن الجهاز المركزي في التعبئة العامة والإحصاء، إلى ارتفاع حجم قوة العمل بمقدار ٢٠٢ ألف فرد بمعدل ٠,٧% عن الربع الثاني (أكتوبر/ ديسمبر) من السنة المالية ٢٠١٧/ ٢٠١٨، مقارنًة بالربع ذاته من السنة المالية السابقة ٢٠١٦/ ٢٠١٧(٢).

فضلاً على ما تقدم، فقد تراجع عدد المتعطلين خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨ كذلك بمقدار ٢٨٢ ألف فرد لينخفض معدل البطالة إلى نحو ١١,٣% من إجمالي قوة العمل مقابل ١٢,٤% من عام ٢٠١٦، وهو أقل مستوى خلال السنوات الخمس الأخيرة (٣).

والشكل التالي رقم (١٢)، يوضح ما سبق ذكره من إحصاءات.

=

2, 2014, p. 440. available at: www.econjournals.com.

(١) د. إيناس فهمي حسين، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (٥)، العدد (٢)، ٢٠١٨، ص١٦٧.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر. على الرابط التالي:

https://www.campas.gov.eg.

(٣) نفس المرجع السابق.

شكل رقم (١٢)
معدل البطالة خلال أكتوبر/ ديسمبر(٢٠١٥-٢٠١٧)

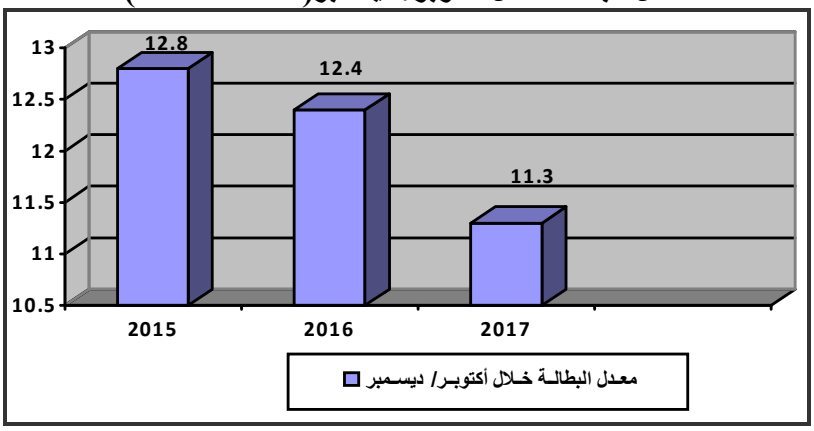

المصدر: المجلة الاقتصادية، البنك المركزي المصري، مجلد (٥٨)، العدد (٢)، ٢٠١٧/ ٢٠١٨، ص٦.

أيضًا، فقد أشارت النتائج الصادرة عن وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. أن الناتج المحلي الإجمالي Gross domestic product، حقق نمو قدره ٤,٢% خلال ٢٠١٦/ ٢٠١٧ رغم التحديات والإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة المصرية: وعلى رأسها، تحرير سعر الصرف، وخفض عجز الموازنة واستعادة أوضاع الاقتصاد الكلي[١]. وهو ما ساهم في زيادة معدلات النمو وخفض البطالة بحسب الشكل التالي رقم (١٣):

(١) لمزيد من التفصيل، راجع الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، على الرابط التالي:

Mpmar.gov.et/

شكل رقم (١٣) تطور معدل النمو والبطالة

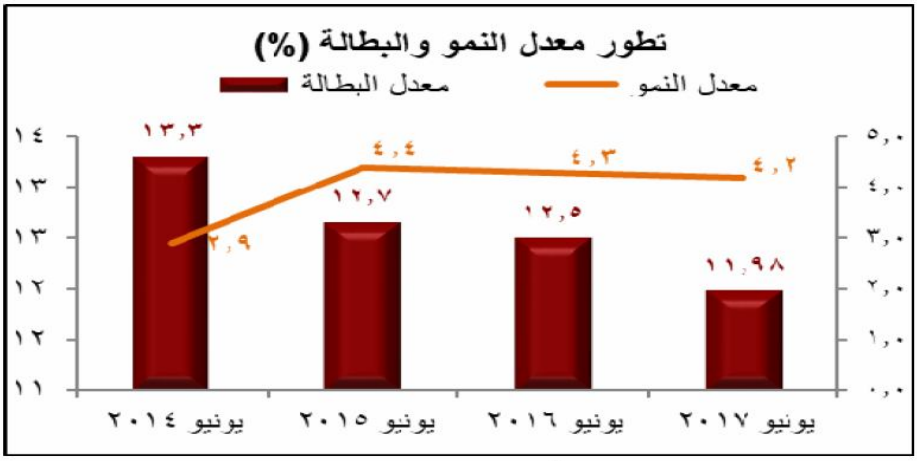

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى

ورغم ما سبق، نُؤكد أنه لا غنى عن الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وأهميتها في خلق فرص العمل، ومساعدة الحكومة في مواجهة حدة مشكلة البطالة. ذلك أن الحكومة لن تستطيع بمفردها مواجهة تلك المشكلة.

ثالثاً: أثر الدين العام على المتغيرات النقدية:

يمكن القول، بأن الدين العام المحلي، وهو المتمثل في القروض العامة المحلية، ما هو إلا ائتمان عام تمنحه الوحدات الاقتصادية في المجتمع للدولة. أيضًا، فإن الإصدار النقدي الجديد يُعد دينًا على الاقتصاد الوطني، باعتباره قوة شرائية تفقد كل قيمة إذا لم تصادف سلع وخدمات [١].

(١) د. عبد الله عبد العزيز الصعيدي، دراسة في بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلي: القروض العامة الداخلية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، العدد (٤)، ١٩٩٦، ص١٥١.

بيد أن زيادة الدين العام، ستؤثر حتمًا في السيولة النقدية المتاحة للوحدات الاقتصادية. فضلاً عن أثر ذلك على أسعار الفائدة، على النحو التالي:

فيما يتعلق بالتأثير على درجة السيولة النقدية Money Liquidity:

تتكون السيولة المحلية Local liquidity من المعروض النقدي أو ما يعرف بكمية وسائل الدفع الجارية، وأشباه النقود. كما أنها تعد أداة مهمة من أدوات الربط بين النظامين النقدي والمالي(١).

أيضًا، فإن المالكين لسندات الدين العام، يعتبرون حائزين لقوة شرائية مؤجلة، يمكن تحويلها بعد فترة قصيرة أو طويلة إلى نقود قابلة للاستخدام.

فإذا كانت السندات هذه قصيرة الأجل، كان تحويلها إلى سيولة نقدية أمرًا يسيرًا. حيث أن الحكومة بإمكانها التأثير مباشرةً على تلك القوة الشرائية، من خلال السياسات المختلفة، والمتعلقة بتغيير حجم الدين العام المحلي وسنداته وفترة سدادها. وهكذا تؤثر على درجة السيولة النقدية في الاقتصاد(٢).

عكس إطالة مدة سداد الدين العام، سوف تؤدي إلى تخفيض درجة السيولة عند مقدار معين من الدين العام.

وبصفةٍ عامة، فقد ارتفعت السيولة المحلية خلال الفترة (يوليو، ديسمبر) من السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٢٨٥٤,٥ مليار جنية، بمعدل ٣٢٠٢,٧ مليار جنية، وبما يمثل ٧٨,٣% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ م ، بحسب الشكل البياني التالي رقم (١٤):

---

(١) عمرو جمال الدين، قياس الآثار التضخمية للدين العام الداخلي في مصر، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد ٢، جامعة بورسعيد ٢٠١٢، ص٥٩٠.

(٢) المرجع السابق، ص٥٩١.

شكل رقم (١٤) هيكل السيولة المحلية في نهاية ديسمبر ٢٠١٧

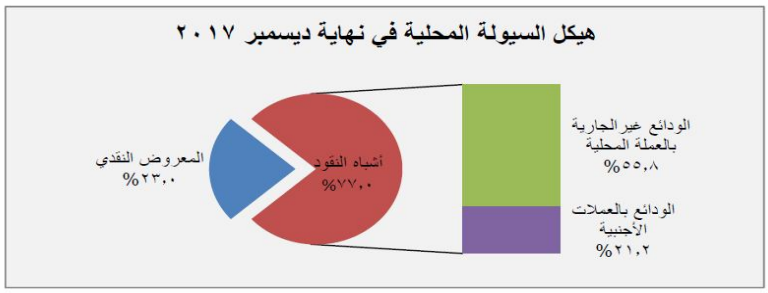

المصدر: المجلة الاقتصادية، البنك المركزي المصري ٢٠١٨/٢٠١٧، ص١٨.

ما يؤكد ما سبق أيضًا، ما صدر عن البنك المركزي المصري، من ارتفاع حجم السيولة النقدية وأشباه النقود خلال شهور عام ٢٠١٨م، بحسب الجدول التالي رقم (٩).

جدول رقم (٩)

٢ – المسح المصرفي+ : السيولة المحلية والأصول المقابلة لها

(بالمليون جنيه)

في آخر	2018						
	أغسطس# Aug.#	يوليو# July#	يونيو# June#	مايو May	أبريل Apr.	مارس Mar.	فبراير Feb.
السيولة المحلية (١+٢) (M2)	3515421	3466152	3457015	3401360	3379461	3343484	3294896
المعروض النقدي (١) (M1)	838278	814404	823268	798581	781231	765087	743810
النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي	452659	438067	441551	435852	419712	416528	410336
الودائع الجارية بالعملة المحلية ++	385619	376337	381717	362729	361519	348559	333474
أشباه النقود (٢)	2677143	2651748	2633747	2602779	2598230	2578397	2551086
الودائع غير الجارية بالعملة المحلية++	1948309	1926822	1916789	1886378	1900612	1884700	1861239
الودائع الجارية بالعملات الأجنبية++	150178	152732	149769	150071	144428	144790	140571
الودائع غير الجارية بالعملات الأجنبية++	578656	572194	567189	566330	553190	548907	549276
الأصول المقابلة للسيولة المحلية	3515421	3466152	3457015	3401360	3379461	3343484	3294896
صافي الأصول الأجنبية	264030	282215	309530	302619	369030	327911	313617
صافي الأصول المحلية	3251391	3183937	3147485	3098741	3010431	3015573	2981279
الائتمان المحلي	3569499	3505696	3460290	3373320	3281954	3277011	3250809
صافي البنود الموازنة	-318108	-321759	-312805	-274579	-271523	-261438	-269530
مؤشرات							
السيولة المحلية / الناتج المحلي الإجمالي ** (٪)	79.22	78.11	77.91	76.65	76.16	75.35	74.25
الودائع بالعملات الأجنبية / إجمالي الودائع (٪)	23.80	23.94	23.78	24.16	23.57	23.70	23.92
السرعة الدخلية للنقود (الناتج المحلي الإجمالي **/ السيولة المحلية)	1.26	1.28	1.28	1.30	1.31	1.33	1.35
مضاعف النقود (M2 / M0)	4.96	4.71	4.81	4.72	4.93	4.93	4.75

مبدئي.

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي المصري، العدد رقم (٢٥٩) أكتوبر ٢٠١٨، ص٢٤.

أما بخصوص الدين العام ومنح الائتمان:

اتضح من خلال الصفحات السابقة أن الدين العام، يُعد موردًا ماليًا ائتمانيًا مهمًا للدول في الاقتصادات الحديثة. ومن المعلوم أن الاقتصادات دائمًا تمُر بحالة من "التضخم" أو حالة من "الانكماش أو الركود"[١].

وتستطيع الدولة عبر سياستها الائتمانية التأثير على حجم الائتمان المحلي من خلال سياسة السوق المفتوحة.

ففي أوقات التضخم، ولرغبة البنك المركزي في امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد، فإنه يتدخل بائعًا للسندات الحكومية مقابل حصوله على شهادات مسحوبة على البنوك التجارية، حال كونها هي المشترية لدى البنك المركزي. ذلك يؤدي إلى خفض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، الأمر الذي يُساهم في نقص القوة الشرائية في الاقتصاد والحد من التضخم في النهاية[٢].

أما في أوقات الكساد أو الانكماش، فإن البنك المركزي يتدخل كمشتري للسندات الحكومية. وغيرها. وبالتالي سيزداد ما في حوزة البنوك التجارية من سيولة، ويؤدي ذلك إلى زيادة قدرتها على منح الائتمان، وبالتالي تزداد القوة الشرائية في المجتمع. كنتيجة لزيادة الإنفاق الكلي، مما يساهم في النهاية في الحد من الكساد.

وبصفةٍ عامة، فقد ارتفعت صافي الأصول لدى الجهاز المصرفي في نهاية ديسمبر ٢٠١٧، بحسب الشكل التالي رقم (١٥).

---

(١) د. عبد الله عبد العزيز الصعيدي، دراسة في بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلي: القروض العامة الداخلية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، العدد (٤)، ١٩٩٦، ص١٥٣. وانظر كذلك، د. عبدالمنعم محمد مبارك، النقود المصرفية والسياسات النقدية، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٥، ص٨٣ وما بعدها. مشار إليه في البحث السابق.

(٢) د. عبدالله الصعيدي، مرجع سابق ذكره، ص١٥٤.

شكل رقم (١٥)

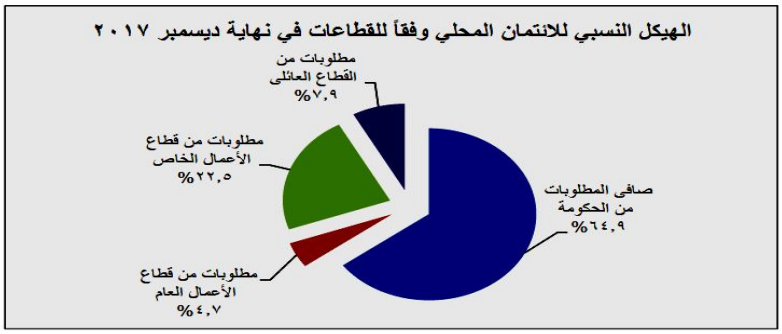

المصدر: البنك المركزي المصري.

*** ويؤثر الدين العام على سعر الفائدة:**

يُعرف "سعر الفائدة interest rate" بأنه نسبة مئوية من أصل مبلغ القرض العام، تلتزم الدولة بدفعه إلى مالكي السندات، إضافة إلى أصل الدين، وذلك مقابل نزولهم عن سيولتهم النقدية لمدة زمنية محددة(١).

ونظرًا لحاجة الدولة المتزايدة لتغطية عجز الموازنة العامة، فإنها تلجأ إلى الدين العام، ذلك يُشكل ضغطًا على سوق الائتمان كنتيجة لتوسع الحكومة في سندات وأذون الخزانة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تزايد أسعار الفائدة، تشجيعًا للبنوك على إقراض الدولة(٢).

---

(١) أ. سامر منصور، تقلبات سعر الفائدة وآثارها على معدلات النمو الاقتصادي-دراسة مقارنة بين سوريا وتونس، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ٢٠١٤، ص٣. وكذلك،

- Saqib Shaikh, interest: Meaning, Definition and Types, p.1. available at: www.economicsdiscussion.net.

(٢) د. على توفيق الصادق ود. نبيل عبدالوهاب، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشة حلقات العمل، العدد الرابع، أبو ظبي ١٩٩٨، ص١٥ وما بعدها.

وكنتيجة لتزايد الدين العام في مصر، كما يُشير الشكل التالي رقم (١٦)، فقد ارتفع متوسط أسعار الفائدة في سبتمبر ٢٠١٨م، بحسب الجدول رقم (١٠):

شكل رقم (١٦)

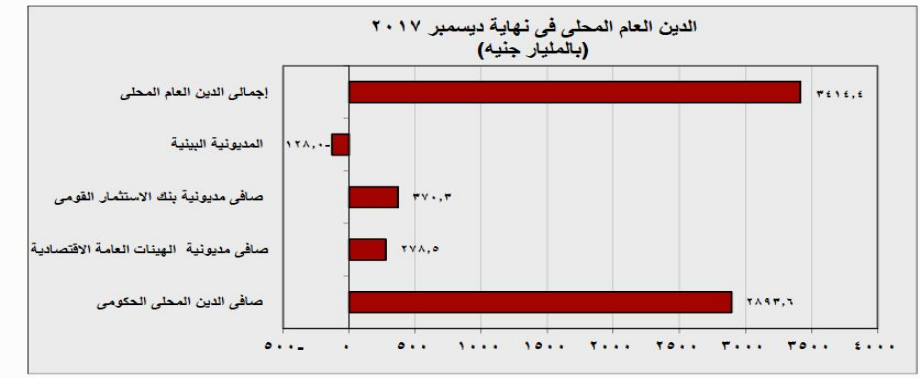

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، مرجع سابق ذكره.

جدول رقم (١٠) متوسط أسعار الفائدة الشهرية
متوسط أسعار الفائدة للفترة سبتمبر ٢٠١٨

البنك المركزي المصري
Central Bank of Egypt

Monthly Interest Rates

Weighted Average Interest Rates *

Month	EGP Deposits			EGP Loans
	> 1 Month <= 3 Months	> 3 Months <= 6 Months	> 6 Months <= 1 Year	<= 1 Year (Corporate)
Nov - 2018	11.8%	12.9%	12.4%	18.1%
Oct - 2018	12.0%	12.7%	12.4%	17.8%
Sep - 2018	11.9%	12.7%	12.5%	17.3%

المصدر: البنك المركزي المصري، على الرابط التالي:

http://www.cbe.org.eg/en/economicResearch/statistics/pages/monthlyinterestRates.aspx.

يتضح من الجدول السابق، ارتفاع متوسط سعر الفائدة للآجال المختلفة، وهو ما شجع البنوك على إقراض الدولة دون القطاع الخاص.

رابعاً: أثر الدين العام المحلي على توازن المالية العامة وميزان المدفوعات:

ذكرنا آنفًا أن أحد أبرز أسباب لجوء الدولة إلى الدين العام بشقيه، هو تزايد عجز الإيرادات العامة مقابل الزيادة المستمرة فى الإنفاق العام. ونظرًا لأن الدين العام يستخدم لتمويل عجز الموازنة، فضلاً عن أن أعباء وفوائد الدين العام، تعد هي الأخرى بمثابة نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة، وسوء إدارة المالية العامة، فإن النتيجة هي تزايد واستمرار عجز الموازنة العامة(١).

إن ما تقدم، يؤدي إلى أن الدولة تستقطع جزءًا كبيرًا من استخدامات الموازنة، والتي قد تصل نحو ٣٠% من حجم النفقات العامة. مما يؤثر في النهاية على مستوى معيشة المواطنين، من خلال ضعف الأموال التي توجه قطاعات أساسية، كالتعليم والصحة والمناطق العشوائية وغيرها(٢).

ويُشير الجدول التالي، إلى ازدياد المصروفات العامة سنويًا، مقارنة بالإيرادات العامة، التي تنمو بمقدار أقل.

---

(١) د. إيمان محمد عبداللطيف، أثر الدين العام المحلي والخارجي على عجز الموازنة العامة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد (١٨)، عدد (٤) ٢٠١٧م، ص٣٠ وما بعدها.

(٢) د. محمد رضا العدل، الدين العام المحلي والاقتدار المالي العام، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٣، ص٥ وما بعدها.

وانظر كذلك:

- د. خالد سعد زغلول حلمي، الدين العام: الأثر على السوقين النقدية والمالية، العدد ١٥٣، ٢٠٠٠، ص٣٤ وما بعدها.

جدول رقم (١١)

الأداء الاقتصادي والمالي للموازنة العامة في مصر (سنوات مختلفة)

	بيان سنوي					بيان ربع سنوي			
	٢٠١٣/١٢	٢٠١٤/١٣	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	يناير- مارس ٢٠١٧	يوليو- سبتمبر ٢٠١٧	أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٧	يناير- مارس ٢٠١٨
ج . السكان									
إجمالى عدد السكان (بالمليون نسمة) [1]	٨٤.٧	٨٦.٧	٨٩.٠	٩١.١	٩٣.٣	٩٢.٧	٩٥.٨	٩٦.٢	٩٦.٦
معدل نمو السكان	٢.٨	٢.٤	٢.٦	٢.٤	٢.٤	٢.٤	٤.٦	٤.٣	٤.٢
معدل البطالة %	١٣.٢	١٣.٠	١٢.٨	١٢.٧	١٢.٠	١٢.٠	١١.٩	١١.٣	١٠.٦
د . الأسعار المحلية (متوسط الفترة)									
معدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين (حضر الجمهورية) [2]	٦.٩	١٠.١	١٠.٩	١٠.٢	٢٣.٣	٢٩.٨	٣٢.٢	٢٦.١	١٤.٩
معدل التضخم وفقاً لأسعار المنتجين [3]	٠.٧	٦.٥	-١.٨	-١.٤	٣٠.٠	٣٧.٣	٣٨.٦	٣١.٥	٢٤.٠
سعر خصم البنك المركزى ٥/ *	٩.٧٥	٩.٢٥	٩.٢٩	١٢.١	–	١٥.٣	١٩.١	١٩.٣	١٨.٨
سعر الفائدة على أذون الخزانة (٩١ يوم)	١٣.٤	١٠.٩	١١.٤	١١.٨	١٧.٥	١٨.٩	٢٠.١	١٨.٩	١٨.٢
سعر الفائدة على الودائع (٣ أشهر) [4]	٧.٨	٧.٢	٧.٠	٧.٤	١١.٢	١١.٣	١٢.٩	١٣.٦	١٣.٠
سعر العائد بين البنوك - ليلة واحدة [5]	٩.٥	٨.٨	٩.١	٩.٧	–	١٥.٣	١٨.٩	١٩.٠	١٨.٥
سعر الصرف (جنيه مقابل الدولار)	٦.٤٥	٦.٩٧	٧.٤٢	٨.١٥	١٤.٧٢	١٧.٦٩	١٧.٧٢	١٧.٦٥	١٧.٦٢

المصادر: وزارة التخطيط والبنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

ورغم أهمية اللجوء إلى الدين العام بنوعية المحلي والخارجي، سواء لتقليل عجز الموازنة أو لزيادة الاستثمارات المحلية وسداد أقساط وفوائد الدين. فإن ذلك

سيقود في النهاية إلى مزيد من العجز، ثم زيادة الاقتراض بفوائد عالية، والأثر المترتب في زيادة أعباء الدين. ولأن زيادة الاقتراض ستؤدي إلى زيادة الإنفاق، فإن ذلك سيدخل الحكومة في دوامة الاقتراض لسداد العجز، وتزايد حدة عجز الموازنة العامة(١).

* **وأما بخصوص الأثر على ميزان المدفوعات Balance of Payments:**

فيمكن القول، بأنه إذا كان الدين الخارجي يُعتبر اقتصاديًا تدفقات نقدية إيجابية داخلة في ميزان المدفوعات تُساهم في تقليل عجز هذا الميزان. فإنه وفي المقابل فإن خدمات الدين الخارجي (فوائد وأقساط) تُعد تدفقات سلبية خارجة تزيد مرةً أخرى في عجز هذا الميزان(٢). وبالنظر لحالة مصر، يلاحظ أن حجم الاستثمارات ضعيفة، وأن أعباء الدين الخارجي في تزايد، وبالتالي فإن القروض الخارجية تكون ذو إنتاجية ضعيفة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تحمل الاقتصاد المصري بالفوائد ويزيد من العجز في ميزان المدفوعات.

والشكل التالي رقم (١٧) يوضح العناصر الرئيسية في ميزان المدفوعات المصري، سواء حساب المعاملات الرأسمالية والمالية أو حساب المعاملات الجارية.

(١) د. عبد الله عبد العزيز الصعيدي، دراسة في بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلي: القروض العامة الداخلية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مصر، العدد (١)، مجلد (٤) ١٩٩٦، ص١٦١ وما بعدها.

(٢) د. محمد عبد الحليم عمر، الدين العام (المفاهيم-المؤشرات-الآثار)، ندرة إدارة الدين العام، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ديسمبر ٢٠٠٣، ص٣٤.

شكل رقم (١٧)

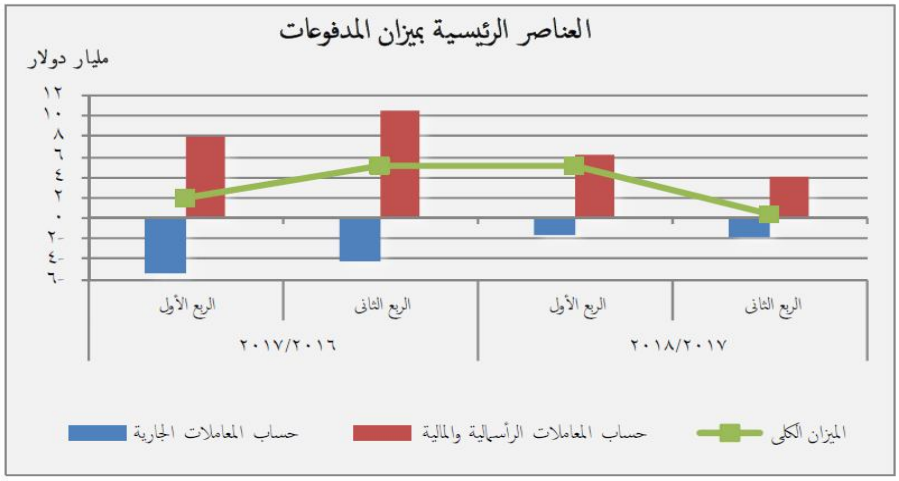

المصدر: المجلة الاقتصادية، البنك المركزي، المصري، ٢٠١٨/٢٠١٧، ص٤٩.

وبرغم أن ميزان المدفوعات المصري، قد حقق فائضًا إيجابيًا، بحسب الشكل السابق رقم (١٥)، بنحو ٥,٦ مليار دولار خلال الفترة يوليو/ ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٧. مقابل ٧ مليار دولار خلال ذات الفترة من العام السابق ٢٠١٧/٢٠١٦ ، نظرًا لتراجع العجز في حسابات المعاملات الجارية بمعدل بلغ نحو ٦٤,٠%، كما بلغ حساب المعاملات الرأسمالية والمالية كتدفقات للداخل نحو ١٠,٤ مليار دولار. إلا أن ذلك يبدو غير كافيًا، حيث أن هذا الميزان يتسم بالعجز المستمر خلال الأعوام الماضية، وأن الأمر يحتاج لمزيد من الإنتاج والاستثمار، حتى يكون في وضعية أفضل، وما يترتب على ذلك من آثار على الدين الخارجي والاقتصاد القومي بصفة عامة.

استعرضنا خلال هذا الجزء من الدراسة لهيكل الدين العام في مصر وتطوره وأهم مسبباته، أيضًا فقد قمنا بتحليل زيادة الدين العام وأثره على المؤشرات التنموية للاقتصاد الكلي في مصر. واتضح لنا أن حجم الدين العام المصري (المحلي والخارجي) في ارتفاع مستمر، وهي مشكلة وعائق كبير أمام نمو وتطور الاقتصاد، كما أن ذلك

يؤثرُ على مستوى معيشة المواطنين. إضافة إلى أن الدين العام له تبعات خطيرة ومتزايدة على الادخار والاستثمار المحلي، وزيادة معدلات البطالة، وكذلك المتغيرات النقدية وأبرزها السيولة النقدية والائتمان وسعر الفائدة وأيضًا توازن الميزانية وميزان المدفوعات.

ما تقدم، يُؤكد ضرورة إيجاد الحلول التي تُساهم في زيادة موارد الدولة المالية للتخفيف من حدة عجز الموازنة السنوي. ومن هذه الحلول دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الناتج المحلي الإجمالي للدولة. فهل يمكن أن يُساهم الدمج التشريعي لتلك الأنشطة في الاقتصاد الرسمي في زيادة إيرادات الدولة؟ وتقليل عجز الموازنة؟ هذا ما سنعرض له المبحث القادم.

المبحث الثالث

أثر الدمج التشريعي للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية على الدين العام

استعرضنا خلال المبحثين السابقين أهمية الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وكيف يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تقليل عجز الدين العام المصري. ذلك أن عدم إدراج هذه الأنشطة أضاع على خزانة الدولة أموالاً كبيرة، كان يمكن استخدامها في تمويل التنمية أو لسداد أقساط وفوائد مديونيات الدولة، التي تزايدت خلال السنوات الأخيرة، بحسب إحصائيات البنك المركزي المصري.[١].

ورغم أن غالبية البحوث والدراسات التي تناولت دراسة موضوع الاقتصاد غير الرسمي، قد ركزت على الجوانب السلبية فقط ، فثمة دراساتٍ أخرى تُشير لوجود بعض المزايا له ، خصوصًا في الاقتصادات النامية ومنها مصر.

وعلى نحو ما تقدم، سنتناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: إيجابيات دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والدين العام.

المطلب الثاني: دور الحكومة في تسهيل الدمج التشريعي للأنشطة غير الرسمية.

---

(١) البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد رقم ٢٥٩، أكتوبر ٢٠١٨م، ص٩٥ وما بعدها.

المطلب الأول

إيجابيات دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والدين العام

تحدثنا عن أن الجمود التشريعي وعدم مرونة الكثير من القوانين، ساهمت في تنامي حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. خصوصًا تشريعات الضرائب والتأمينات الاجتماعية والقوانين المتعلقة بتسجيل المنشآت وغيرها.

ونظرًا إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يشمل كافة الأنشطة التي تولدُ دخلاً لا يتم إدراجه ضمن حسابات الناتج القومي[١]. فقد اتسم الاقتصاد غير الرسمي، بعدة خصائص، نذكر منها الآتي:

- **خصائص الاقتصاد غير الرسمي**:

١- إن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لا يتم تسجيلها في سجلات الدولة الرسمية (من سجلات تجارية، تأمينات اجتماعية- نقابية- تصاريح عمل- عقود مسجلة وغيرها...).

٢- صغر حجم التشغيل في منشآت الاقتصاد غير الرسمي، وذلك اعتمادًا على عدد العاملين بأجر، سواء دائمين أم مؤقتين، وبأجر وبدون أجر[٢].

---

(١) د. رمضان صديق محمد، القطاع غير الرسمي وسبل إدماجه في الاقتصاد الرسمي مع إشارة خاصة لمصر، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، مصر، العدد (٩)، ٢٠٠٣، ص٧٠؛ وكذلك: د. محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٤ وما بعدها.

(٢) حسين عبد المطلب الأسرج، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠، ص٦.

٣- يتسم القطاع غير الرسمي، باتساع دور الخدمات فيه، حيث يرى بعض الباحثين أن قدرة الأنشطة على التهرب الضريبي، تختلف من قطاع لآخر. غير أنها تصل إلى أعلى درجاتها في الخدمات. ولعل ذلك يعني أن اتساع الخدمات يُعد مصدرًا قويًا للاقتصاد غير الرسمي(١)

٤- يتسم الاقتصاد غير الرسمي بالفردية، ذلك أن أكثر من ٩٠% من منشآت ذلك القطاع تُعد مشروعات فردية.

٥- لا تحتاج تلك الأنشطة إلى رؤوس أموال كبيرة، لذا فإن المنشآت الصغيرة تستطيع مزاولة نشاطها بسهولة(٢).

٦- تعتمد غالبية منشآت القطاع غير الرسمي على التشغيل اليدوي. لذا فهي لا تحتاج إلى معدات أو أدوات مكلفة.

٧- الاقتصادي السري يغذي نفسه بنفسه. فإذا كان دور الحكومة في الاقتصاد مركزيًا، من خلال استخدامها للسياسات المالية والنقدية. إلا أن فشل هذه السياسات يؤثر على كفاءة تخصيص الموارد. ولا شك أن سوء تخصيص

(1) Ildiko Ekes, New economy- information society and informal (and Hidden) Economy, paper for Nesis conference, Olympia, June 10-12, 2002, p.p. 1: 2. and Schneider F., The integration of taxes, Transfer and raining shadow economies- what are the causes? Can Empirical public choice orientated analysis), paper for the conference Tax and Reform in Jan 1999, p.p. 26- 30.

(٢) د. رمضان صديق محمد، مرجع سابق ذكره، ص٧١.

الموارد ينعكس سلبيًا على مستوى التنمية، ولعل ذلك مصدر أساسي لازدهار ونمو الاقتصاد غير الرسمي [١].

٨- لا تخضع الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد غير الرسمي للقوانين واللوائح التي يتم وضعها من الدولة. فهي إذًا تعمل خارج الإطار الرسمي الذي تقرره الدولة [٢].

٩- الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة هيكلية أكثر منها دورية. لذا فإن إجراءات مواجهته لابد أن تكون أيضًا هيكلية، بمعنى إعادة توزيع الأدوار في الاقتصاد [٣].

على ما سبق، فإن الاقتصاد غير الرسمي يُضم العديد من الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع لرقابة الدولة، فضلاً عن عدم تحميل أية ضرائب عنها ولا تدخل في

---

(١) د. جمال إبراهيم حسن، حجم الاقتصاد السري في مصر من خلال الأسباب والمؤشرات (دراسة كمية تحليلية عن الفترة ١٩٦٦-٢٠٠٠)، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، العدد الأول والثاني، يناير وأبريل ٢٠٠٥، ص٦٦ وكذلك:

Michael Keven, (2002), Cited in B, Dallago, "The Irregular Economy in systemic transformation and statistical Measurement", Research paper series, Russian- European Center for economic policy, July, 2002, p. 9.

(٢) د. رمضان صديق محمد، مرجع سابق ذكره، ص٧١؛ وكذلك:

Avsit Tansel: Wage earners, self Employed and Gender in the informal sector in turkey. ERF working papers. No. 0102, Cairo, p.p. 2: 3

مشار إليه لدى د. رمضان صديق محمد، مرجع سابق ذكره، ص٧١.

(3) Shanna Ratner. "The informal Economy in Rural community Economic Development" Contractor paper, http://www.google.com,Feb. 2000, p/p. 1- 13.

حسابات الناتج القومي. ما يُظهر الناتج القومي على غير حقيقية. إضافة إلى أن عدم تحصيل الضرائب، أضاع مليارات الجنيهات على الدولة، ما فاقم عجز الدين العام وغيرها من آثار اقتصادية أخرى.

وجدير بالإشارة هنا، أن العديد من الدراسات تُشير إلى أن الاقتصاد غير الرسمي ليس كله مساوئ، بل له العديد من الإيجابيات التي يتمتع بها.

كذلك، فإن غالبية محاولات تحويل القطاع غير الرسمي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، دائمًا ما تركز على تسجيل تلك المنشآت" كهدف رئيس، وبالتالي توسيع القاعدة الضريبية. ولم يقدم من حوافز لتلك المنشآت سوى وجود أصول رسمية متاحة لها تسمح بتقديمها من أجل الحصول على تمويل لتوسيع نشاطها.

تأسيسًا على ما تقدم، سنُشير لبعض إيجابيات الاقتصاد غير الرسمي.

- **أبرز إيجابيات الاقتصاد غير الرسمي**:

ينادي العديد من الباحثين بأهمية التعامل بحذر وبوعي شديد مع الاقتصاد غير الرسمي، لمالهُ من إيجابيات، يمكن أن نذكر بعضًا منها، على النحو التالي:

أولاً: أنه يُسهم بشكل كبير في مواجهة مشكلة البطالة التي تُعاني منها مصر. إذ يؤكدون على أن ضم هذا الاقتصاد إلى الاقتصاد الرسمي، سوف يؤدي إلى تراجع دوره في استيعاب العمالة وتخفيف مشكلة البطالة، وبالتالي ينادون بالانتقال التدريجي والمنظم، تحقيقًا لأهداف السياسة الاقتصادية للدولة[1].

(١) د. شرين محمد علي أحمد، الاقتصاد الخفي-أسبابه وآثاره الاقتصادية على مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)، مجلة البحوث الإدارية، بدون سنة نشر، ص٢٩٤.

ثانيًا: يلعب القطاع غير الرسمي دورًا مهمًا في المجالات الإنتاجية، خصوصًا في البلاد النامية، كدول شمال أفريقيا ومصر. لاسيما وأن تلك البلدان تتسم بضعف القطاع الإنتاجي، خصوصًا في الصناعات الصغيرة، وأن القيمة المضافة لهذه الصناعات تفوق نظيرتها في الصناعات الكبيرة الحكومية، كما تساعد في تحقيق التوازن من خلال توفير السلع المحلية(١).

ثالثًا: يتمتع هذا الاقتصاد بالقدرة على تحييد آثار القواعد والإجراءات التنظيمية، مثل قوانين الضرائب والحد الأدنى للأجور. مما يجعله أكثر ديناميكية، وقدرة على التكيف مع التغيرات التي تحدث في السوق، مقارنًة بالاقتصاد الرسمي(٢).

رابعًا: يلعب الاقتصاد غير الرسمي دورًا فعالاً في تخفيض معدلات الجريمة وكذلك معدلات الهجرة(٣).

---

(١) د. عمر عبد الحي صالح، الاقتصاد الخفي في الدول النامية: اتجاهات وتوقعات، دراسات مستقبلية، العدد ٣، السنة ٢، ١٩٩٧، ص١٠٠؛ وانظر كذلك:

Howard Schissel, "Africa's under ground economy", Africa Report, Vol. 34, no. 1, 1989, p.p. 42: 46.

(٢) د. صفوت عبد السلام، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي، مرجع سابق ذكره، ص٥٦؛ وكذلك. د/ شهاب حمد شيحان، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد، العراق حالة دراسة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٥)، العدد (١٠)، ٢٠١٣، ص١٩. وانظر كذلك،

- Mirus. R. and smith. R., "Under Ground Economy", Canadian Business Review, 1994, volume 21, p.p. 27- 29.

مشار إليه في د/ صفوت عبد السلام، المرجع السابق، ص٦١٦.

(٣) نسرين يحياوي، الاقتصاد الموازي في الجزائر (الحجم-الأسباب-النتائج)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية) الجزائر، العدد السادس، ديسمبر ٢٠١٦، ص٢٩٤.

خامسًا: إن وجود اقتصاد غير رسمي ضخم وكبير ومنتج يُعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادي في ظل الاقتصادات الحديثة، لاسيما وأن الاقتصاد الرسمي، دائمًا ما تزداد فيه درجات الجمود والآثار السلبية التي تترتب على ذلك، وأبرزها التضخم والبطالة. لذا فإن الاقتصاد غير الرسمي ربما يلعب دور المهدئ الاجتماعي في هذه الفترات(١).

سادسًا: يؤدي الاقتصاد غير الرسمي دورًا مهمًا في إعادة توزيع الدخل، حيث سيكون هذا الاقتصاد قادرًا على تقديم العديد من السلع، وكذلك الخدمات بأسعار أقل من نظيرتها في الاقتصاد الرسمي. مما يترتب عليه آثارًا توزيعية إيجابية من خلال مساعدة أصحاب الدخول المحدودة(٢).

سابعًا: يؤدي الاقتصاد غير الرسمي دورًا في زيادة التنافس وارتفاع معدلات الكفاءة، وزيادة تقديم الخدمات عبر بث الروح التنظيمية والنشطة(٣).

ثامنًا: يساهم الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال دوره في زيادة موارد الدولة المالية، وتحفيز صغار المستثمرين، وكذلك إعادة الأطر الاقتصادية والقانونية والاجتماعية(٤).

---

(1) Dusburg D.C, "The Growing Shadow Economy: implications for stabilization Policy, inter economics Review, Sep/Oct 1984, p.p. 218: 220.

(٢) د. علي بو دلال، الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية: حالة الجزائر-دراسة قياسية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، العدد (١٠)، ديسمبر ٢٠١٢، ص١٣٤.

(٣) د. رمضان صديق محمد، مرجع سابق ذكره، ص١٣١.

(4) Patriok K. Asea, The in formal sector: Baby or Bath water?, Rochester Conference series on public policy, Vol. 45, 1996, p.p. 160- 170.

وبناءً على ما تقدم، فإن وجود الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، أصبح حقيقة في كافة المجتمعات، وإن كانت بنسب متفاوتة، بل إن حجم تلك الأنشطة يزداد عامًا بعد آخر. وهو ما يفسر سعي الدول للسيطرة على نمو هذه الأنشطة، نظرًا لآثارها الخطيرة على الاقتصادات. فانتشار تلك الأنشطة يعطي مؤشرًا قويًا على عدم دقة الإحصاءات الرسمية والصادرة عن الدولة، خصوصًا فيما يتعلق بـ:

- حجم البطالة وأنواعها.
- نسب توزيع الدخول.
- حجم الاستهلاك وغيرها.

وبناءً على ذلك، فإن البرامج الاقتصادية التي يتم تبنيها اعتمادًا على تلك البيانات، لا يمكن الاعتماد عليها أو حتى الوثوق في نتائجها.

لذا، فإن غالبية الدراسات الاقتصادية، التي أجريت على الاقتصاد غير الرسمي وحجمه وحقيقته. أظهرت الكثير من السلبيات له، والتي تفوق بكثير مالهُ من ميزات[١].

- سلبيات انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية:

أدى انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى حدوث آثارًا سلبية خطيرة، طالت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية[٢]. ويمكننا أن نشير إلى بعضها على النحو الآتي:

---

(١) د. جمال إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص٦٩.

(2) Diana Farrell, The Hidden dangers of the informal economy, The Mckinsey Quarterly 2004, Number 3, 2004, p.p. 27: 37. Available at: https://www.immagic.com.

(١) تخفيض حصيلة الضرائب: إن عدم كشف المتعاملين في هذا الاقتصاد عن حجم أنشطتهم وأرباحهم، تسبب في ضياع مليارات الجنيهات على اقتصاد الدولة. ما تسبب في قيام الدولة بالاقتراض لسد عجز الدين العام وآثار ذلك في زيادة الدين العام.

(٢) الأثر السلبي على العمال غير الرسميين: ذلك أن عدم إدراج العمال الذين يعملون في تلك الأنشطة ضمن الاقتصاد الرسمي. سوف يحرمهم من شبكة الأمان الاجتماعي والاقتصادي التي توفرها الدولة، وذلك بسبب عدم حصولهم على عقود عمل موثقة وتأمين صحي واجتماعي، يضمن لهم ولأسرتهم حياة كريمة.

(٣) الأثر على ربحية المشروعات الرسمية: لاشك أن تزايد المشروعات التي لا تعمل ضمن الإطار القانوني للدولة، ينعكس سلبًا على أرباح المشروعات الرسمية، من خلال عرض سلع بأثمان منخفضة عن نظيرتها التي تعمل بشكل قانوني. مما يشكل حافزًا لهذه الشركات نحو الهروب إلى العمل بشكل غير قانوني[١].

(٤) الأثر على سياسة الدولة النقدية[٢]: حيث يذهب البعض إلى أن وجود وتزايد أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، يعني تزايد الطلب على النقود، الأمر الذي يؤدي إلى قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة. وبالتالي فإن سياسة المصرف المركزي النقدية، تصبح عديمة الأثر على النقود في هذا الاقتصاد.

---

(1) OECD, Competition policy and the in formal economy, 2009, p.p. 23: 25. available at: https://www.oecd.org/daf/competition/44547855.pdf.

(2) Paul Castillo and Carlos Montoro, Monetary policy in the presence of informal labour Markets, Banco central de peru, July 2009, p. p. 3: 6. available at: www.bcrp.gob.pe.

(٥) الأثر على جودة المنتجات: يمكن القول، بأن انخفاض أسعار بعض لوازم الإنتاج في الاقتصاد غير الرسمي. قد يُشكل حافزًا قويًا للشركات العاملة في الاقتصاد الرسمي نحو الشراء بهدف تقليل تكلفة المنتجات، الأمر الذي يُضر بسمعة وجودة المنتجات النهائية للمصانع التي تخضع لرقابة الدولة [١].

(٦) تشوه المعلومات والإحصاءات الرسمية: وجود المشروعات التي لا تخضع لرقابة الدولة وقوانينها وإحصاءاتها تعطي بيانات ومعلومات غير صحيحة، مما يكون له أثرًا بالغًا على مدى نجاح السياسة الاقتصادية للدولة. فالقرار المبني على معلومات غير دقيقة تكون نتائجه غير دقيقة.

(٧) الأثر على الاستقرار الاقتصادي economic stability: ذلك أن انتشار الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد غير الرسمي، يمثل تحديًا كبيرًا للاستقرار الحكومي. ذلك أن تزايد تلك الأنشطة، يؤدي إلى تنامي حجم التهريب وتلوث البيئة والتقليد والتزييف وغيرها، وما يترتب عليه من آثار سلبية على التنمية[٢].

(٨) الأثر في انتشار الأمراض والأوبئة: حيث إن غالبية الأنشطة غير الرسمية تكون في مناطق الإسكان العشوائي، ما يؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض، نظرًا لعدم وجود وسائل الصحة والوقاية[٣].

---

(1) Hussien Alasrag, the impacts of the informal sector on the Egyptian economy, MPRA, June 2010, p. 7. available at: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/

(٢) د. عمر عبد الحي صالح البيلي، الاقتصاد الخفي في الدول النامية: اتجاهات وتوقعات، دراسات مستقبلية، العدد (٣)، السنة (٢)، ١٩٩٧، ص١٠١؛ وكذلك:

Ed Ayres, the expanding shadow. Economy, world watch, Vol. 9, No. 4, July/August 1996, p.p. 20- 22.

(3) International organization of la francophone: the informal sector, growth, employment, and sustainable development, Australia 2014, p. 3. https://www.francophonie.org.

(٩) الأثر على العمالة: نظرًا لانقسام سوق العمل بمصر إلى سوق عمل رسمي وسوق عمل غير رسمي. فقد قدرت الإحصاءات أن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي بمصر تخطي ٥ مليون عامل. غير أن الإحصاءات أشارت على أن النسبة الغالبة هم من العمال غير المتعلمين، مما يؤثر على مستوى مهارة هؤلاء العمال. وهكذا فإن تشوهات سوق العمال وتزايد معدلات البطالة في مصر، تتطلب حلولاً ناجعة. ومنها رفع معدل النمو الاقتصادي، إصلاح وتدريب العمالة، زيادة القدرة التنافسية للعائدات المصرية.

(١٠) الأثر على معدلات التضخم: ذكرنا آنفًا أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، تتضمن الكثير من العمليات النقدية من خلال البنوك وغيرها. ذلك يُشكل ضغطًا على السلع المعروضة من خلال فئة من المستهلكين الذين يرتفع لديهم الميل الحدي للاستهلاك، ما يساهم في زيادة المستوى العام للأسعار وتضخم طلب مرتبط بتدهور القوة الشرائية للنقود"[١].

(١١) الاقتصاد غير الرسمي وغسيل الأموال والدخل القومي: ثمة علاقات قوية تربط الاقتصاد غير الرسمي بغسيل الأموال[٢]. ذلك أن جرائم غسل الأموال تسهم في زيادة الفجوة بين الدخل الرسمي القومي والدخل القومي الحقيقي. ذلك يؤدي

---

(١) د. صبري أحمد أبو زيد، الأزمة الاقتصادية العالمية، وانعكاساتها على مشكلتي التضخم والديون الخارجية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٣٩٩، يناير ١٩٨٥، ص٦٥ وما بعدها.

(2) Shkelqim fortuzi, in formal Economy and money laundering in Albania, international journal of economics, commerce and management, united kingdom, Vol. 111, issue 10, October 2015, p. 11. available at: ijecm.co.uk/wp-content/upload/2015/10/31044.pdf.

إلى تضاؤل فرص نجاح السياسات الاقتصادية، في ظل تضارب البيانات بين الجهات والهيئات في الدولة[١].

فضلاً على ما تقدم، فإن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي قد تؤدي إلى هروب رأس المال خارج البلاد عبر التحويلات النقدية وغيرها. مما يؤثر على حجم الاستثمارات داخل البلاد.

(١٢) الأثر على الاستثمارات: نتيجة على عدم خضوع الكثير من الدخول المحققة في الاقتصاد غير الرسمي، للتشريعات الضريبية والتأمينات الاجتماعية وغيرها. فإن حجم الاستثمارات يتأثر بشكل كبير، وحيث إن المشروعات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي لا تخضع للضرائب وغيرها. فإن أرباحها تكون أعلى، ولا شك أن ذلك يدفع الكثير من المشروعات للعمل في القطاع غير الرسمي. مما يؤثر سلبًا على حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وبحسب الجدول التالي رقم (١٢)، فقد شهدت الاستثمارات الأجنبية تراجعًا خلال الفترة الماضية، كنتيجة لعدة أسباب؛ منها تزايد النشاط الاقتصادي غير الرسمي.

(١) د. شريف محمد علي، الاقتصاد الخفي، مرجع سابق، ص٢٩٨؛ وكذلك: د. طلال محمود كراوي، الأثر المتبادل بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفي: حالة عدد من الدول المتقدمة والناشئة للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد (٨٧)، مجلد (٢٩)، العراق، ٢٠٠٧، ص٧٦ وما بعدها.

جدول رقم (١٢)
الفارق بين إجمالي الاستثمارات المباشرة داخل مصر
وعجز الميزان الجاري باستثناء المنح

	بيان سنوى					بيان ربع سنوى			
	٢٠١٢/١٣	٢٠١٣/١٤	٢٠١٤/١٥	٢٠١٥/١٦	٢٠١٦/١٧	يناير- مارس ٢٠١٧	يوليو- سبتمبر ٢٠١٧	أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٧	يناير- مارس ٢٠١٨
ج . السكان									
إجمالى عدد السكان (بالمليون نسمة) [1]	٨٤.٧	٨٦.٧	٨٩.٠	٩١.١	٩٣.٣	٩٢.٧	٩٥.٨	٩٦.٢	٩٦.٦
معدل نمو السكان	٢.٨	٢.٤	٢.٦	٢.٤	٢.٤	٢.٤	٤.٦	٤.٣	٤.٢
معدل البطالة %	١٣.٢	١٣.٠	١٢.٨	١٢.٧	١٢.٠	١٢.٠	١١.٩	١١.٣	١٠.٦
د . الأسعار المحلية (متوسط الفترة)									
معدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين (حضر الجمهورية) [2]	٦.٩	١٠.١	١٠.٩	١٠.٢	٢٣.٣	٢٩.٨	٣٢.٢	٢٦.١	١٤.٩
معدل التضخم وفقاً لأسعار المنتجين [3]	٠.٧	٦.٥	١.٨-	١.٤-	٣٠.٠	٣٧.٣	٣٨.٦	٣١.٥	٢٤.٠
سعر خصم البنك المركزى ٥/ *	٩.٧٥	٩.٢٥	٩.٢٩	١٢.١	--	١٥.٣	١٩.١	١٩.٣	١٨.٨
سعر الفائدة على أذون الخزانة (٩١ يوم)	١٣.٤	١٠.٩	١١.٤	١١.٨	١٧.٥	١٨.٩	٢٠.١	١٨.٩	١٨.٢
سعر الفائدة على الودائع (٣ أشهر) [4]	٧.٨	٧.٢	٧.٠	٧.٤	١١.٢	١١.٣	١٢.٩	١٣.٦	١٣.٠
سعر العائد بين البنوك - ليلة واحدة [5]	٩.٥	٨.٨	٩.١	٩.٧	--	١٥.٣	١٨.٩	١٩.٠	١٨.٥
سعر الصرف (جنيه مقابل الدولار)	٦.٤٥	٦.٩٧	٧.٤٢	٨.١٥	١٤.٧٢	١٧.٦٩	١٧.٧٢	١٧.٦٥	١٧.٦٢

تعرضنا خلال الصفحات السابقة لأبرز النقاط التي يؤكد عليها المؤيدون لإيجابيات الاقتصاد غير الرسمي وأهم سماته ومساوئه. ورغم تأكيد البعض على أهمية تلك الأنشطة، إلا أنهم في ذات الوقت يؤيدون دمج هذه الأنشطة في اقتصاد الدولة الرسمي. وفي سبيل ذلك نجد من يؤيد الدمج التدريجي لهذه الممارسات ، بينما البعض الآخر يرى وضع آليات مباشرة لتحول الأنشطة غير الرسمية إلى الخضوع لأنظمة الدولة وقوانينها.

على ذلك، بات السؤال المطروح: ما هي أهمية دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي للدولة؟

الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لدمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في اقتصاد الدولة الرسمي.

يُضم الاقتصاد غير الرسمي العديد من الأنشطة التجارية والصناعية التي لا تخضع لقوانين الدولة، سواء المتعلقة بالضرائب أو التأمينات الاجتماعية وغيرها. فضلاً عن عدم تسجيل تلك الأنشطة في حسابات الدولة وسجلاتها [١].

ونظرًا للأضرار السابقة للاقتصاد غير الرسمي وغيرها من الأضرار الصحية والبيئية، فقد بات دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في حسابات الدولة ضرورة مُلحة.

أضفُ إلى ما تقدم، أن ثمة أسبابًا ودوافع قوية تدفع الحكومة، نحو إخضاع هذه الأنشطة لقوانين الدولة، ويمكن أن نذكر أهمها على النحو التالي:

---

(١) د. محمود عبد الحافظ محمد، الاقتصاد غير الرسمي في مصر- الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، ٢٠١٤، ص٨٤١.

أولاً: زيادة حصيلة الدولة من الضرائب والرسوم [1]:

ذكرنا آنفًا أن الدين العام للدولة قد ازداد بشكلٍ كبير خلال السنوات الماضية، مما ترتب عليه حدوث عجز كبير في الموازنة العامة للدولة، وكذلك دين أجهزة الموازنة. ونتيجة لذلك تحاول الحكومة تخفيض عجز الموازنة عبر عدة آليات: منها ضم الاقتصاد غير الرسمي وإخضاعه للنظام الضريبي. ويُشير الشكل البياني التالي رقم (١٨) إلى مستهدفات الحكومة بخصوص خفض الدين العام حتى عام ٢٠٢١.

شكل رقم (١٨)

المستهدفات المالية لمشروع الموازنة العامة للدولة

(من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢١)

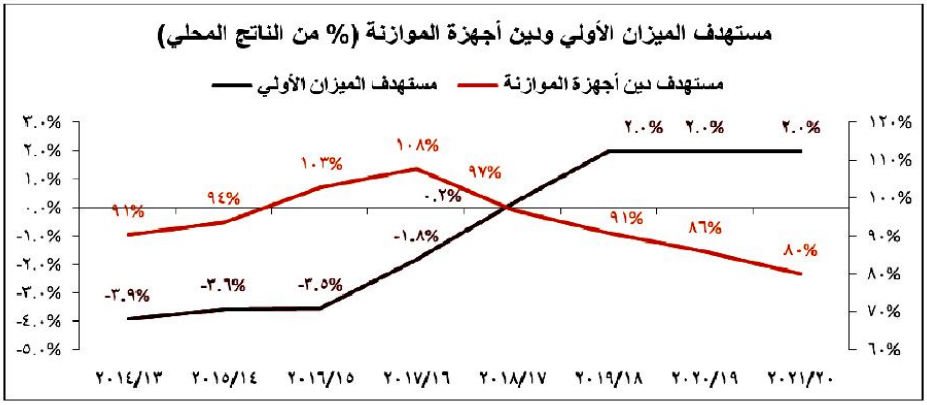

المصدر: وزارة المالية المصرية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/ ٢٠١٩، ص٤.

(1) Anuradha Joshi and others, Taxing the informal economy: Challenges, possibilities and remaining questions, institute of development studies, August 2013, p. 6. https://onlinelibrary.wiley.com

وبحسب تقديرات وزارة المالية المصرية، فإنه يمكن تحصيل مبالغ ضريبية تفوق ٣٠٠ مليار جنيه سنويًا حال تم إخضاع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي التجارية والعقارية والمالية وغيرها لأنظمة الدولة [١].

فتحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي، يُعد وسيلة مهمة لزيادة موارد الدولة المالية [٢]. والتي تضيع على الدولة بسبب التهرب الضريبي أو عدم دفع رسوم التراخيص والخدمات الحكومية. فضلاً عن أهمية تلك الأموال في سداد ديون الدولة والآثار الإيجابية التي تترتب على ذلك.

ثانياً: الحماية الاجتماعية والصحية للعمال وأسرهم:

يُعاني العمال في قطاع الاقتصاد غير الرسمي من عدم خضوعهم لنظام التأمينات الاجتماعية، وكذلك الصحية التي توفر لهم ولأسرهم العيش الكريم[٣]. لذا، فإن غالبية استراتيجيات الدمج ترتكز على مد نطاق الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة، وإخضاعهم لقوانين الدولة التي تؤمن لهم الحياة الاجتماعية للفئات المهمشة، وأن إخضاعهم لقوانين الدولة التي تؤمن لهم الحياة الكريمة، يُعد واحدًا من أهم محاور تحول تلك الأنشطة غير الرسمية إلى الاقتصاد الرسمي.

(١) راجع الموقع الالكتروني لوزارة المالية المصرية، مرجع سابق ذكره.
(٢) حسين الأسرج، انعكاسات القطاع غير المنظم على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص٦.
(٣) مكتب العمل الدولي بجنيف، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص٢٢.

إضافة إلى ما تقدم، يؤكد مكتب العمل الدولي، أن مد نطاق تغطية الضمان الاجتماعي، من خلال تعزيز فرص الوصول إلى الرعاية الاجتماعية والصحية، يؤدي دورًا هامًا في تحسين الحالة الصحية والغذائية للعمال وينهض بهم، وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية [١].

ونتيجة لذلك، تسعى الحكومة إلى توفير منظومة للحماية الاجتماعية، تضمن كفاءة توجيه واستخدام موارد الاقتصاد وتوفر الحماية للطبقات المهمشة والأقل دخلاً، وكذلك دمج العمالة غير الرسمية، بما يضمن لهم استقرار أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية[٢].

ويلاحظ أن الحكومة، وهي تسعى إلى تحقيق الحماية الاجتماعية تراعي ثمة محددات، على النحو التالي: [٣].

- زيادة وتحسين معدلات النمو والتشغيل وتحسين الدخول.
- مراعاة التوزيع الجغرافي أثناء وضع آليات الضمان الاجتماعي.
- توفير الأموال اللازمة التي تضمن نجاح واستمرارية برامج الحماية الاجتماعية.

والشكل التالي رقم (١٩) يوضح تلك المحددات:

---

(١) مكتب العمل الدولي، مد نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل الجميع: دليل عن التحديات والخيارات، جنيف، ٢٠١٠، التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة ٢٠١٠-٢٠١١م.

(٢) انظر المبادرة التي أعلن عنها الرئيس المصري/ عبد الفتاح السيسي لدمج الاقتصاد غير الرسمي، مؤتمر الشباب، مايو ٢٠١٨، شرم الشيخ.

(٣) وزارة المالية المصرية، البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٨/٢٠١٩م.

شكل رقم (١٩) محددات برامج الحماية الاجتماعية في مصر

المصدر: وزارة المالية المصرية، البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٨/٢٠١٩، ص١٠.

إن الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير الرسمي متى تم دمجهم في الاقتصاد الرسمي، تضمن لهم تأمينات وإعانات ضد البطالة والتقاعد وإعانات في حالة العجز وإعانات للأطفال فضلاً عن الرعاية الصحية وغيرها.

ثالثاً: تخفيض معدلات الجريمة وإدماج الشباب في سوق العمل الرسمي

دائمًا ما يتسبب العمل في الاقتصاد غير الرسمي في الإخلال بالقوانين وبالتالي ازدياد معدلات الجرائم(١). إذ يؤكد البعض على أن كثير من الأموال التي تتحقق في الاقتصاد غير الرسمي يكون مصدرها الأنشطة الإجرامية.

لما سلف، تنشر جرائم التهرب الضريبي والجمركي وكذلك الكثير من عمليات وجرائم غسيل الأموال في هذا الاقتصاد، وكثيرًا ما يقع العمال من الشباب وغيرهم في تلك الجرائم(٢).

---

(١) د. عبد الله عبدالعزيز الصعيدي، دراسة في جرائم الاقتصاد الخفي: (التهرب الضريبي والجمركي، وغسيل الأموال كأمثلة)، مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، الإمارات، مجلد (٩) العدد (١) أبريل ٢٠٠٠، ص١٨٣.

(٢) د. طلال محمود كداوي، الأثر المتبادل بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفي (حالة عدد من الدول المتقدمة والناشئة للمدة ١٩٩٠- ٢٠٠٢)، مجلة تنمية الرافدين، العراق، ٢٠٠٧، ص٨٧ وما بعدها.

فضلاً عن جرائم الغش التجاري، وتقليد العلامات التجارية وتهريب السلع المحظورة وغيرها.

إن دمج الأنشطة الاقتصادية المشروعة وغير الرسمية، يضمن أن تعمل تلك المنشآت تحت أعين ورقابة الدولة، فضلاً عن حماية الشباب من الوقوع في مثل هذه الجرائم، وضمان عملهم بشكلٍ قانوني.

رابعاً: تقليل معدلات البطالة:

تؤكد بعض الدراسات، على أن إدماج الأنشطة غير الرسمية في النشاط الاقتصادي الرسمي، يترتب عليه انخفاض نسبي في معدل البطالة بين الذكور والإناث، وخصوصًا إذا تم الاهتمام ببرامج التعليم والتدريب. إذ دائمًا ما يكون العمالة في الاقتصاد غير الرسمي غير متعلمة ولا تملك مهارات عالية[١].

خامساً: تحسين وضع الدولة المالي:

أحد أهم مستهدفات الدولة من إدماج الاقتصاد غير الرسمي، هو تحسين وضع الدولة المالي. ذلك أن برامج النمو والتنمية دائمًا ما تكون عقبة التمويل أحد أبرز معوقاتها. ذلك يضطر الحكومة إلى الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج، وما يترتب على ذلك من زيادة أعباء الدين العام وخدماته وأقساطه[٢].

---

(١) د. محمود عبد الحافظ محمد، الاقتصاد غير الرسمي في مصر الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، العدد (٤)، أكتوبر ٢٠١٤، ص٨٦٢.

(٢) د. يسري الغرباوي سيف، رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، ومركز المشروعات الدولية الخاصة، على الرابط التالي: www.acrseg.org .

ويقترح البعض، بأن لا يكون هدف الدولة المعلن هو فقط زيادة الأموال جراء الدمج، بل لابد أن تتخذ الدولة عدة إجراءات أهمها: الإعفاءات الضريبية التحفيزية، وتسهيل الإجراءات، وكذلك القضاء على البيروقراطية، حتى يسهل ضم تلك الأنشطة وآثار ذلك المالية الإيجابية على الاقتصاد.

خامساً: تمتع المنشآت غير الرسمية بميزات الاقتصاد الرسمي:

إن إدماج المنشآت العاملة في القطاع غير الرسمي، يضمن لها تمتعها بميزات الوضع القانوني، ومنها حماية حقوق الملكية الفكرية لها، حصولها بشكل قانوني على خدمات البنية الأساسية، والتمويل اللازم، فضلاً عن قدرة تلك المنشآت على التوسع في السوق دون أن تقع تحت طائلة القانون.

سادساً: سهولة الحصول على التمويل:

يمكن القول، بأن أحد أبرز معوقات توسع وتطوير المنشآت التي تعمل بشكل غير رسمي، هو صعوبة حصولها على التمويل اللازم، ذلك يتسبب في قلة إنتاجهم فضلاً عن ضعف جودته.

وتُشير "الأنكتاد UNCTAD" ، أن العديد ممن يعملون في الاقتصاد غير المنظم يملكون القدرة على الابتكار والإبداع وبالتالي متى توافرت الأموال اللازمة لتدريبهم وتنمية مهاراتهم، فسيتحسن أداء تلك المنشآت وسيزداد إنتاجها وسترتفع مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي(١).

(1) UNCTAD: Addressing key economic issues to advance sustainable development: idea for actions, second report of the panel of eminent persons, 2013, p.p. 15-18.

انظر كذلك:

مكتب العمل الدولي بجنيف، مؤتمر العمل الدولي، الدورة (١٠٣)، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس، ٢٠١٤، ص٣٦.

تأسيسًا على ما سبق، فإن سهولة التمويل مرتبطة بالعمل القانوني والرسمي. لذا فإن الدولة تسعى إلى ضم أنشطة القطاع غير الرسمي لحسابات الدولة وقوانينها.

سابعاً: حماية المنافسة ومنع الاحتكار:

تخضع المشروعات التي تعمل في ظل الاقتصاد الرسمي لتشريعات وقوانين الدولة، سواء فيما يتعلق برسوم تسجيل وضرائب على أرباحها، أو مبالغ تأمينية تسدد لهيئة التأمينات الاجتماعية والمعاشات وغيرها. في حين لا تخضع منشآت الاقتصاد غير الرسمي لأية أشكال من الضرائب والرسوم السابق ذكرها. ولا شك أن ذلك يُضعِف من قدرة هذه المشروعات التنافسية لصالح منشآت الاقتصاد غير الرسمي-الأمر الذي يعزز احتكار تلك المنشآت.

ما سبق، له آثار ضارة وخطيرة، حيث ستشعُر مشروعات القطاع الرسمي بعدم العدالة في فرض القوانين. الأمر الذي يدفعها نحو التهرب الضريبي أو اتجاهًا للعمل في القطاع غير الرسمي، حيث لا ضرائب، لا رسوم، لا تأمينات اجتماعية، لا عقود رسمية للعمال، ولا معايير لجودة المنتجات.

لذلك، فإن الدولة تعمل على دمج تلك المشروعات، حتى يكون هناك مساواة في تطبيق القوانين على كل من يعمل في الأنشطة التجارية والصناعية والإنتاجية بوجهٍ عام.

إن إصدار الدولة لقوانين تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار ينبغي أن تشمل جميع المشروعات، وغير ذلك فيه إضرار لقوانين البلاد واقتصادها. على ذلك طالب جهاز المنافسة المصري بدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، حيث أكد الجهاز أن الاقتصاد الموازي يخرج عن سيطرة القانون وأن الممارسات التي يقوم بها لا يمكن

مواجهتها بالرغم من أن الاقتصاد غير الرسمي يُشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد المصري. ولعل هذا ما يُفسر أهمية هذا الموضوع.

ثامناً: ضمان جودة المنتجات وحماية المستهلك:

تُؤكد العديد من الدراسات، أن انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الخاضعة لرقابة الدولة وقوانينها قد ساهم بشكلٍ واضح في انخفاض جودة المنتجات، ذلك أدى على إضعاف جهود الدولة في حماية المستهلك (١).

إضافة إلى ما تقدم، فإن الجودة Quality، هي محور تنافسية أي اقتصاد، فضلاً عن كونها حق لكل مستهلك، كما أنها واجب على كل مستثمر. نظرًا لأن القطاع غير الرسمي لا يخضع لأنظمة الدولة ويعمل في الخفاء، فهنا تكمن صعوبة معرفة مدى التزام المنشآت غير الرسمية بمعايير الجودة. ذلك يترتب عليه تعريض حياة المستهلكين للخطر في أحيانٍ كثيرة (٢).

ونظرًا لأن معايير الجودة تتطلب الوضوح والشفافية، والخضوع لقوانين الدولة والمعايير الدولية، فإن دمج القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية، يُعد استفادة كبيرة تعود على المنتج والمستهلك في آن واحد.

---

(1) Adem Y. Elveren and Gokcer ozgur, the effect of income in equality: Evidence from Turkey, this paper was presented at the "39" eastem economic Association annual conference, Sheraton New York Hotel and tower, New York city, US, May 9-11, 2013, p.p. 293: 297.

(٢) د. يسري الغرباوي، رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أبريل ٢٠١٦، ص١٠.

تاسعاً: **تقليل تكلفة الفساد**:

تَّشير العديد من الدراسات، ومنها دراسة لـ:"idrissa M. ouedraogo" إلى أن القطاع غير الرسمي يظهر بشدة في البلدان النامية، بل ويُمثل جزءًا كبيرًا من اقتصاداتها [١]. ذلك أن مبادئ سيادة القانون والمؤسسات دائمًا ما تفشل في ضمان تحقيق الأداء الفعال بسبب انتشار الفساد الإداري.

فالعلاقة بين انتشار القطاع غير الرسمي وزيادة الفساد طردية، فكلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به. فكلما زاد حجم الأنشطة غير الرسمية، أدى ذلك إلى زيادة الفساد بكل صورة وأشكاله، بدءًا من الرشوة والمحاباة والاختلاس إلى الغش التجاري والصناعي، إضافة للتهرب الجمركي والضريبي وانتشار التلاعب في المقاولات والتمويل وغيره[٢].

إن انتشار الفساد الإداري، والناجم في جزء كبير منه عن زيادة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، يترتب عليه تحقيق دخول ومكاسب كبيرة لا تخضع لنظام الدولة الضريبي. فضلاً عن غياب المساواة بين أفراد المجتمع.

ونظرًا لأن وجود تلك الممارسات يُفقد القانون هيبته في المجتمع، كما يفقد المواطن الثقة في سلطة القانون وهيبة الدولة. فإن الدمج بات الوسيلة الفعالة، لإحكام سيطرة الدولة على كافة الأنشطة الاقتصادية التي تتم على أراضيها، وبالتالي تقليل تكلفة الفساد وأثره الخطير على اقتصاد الدولة.

---

(1) Idrissa M. Ouedraogo, Governance, Corruption, and the informal economy, scientific research publishing, Modern economy, 2017, p.p. 257: 259. available at: https://file.scrip.org/pdf/ME_20172241540146.pdf.

(٢) د/ ثائر محمود رشيد، اقتصاد الفساد وخفايا اقتصاد الظل في العراق- أسبابه ونتائجه وسبل مواجهته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، ص١٢٨. متاحة على الرابط الالكتروني التالي: www.nazaha.iq

لذا، تحاول الدولة محاربة أنشطة الفساد من ناحية، عن طريق الجهود المبذولة من هيئة الرقابة الإدارية، وخصوصًا جرائم التهرب الضريبي والجمركي والغش التجاري والصحة العامة. واقتراح سياسات دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي(١).

ويُشير الشكل البياني التالي رقم (٢٠)، إلى احتلال مصر مرتبة متأخرة في مؤشر مدركات الفساد، وهو ما يحتاج جهودًا كبيرة لدفع تصنيف مصر في هذا المؤشر الدولي.

شكل رقم (٢٠)

مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٧

2017				2017	2016	2015	2014
Rank	Country			Scare	Scare	Scare	Scare
112	Niger	33	35	34	35	34	33
117	Ecuador	32	31	32	33	35	32
117	Egypt	32	34	36	37	32	32
117	Gabon	33	35	34	37	34	35
117	Pakistan	32	32	30	29	28	27

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، على الرابط التالي:
https://www.transparency.ogr.

(١) لمزيد من التفصيل، انظر الموقع الرسمي لهيئة الرقابة الإدارية المصرية: على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.aca.gov.eg/arabic/about/pages/crimespecification.aspx.

عاشراً: جذب وزيادة الاستثمارات الأجنبية:

تؤدي الاستثمارات الأجنبية دورًا مهمًا في عمليات التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم المتقدمة والنامية(١). لذا فإن العديد من الدول تعكف على وضع إستراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله ولتشجيع الصادرات ومساندة المنتج الوطني للولوج في مزيد من الأسواق الخارجية(٢).

غير أن المستثمر الأجنبي يحتاج إلى التعامل مع سوق واحدة، وهي السوق الرسمية. وأن وجود السوق غير الرسمية تؤدي إلى الإخلال بالقانون والمساواة في الخضوع للضرائب والتأمينات الاجتماعية وجودة المنتجات والمنافسة.

ونظرًا لعدم خضوع منشآت الاقتصاد غير الرسمي لقانون الدولة، فإن ذلك يؤدي إلى نمو الاستثمارات غير الرسمية على حساب الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تخضع لقوانين الدولة.

على ما سبق، تسعى الدولة لدمج الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي، حتى يكون ذلك أحد محفزات جذب الاستثمارات الأجنبية، وأثرها الإيجابي على مؤشرات الاقتصاد القومي المصري.

---

(1) Ila Chaturvedia, Role of FDI in Economic development of India: Sectoral Analysis, international conference on technology and Business Management, March 28-30, 2011, p. 528.

(٢) المجلة الاقتصادية، البنك المركزي المصري، المجلد الثامن والخمسون، العدد الثاني، ٢٠١٧/ ٢٠١٨، ص٦٧.

هذا، وتشهد حركة الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبًا خلال الفترة الماضية، فبحسب الشكل البياني رقم (٢١)، فقد حقق الاستثمار الأجنبي صافي دخل قدر بحوالي ٣,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو/ ديسمبر من السنة المالية ٢٠١٧/ ٢٠١٨م، مقابل ٤,٣ مليار دولار من العام الذي سبقه ٢٠١٦/ ٢٠١٧م. وبصفةٍ عامة قد بلغت تلك الاستثمارات نحو ٦,٦ مليار دولار من العام ٢٠١٧/ ٢٠١٨، مقابل ٧,٤ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة[١].

شكل رقم (٢١)
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
خلال الفترة ٢٠١٥/ ٢٠١٨

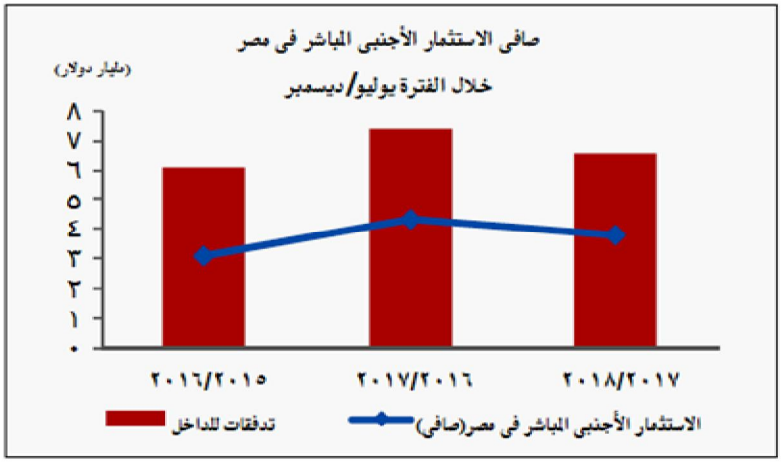

المصدر: المجلة الاقتصادية، البنك المركزي المصري، ٢٠١٧/ ٢٠١٨، ص٦٧.

(١) المجلة الاقتصادية، البنك المركزي المصري، ٢٠١٧/ ٢٠١٨، ص٦٧.

المطلب الثاني

دور الحكومة في عملية الدمج التشريعي للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

تبذل الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة، جهودًا حثيثة، من أجل ضم الأنشطة الاقتصادية غير الخاضعة للقانون إلى القطاع الرسمي للدولة.

وباعتبار أن الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية، يتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي Economic Stability، فإن هناك اتفاق بين الاقتصاديين على أن إجراءات الإصلاح الاقتصادي تكون أكثر فعالية وتأثيرًا كلما كان حجم الاقتصاد غير الرسمي صغيرًا [١].

بيد أن الحكومة لم تقف مكتوفة الأيدي حيال تنامي تلك الظاهرة، بل بدأت بالفعل في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإضفاء الرسمية على تلك الأنشطة من ناحية، والحد من استمرار تزايدها من ناحية أخرى.

ولعل أبرز ما قامت به الحكومة مؤخرًا هو، محاولة حصر تلك النشاطات الاقتصادية والتجارية، فضلاً عن تبني سياسة الشمول المالي، وتبني إصلاحات تشريعية وإدارية وضريبية وتمويلية على النحو الآتي:

(١) د. صفوت عبد السلام، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي، مرجع سابق ذكره، ص٦١٩.

أولاً: حصر الأنشطة الاقتصادية والتجارية غير الرسمية:

بدأت الحكومة مرحلة جادة لضم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، حيث أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن أحد أهم الهداف الأساسية للتعداد الإحصائي والاقتصادي خلال الفترة القادمة، هو حصر كل الأنشطة الاقتصادية العاملة في الاقتصاد غير الرسمي تمهيدًا لضمه للاقتصاد القومي والاستفادة منه(١).

هذا، وقد بدأ الحصر بالفعل، ويتوقع الانتهاء من جميع البيانات في شهر مارس ٢٠١٩، ذلك الحصر الذي يعمل به قرابة ١٠٠٠ باحث وموظف، فضلاً عن رصد ميزانية تقدر بنحو ٨٠ مليون جنيه، تشمل كافة التجهيزات وأجور ورواتب العاملين به(٢).

أضف إلى ما تقدم، أن هذا التعداد، يُعد أول تعداد اقتصادي إلكتروني، حيث سيتم الإعلان عن تلك النتائج خلال شهر يونيو ٢٠١٩.

ثانياً: إطلاق الحكومة مبادرة الشمول المالي: Financial inclusion

ثاني الإجراءات التي تحاول الحكومة المصرية من خلالها دمج أنشطة الاقتصاد الرسمي هو الشمول المالي.

---

(١) انظر الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، على الرابط التالي:

https://www.capmas.gov.eg/

(٢) نفس المرجع السابق.

ويقصد به "إتاحة الخدمات المالية والمنتجات المصرفية لكافة فئات المجتمع مؤسسات أم أفراد، والعمل على تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات بجودة مناسبة وأسعار معقولة من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي في الدولة"(١).

هذا، وقد أعلنت الحكومة عن بدء إجراءات الشمول المالي خلال استضافة مصر للمؤتمر الدولي للشمول المالي بالمنطقة العربية خلال شهر سبتمبر الماضي ٢٠١٧، وقيام الحكومة بميكنة رواتب ٥ مليون موظف بالقطاع الحكومي (٢).

أيضًا، فإن الشمول المالي يستهدف إدخال ودمج الفئات المهمشة حاليًا وذوي الدخول المنخفضة وأولئك الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي (٣).

ونظرًا لحاجة مشروعات ومنشآت الاقتصاد غير الرسمي للتمويل فثمة علاقة قوية تربط الشمول المالي بالاستقرار والنمو الاقتصادي والمالي، من خلال توفير الاحتياجات التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة، ما يعزز من إجراءات الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية (٤).

(١) أحمد عاطف عبد الرحمن، الشمول المالي والتقدم الاقتصادي، نادي التجارة، العدد ٥٩١، يوليو ٢٠١٨، ص٢.

(٢) المؤتمر الدولي للشمول المالي في المنطقة العربية، سبتمبر ٢٠١٧.

(٣) د. صبري نوفل، الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، نادي التجارة، العدد ٦٦٧، يناير ٢٠١٨، ص١٧.

(٤) د. أحمد فؤاد خليل، آليات الشمول المالي- نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، ٢٠١٥، ص٧.

إن الهدف الرئيسي للتمويل المالي، هو دمج أكبر عدد من العاملين والمواطنين في النظام المصرفي، وكذلك ضم القطاع غير الرسمي وزيادة المبالغ الضريبية [١].

ومن خلال الشمول المالي يستطيع الجميع أفرادًا وشركات الحصول على المنتجات المالية المناسبة (حسابات جارية-خدمات الدفع والتحويل-التأمين-الائتمان-حسابات توفير الخ.). غير أن الحصول على أي من تلك الخدمات المالية يستلزم الحصول عليها من خلال القنوات الرسمية القانونية كالبنوك ، وغيرها [٢].

تأسيسًا على ما تقدم، فإن الشمول المالي يبدو مهمًا جدًا في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للدولة المصرية. فهو من ناحية يهتم بشرائح كثيرة في المجتمع، خصوصًا ذوي الدخل المنخفض والفقراء وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن ناحية أخرى يعزز من إيرادات الدولة المالية، وذلك هو ما يفسر محاولة الحكومة لتبني الشمول المالي.

ويرتكز الشمول على عدة ركائز، أهمها، حماية المستهلك ماليًا، والخدمات المالية الرقمية، والتوعية المالية، وهو ما يوضحه الشكل البياني رقم (٢٢).

---

(1) Global Financial development 2014, financial in collusion, world bank, Washington, 2014, p. 3. Available at: siteresource.worldbank.org.

(2) Akhil Damodaran, Financial in clusion: issues and challenges, 15 December 2016, pp. 54: 56. available at: file:///c:/users/dell/downloads/11-akh1.pdf.

شكل رقم (٢٢) ركائز الشمول المالي

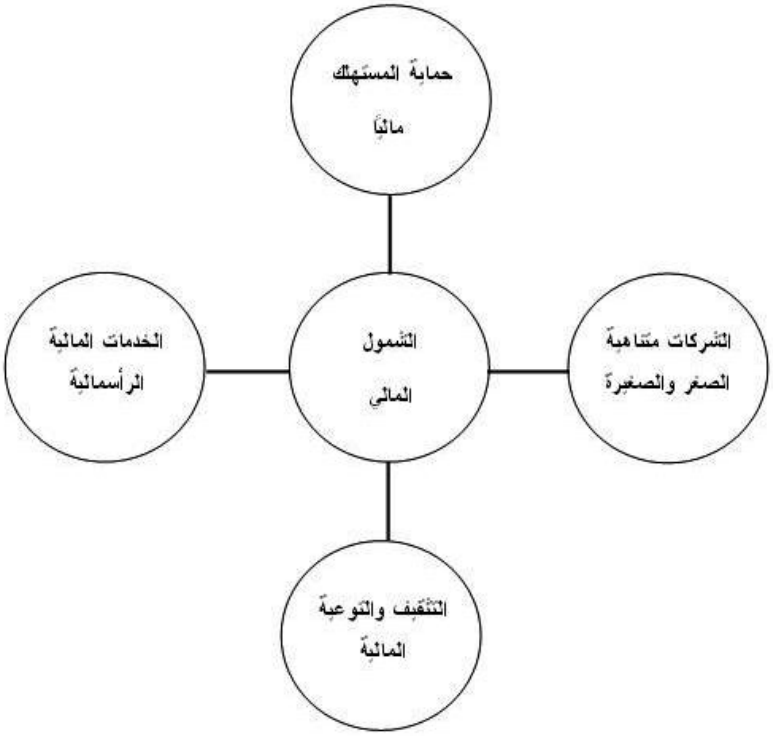

المصدر: رنا بدوي، الشمول المالي- دور البنك المركزي المصري، البنك المركزي المصري، ص٤. على الرابط التالي: https://ebi.acs-egypt.com .

ثالثاً: الإصلاح المؤسسي والإداري:

يمكن القول بداءةً، أن الهدف الأساسي من وضع الإجراءات الإدارية والتنظيمية هو حماية المواطنين والمستهلكين من أية نشاطات خطرة، ربما يكون مصدرها عدم التقيد بالأنظمة واللوائح الصحية أو البيئية والقانونية ...وغيرها[١].

(١) د. رمضان صديق محمد، مرجع سابق ذكره، ص١٤٠.

على ذلك، فإن اتخاذ الدولة إجراءاتها، بهدف تنظيم القطاع الخاص غاية في الأهمية ولا يمكن لأحد الاعتراض على ذلك.

إلا أن هذه الإجراءات ينبغي أن تكون داعمة ومساندة للمشروعات، لا أن تكون عائقًا أمام استمرارية مزاولتها لأنشطتها ودورها في خدمة الاقتصاد القومي(١).

وفي مصر، نجد العديد من العراقيل التي تدفع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بل وأحيانًا نشاطات اقتصادية لشركات كبيرة إلى العمل غير الرسمي، بسبب الخطوات والإجراءات التي يتعين على صاحب النشاط القيام بها(٢).

تلك الإجراءات التي تبدأ من مرحلة تأسيس المنشأة، وحتى إقلاعها عن ممارسة نشاطها في السوق. حيث تعاني الشركات في مرحلة تأسيسها، من ارتفاع تكاليف التأسيس، وغير ذلك من المدفوعات غير القانونية التي تدفع مقابل إصدار التراخيص والتوثيق والتسجيل للمشروعات. فضلاًعن متطلبات فتح السجل الصناعي، وغيرها من الإجراءات الطويلة والمعقدة.

وفي مرحلة تشغيل المشروع، فإن التعامل الحكومي مع المنشأة سوف يتزايد بسبب كثرة وتكرارية الأوراق والمستندات المطلوبة وغيرها من الموافقات والتصاريح. ذلك يترتب عليه مزيدًا من الوقت والجهد والتكلفة التي يتحملها صاحب المشروع. ولعل ذلك يشكل دافعًا إضافيًا للخروج من السوق الرسمي(٣).

---

(1) Asian Development Bank SME Development TA: Improving the regulatory for SME s: Streamlining business formalization in procedures and facilitating one stop- services, Policy Discussion paper No. 7, sep. 2001, p.p. 4: 5.

(٢) حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص٥ وما بعدها.

(٣) المرجع السابق، ص٦.

علاوةً على ما سبق، فمتى قرر صاحب العمل إنهاء نشاطه والخروج من السوق، فإنه يواجهه بصعوبات عدة.

إذ يجب عليه عمل إقرار بنهاية نشاطه التجاري أو الصناعي وغيره إلى مصلحة الضرائب المصرية وغيرها من إجراءات مطلوبة لتحديد موقفه الضريبي. إضافة إلى إنهاء التأمين على نفسه وعلى العاملين لدى شركته..وغيره.

لما سبق، ينبغي على الحكومة أن تعمل على تبسيط وتيسير الإجراءات الإدارية، والاكتفاء بتصريح واحد لمزاولة النشاط، على أن تتضمن موافقة باقي الجهات، وكذلك الاكتفاء بجهة إدارية واحدة، وخلال وقت محدد للانتهاء من الإجراءات [١].

وفي الآونة الأخيرة، تتبنى العديد من الدول آليات وركائز اقتصاديات الحوكمة Economics of Governance بهدف الإصلاح الإداري والمؤسسي، وإضفاء قدر من الترتيبات التنظيمية على طرق أداء المؤسسات العامة والخاصة[٢].

إن الاعتماد على الحوكمة، يعني مزيدًا من شفافية السياسات والإجراءات التي يتم اتباعها من الحكومة، تعزيز دولة القانون، محاربة الفساد بكافة صوره، ضبط عمل الأسواق، حماية الملكية الفكرية، وتحسين أداء المؤسسات...وغيرها[٣].

---

(١) د. رمضان محمد صديق، مرجع سابق ذكره، ص١٤٢.

(٢) د. أحمد جمال الدين موسى، اقتصاديات الحوكمة- دراسة في الأصول القانونية والسياسية والاقتصادية للحوكمة، دارسة افتتح بها أعمال مؤتمر كلية القانون الكويتية العالمية حول "الحوكمة والتنظيم القانوني لأسواق المال"، ١٠ مايو ٢٠١٦، ص٣.

(٣) د. أحمد جمال الدين موسى، المرجع السابق، ص٣ وما بعدها.

هذا وبحسب وزارة التخطيط والإصلاح الإداري المصرية، تتمثل الأهداف الرئيسية للإصلاح الإداري وبحسب الشكل البياني التالي رقم (٢٣)، في: تعزيز الشفافية، تطوير الخدمات، تحسين كفاءة إدارة الأصول العامة، تحديث التشريعات وغيرها...

شكل رقم (٢٣)

أهداف الإصلاح الاقتصادي

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، رؤية للإصلاح الإداري في مصر، سبتمبر ٢٠١٤، ص١٨.

لكل ما سبق وغيره، بات تحقيق الإصلاح الإداري والمؤسسي، وكذلك تبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة الاقتصادية أحد أهم محاور الحكومة لإخضاع ودمج القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي للدولة.

رابعاً: إصلاح التشريعات والأنظمة الحالية:

تُعاني مصر من كثرة وتعدد التشريعات والأنظمة القانونية، والتي على كثرتها لم تحقق المأمول منها، بل على العكس شكلت عائقًا أمام الأنشطة التجارية والاقتصادية، وكذلك أمام الأفراد وفي جميع المجالات(١).

ونظرًا لأهمية الإصلاح التشريعي Legislative Reform ، وضرورته في عملية تحول الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى الاقتصاد الرسمي. فإن ذلك يتطلب القيام بالتالي(٢):

- العمل على تقنين المشروعات الصغيرة من خلال آلية قانونية سهلة وبسيطة، لاسيما وأن غالبية مشروعات النشاط غير الرسمي صغيرة ومتوسطة.
- أهمية تقديم الحوافز المالية لتلك المشروعات، وأبرزها الإعفاءات الضريبية... وغيرها.
- تبسيط الإجراءات القانونية الخاصة بتسجيل المنشأة وتيسير إجراءات الشهر العقاري.

إضافة إلى ما سبق، فإن الحكومة تعمل حاليًا على تعديل التشريعات المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي، والتي تدعم عملية الانتقال نحو الاقتصاد الرسمي. وبصفة عامة فإن التشريعات التي تحتاج إلى تعديل هي(٣):

---

(١) رمضان عبد السلام حيدر، إصلاح وتطوير الجهاز الإداري: دعم للتحولات السياسية والاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد ٢٤، الجامعة الأسمرية- زليتن، ص٧٦ وما بعدها.

(٢) د. رمضان صديق محمد، مرجع سابق، ص١٦٣.

(٣) الأجندة التشريعية لمجلس النواب المصري، على الرابط التالي: www.parliament.gov.eg .

- قانون التأمينات الاجتماعية: (من أجل حماية محدودي الدخل والعاملين في الأنشطة غير الرسمية ودمجهم بشكل رسمي، عبر توفير الحماية التأمينية لهم ولأسرهم).
- قانون حماية البيئة والمنافسة: (منعًا للتلوث البيئي وعدم إعطاء أفضلية للمشروعات التي تعمل في الخفاء).
- قوانين ولوائح البنوك (بما يضمن آلية ميسرة لدعم المشروعات التي تندمج في العمل الرسمي، خصوصًا التمويل الميسر، وسبل الحصول عليه).
- القوانين الضريبية والمالية .
- قوانين الشهر العقاري (بما يضمن تيسير إجراءات تسجيل وممارسة المنشآت لعملها وتنظيم خروجها من السوق).
- تعديل المواد القانونية المتعلقة بعمل المرأة والمساواة وإدراج عمل المرأة ضمن النشطة الرسمية. ومد نطاق الحماية الاجتماعية للنساء العاملات ودمجهم في العمل الرسمي.

خامساً: إصلاح السياسات الضريبية:

يُعد إصلاح السياسات الضريبية Reform of Tax policies ، أحد البرامج التي تعتمد عليها الحكومة في مصر لدمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وإخضاعها للقانون. ذلك أن التهرب الضريبي Tax evasion يلعب دورًا محوريًا في نمو الاقتصاد غير الرسمي. أيضًا، فإن التهرب الضريبي يرتبط بمعدل الضريبة. فإذا زاد معدل الضريبة زاد حجم التهرب الضريبي، وبالتالي زاد الاقتصاد غير الرسمي[1].

(١) د. شهاب حمد شيحان، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (العراق حالة دراسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٥)، العدد (١٠)، ٢٠١٣، ص٢٠.

ويرى البعض[١]: أن التهرب الضريبي يمثل أحد المكونات الأساسية للاقتصاد غير الرسمي، وأن الإحصاءات أكدت على أن نسب التهرب الضريبي في مصر بلغت قرابة ٥٠%. لذا فإن القانون الضريبي المصري في حاجة ماسة إلى المعالجة.

بيد أن محاولة دمج الاقتصاد الخفي، عن طريق إصلاح المنظومة الضريبية والحد من التهرب الضريبي، والذي يؤثر على ميزانية الدولة، وينعكس سلبًا في زيادة الدين العام في مصر، يرتبط بالتالي[٢]:

- إعادة النظر في سياسات الإصلاح الضريبي التي تتبناها الحكومة.
- النظر في سياسات التصاعد الضريبي ومعدل الضريبة وأساس حساب الضريبة.
- مراجعة العقوبات المقررة على جريمة التهرب الضريبي[٣].
- دراسة مدى فاعلية النظام الضريبي بصفةٍ عامة.
- مراجعة أساليب تحصيل الضرائب ومصادر الدخل.
- التأكيد على ضرورة تقليل المستندات والأوراق المطلوبة للإدارات الضريبية، وتيسير الإجراءات.

---

(١) د. سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٨، ص١٦ وما بعدها.

(٢) عمر أحمد صبري، فاعلية العقوبات في قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ للحد من الاقتصاد الخفي في مصر، المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين: إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقًا للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مجلد (٣)، ٢٠١٤، ص١٤، وكذلك، د/ شهاب شيحان، مرجع سابق، ص٢٠.

(٣) د. صفوت عبد السلام، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي، مرجع سابق ذكره، ص٦٢٢.

إضافة إلى ما تقدم، فقد اقترح البعض ثمة إجراءات أخرى تساهم في دمج القطاع غير الرسمي[١]، فيها:

- إقرار إعفاء ضريبي من ٣- ٥ سنوات على أي وحدة جديدة تسجل نشاطها لدى مصلحة الضرائب.
- ضرورة تبسيط إجراءات التعامل الضريبي مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- أهمية التنسيق مع الوزارات المختصة، وأهمها وزارة التأمينات الاجتماعية من أجل حصول الممول على تغطية تأمينية شاملة له ولأسرته بأقساط شهرية منخفضة.
- التأكيد على إسقاط الأعباء والديون الضريبية من على عاتق أصحاب المنشآت الصغيرة.
- ضرورة قيام الأجهزة الإدارية المختصة باستخراج التراخيص والسجلات بصورة فورية، مع التأكيد على تخفيض الرسوم المطلوبة لذلك.
- في حالة تأمين صاحب المنشأة على عماله، يلزم تخفيض الضريبة المفروضة على الوحدة الملتزمة.
- أهمية إنشاء جهاز ضريبي يعني بتقديم خدماته فقط لصغار الممولين بشكل جيد ومتميز.

وتجدر الإشارة، إلى أن ثمة أسباب أخرى تدفع الممولين نحو التهرب الضريبي، وانعكاسات ذلك على إيرادات الخزانة العامة[١]. ولعل منها انخفاض الوعي بأهمية

(١) ريم عبد الحليم، الاقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص١٧. على الرابط التالي: https://www.cipe.org .

الضرائب لدى الكثيرين، وكذلك ارتفاع أسعار الضريبة، وضعف كفاءة الإدارة الضريبية، فضلاً عن نقص المعلومات والبيانات عن الأنشطة الاقتصادية وغيرها.

لذا، فإن الأمر يتطلب إعادة النظر في كفاءة المنظومة الضريبية (إدارة- وموظفون- وإجراءات) وتطوير أساليب الربط والتحصيل الضريبي.

تأسيسًا على ما تقدم، فإن الحكومة المصرية تحاول اتخاذ إجراءات جادة لدمج غالبية الممارسات الاقتصادية التي تتم بعيدًا عن رقابة الدولة القانونية والبيئية والصحية والضريبية. اعتمادًا على خطة إصلاح اقتصادي تشمل الجوانب الإدارية والتشريعية والضريبية.

لذا نرى تبني الحكومة للشمول المالي Financial inclusion، وكذلك حصر الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من قبل جهاز التعبئة العامة والإحصاء. إن دمج القطاع غير الرسمي، يستلزم تعاون الجميع حكومة وبنوك ومجتمع محلي. فليس فقط بالقانون ستُحل المشكلة. إنما يلزم الوعي بأهمية المشكلة ومدى حاجة الدولة للمبالغ الضريبية التي تصنيع سنويًا والتي تقدر بالمليارات من الجنيهات. والتي لو حصلت الدولة عليها، ربما سيقل الاقتراض، وسوف ينخفض الدين العام وانعكاسات ذلك الإيجابية على معظم المؤشرات الكلية للاقتصاد القومي المصري.

=

(١) د. بهجدت محمد حسني، التهرب الضريبي- مشاكله وآثاره، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، عدد يناير رقم (٣٨٥)، ١٩٨٠، ص٤ وما بعدها؛ د. صفوت عبد السلام، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي، مرجع سابق الإشارة إليه، ص٦٢٠.

الخاتمة ونتائج الدراسة

تناولنا بالدراسة والتحليل لدراستنا التي جاءت تحت عنوان المعالجة التشريعية للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وآثارها على الدين العام مع التطبيق على مصر. فانتشار الأنشطة الاقتصادية التي لاتخضع لقوانين الدولة باتت تُشكل واحدة من أكبر المشكلات التي تُعاني منها غالبية اقتصادات العالم المتقدمة والنامية، وإن كانت بدرجاتٍ متفاوتة. وفى مصر ذكرنا أن الاقتصاد يعاني من تزايد عجز الدين العام، والذي تزايدت حدتهُ بشكلٍ خطير في السنوات الماضية، وخصوصًا في أعقاب أحداث الخامس والعشرون من يناير وحتى الآن.

ونظرًا لحاجة اقتصاد البلاد إلى موارد مالية متنوعة لدعم موازنة الدولة من ناحية، وتقليل حجم الدين العام بشقيه المحلى والأجنبي من ناحيةٍ أخرى . فقد طُرحت العديد من المبادرات في هذا الخصوص. وكان موضوع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ودمجها في الحسابات القومية للدولة واحدًا من أبرز الموضوعات التي تحاول الحكومة إيجاد السبل والحلول المناسبة لإخضاعه لأنظمة وقوانين الدولة، لاسيما وأن حجم هذه الأنشطة بقدر بتريليونات الجنيهات بحسب إحصاءات الدولة الرسمية.

على ماتقدم، فقد آثرنا تقسيم دراستنا إلى ثلاثة مباحث : وفي المبحث الأول ، تعرضنا بالشرح والتحليل لماهية الاقتصاد غير الرسمي والتناول التشريعي للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. أما المبحث الثاني، فتناولنا هيكل الدين العام في مصر وأثاره على التنمية والنمو الاقتصادي. وأخيراً استعرضنا لآلية وكيفية الدمج التشريعي للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وسبل إدراجها في الاقتصاد الرسمي للبلاد.

ومن هذه الدراسة، يمكننا استيلاد بعض النتائج، والتي يمكن أن نذكر بعض منها ، على النحو التالي:

أولاً: إن وجود الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ، حقيقة واقعة لايمكن تغافلها ، بل إن حدتها تزداد يومًا بعد يوم بسبب عدم وجود آلية واضحة وداعمة لتحول تلك الأنشطة للعمل بشكلٍ رسمي.

ثانيًا: ساهمت بعض المعالجات التشريعية إلى زيادة الاقتصاد غير الرسمي، وعلى رأسها تشريعات التأمينات الاجتماعية وقوانين الصحة والأجور. فتلك القوانين لم تضمن الحماية الاجتماعية والصحية والوظيفية للعاملين في القطاع غير الرسمي بشكلٍ جيد، فضلاً عن التفاوت في مستويات الدخول. كل ذلك شكل دافعًا للكثير من العاملين للعمل في تلك الأنشطة.

ثالثًا: يؤدى انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية: أهمها، إعطاء مؤشرات خاطئة حول بيانات الاقتصاد الكلي كالبطالة ومستويات الدخول فضلاً عن نقص حصيلة الدولة من الضرائب والرسوم.

رابعًا: غالبية المؤشرات التي استخدمت لقياس حجم النشاطات الاقتصادية غير الخاضعة للقانون، لم تعطي نتائج حقيقية ودقيقة. ذلك يؤكد مدى الحاجة إلى تبني طرق جديدة لكشف هذه الممارسات.

خامسًا: هناك علاقة إيجابية بين انتشار القطاعات الاقتصادية والتجارية غير الرسمية وتزايد حجم الدين العام. فتزايد حجم تلك الممارسات يؤدى إلى تزايد حجم الدين العام والعكس٠

سادسًا: استنتجت الدراسة أن غالبية النشاطات غير الخاضعة للقانون، هي نشاطات تصنفها الدولة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

سابعًا: توصلت الدراسة إلى هناك مشكلات وعوائق تشريعية وإدارية وضريبية تُعد عائقًا أمام دمج تلك الأنشطة غير الرسمية في اقتصاد الدولة الرسمي، وهو ما يؤكد أهمية المراجعة الدقيقة لهذه المشكلات ومحاولة التغلب عليها.

ثامنًا: الفساد الإداري يعد واحدًا من أبرز العوامل التي ساهمت في نمو وتزايد حجم تلك الأنشطة غير المشروعة. ولعل اكتشافات هيئة الرقابة الإدارية المعلن عنها مؤخرًا وحجمها يؤكد أهمية سن التشريعات لمحاربة الفساد الإداري.

تاسعًا: تُساهم التشريعات الضريبية الحالية في زيادة توجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو العمل في الاقتصاد غير الرسمي، بسبب تزايد معدلات الضريبة، وضعف حوافز الإعفاء فيها.

عاشرًا: يؤثر انتشار حجم الأنشطة غير المسجلة على استقرار الدولي الاقتصادي، وإظهار بياناتها بشكلٍ غير صحيح، مما يعطي صورة سلبية عن المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري أمام العالم الخارجي.

حادي عشر: إن عدم خضوع بعض الأنشطة الاقتصادية لقوانين الدولة فيه تمييز وعدم عدالة لصالحها. ذلك يدفع الأنشطة التي تعمل بشكل رسمي إلى التفكير وربما تحويل جزء من أعمالها للعمل في القطاع غير الرسمي.

ثاني عشر: ثمة علاقة إيجابية بين التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي. فكلما زاد حجم التهرب الضريبي زادت الأنشطة والممارسات غير القانونية والعكس.

ثالث عشر: يساهم دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وإخضاعها لقوانين الدولة في تقليص حجم الدين العام. ذلك أن زيادة الحصيلة الضريبية التي يتوقع تحصيلها من هذه الأنشطة، سيقلل لجوء الدولة إلى الاقتراض مما ينعكس إيجابًا على خفض الدين العام.

رابع عشر: هناك ارتباط بين ازدياد حجم الاقتصاد غير الرسمي ومعدلات الجريمة. فزيادة حجم تلك الأنشطة يعنى زيادة العديد من الجرائم: مثل جرائم الفساد الإداري والرشوة وغسل الأموال والتهرب الضريبي وغيرها...

خامس عشر: إن تبني الدولة تشريعات فاعلة، خصوصًا في مجال الأجور وتحسين الأحوال المعيشية والحماية التأمينية والاجتماعية والصحية سيقلل من محاولات البعض الانخراط في العمل في القطاعات غير المُنظمة.

سادس عشر: يؤدى انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى انتشار السلع الضارة وغير المطابقة للمواصفات. ذلك يضر بصحة المواطنين، ومرةً أخرى يُكلف الدولة أعباء مالية إضافية وزيادة تكلفة الصحة، مما يؤدى الى زيادة عجز الموازنة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

(١) الأبحاث المتخصصة:

- أحمد جمال الدين موسى، اقتصاديات الحوكمة- دراسة في الأصول القانونية والسياسية والاقتصادية للحوكمة، دارسة افتتح بها أعمال مؤتمر كلية القانون الكويتية العالمية حول "الحوكمة والتنظيم القانوني لأسواق المال"، ١٠ مايو ٢٠١٦.
- أحمد عاطف عبد الرحمن، الشمول المالي والتقدم الاقتصادي، نادي التجارة، العدد ٥٩١، يوليو ٢٠١٨.
- أحمد فؤاد خليل، آليات الشمول المالي- نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، ٢٠١٥.
- أمين السيد لطفي، بحوث ودراسات في تطوير وإصلاح نظم الضرائب في مصر، القاهرة، ١٩٩٣.
- إيمان محمد عبداللطيف، أثر الدين العام المحلي، والخارجي على عجز الموازنة العامة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد (١٨)، عدد (٤) ٢٠١٧.
- إيناس فهمي حسين، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (٥)، العدد (٢)، ٢٠١٨.

- إيهاب محمد يونس، الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي- حالة مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (٤) أكتوبر ٢٠١٤.
- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ٢٠٠٩، ص٨٦ وما بعدها. وكذلك برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية- دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ٢٠٠٩/٢٠١٠.
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (مسح القوى العاملة) لمتوسط الاتحاد الأوروبي محور (س): مشاركة القوى العاملة النسائية، محور (ص): معدل بطالة الإناث، مشار إليه في ورقة أعدها جيزسأليكزار، بعنوان النساء والعمل في مصر، مؤسسة التدريب الأوربية، يوليو ٢٠٠٩.
- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد رقم ٢٥٩، أكتوبر ٢٠١٨.
- بهجت محمد حسني، التهرب الضريبي- مشاكله وآثاره، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، عدد يناير رقم (٣٨٥)، ١٩٨٠.
- ثائر محمود رشيد، اقتصاد الفساد وخفايا اقتصاد الظل في العراق- أسبابه ونتائجه وسبل مواجهته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات. متاحة على الرابط الالكتروني التالي: www.nazaha.iq
- جمال إبراهيم حسن، حجم الاقتصاد السري في مصر من خلال الأسباب والمؤشرات – دراسة كمية تحليلية عن الفترة ١٩٦٦-٢٠٠٠، مجلة آفاق جديدة، العدد الأول والثاني، يناير وابريل ٢٠٠٥

- جيزسأليكزار وآخرون، النساء والعمل في مصر- دراسة لقطاعي السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات- ورقة عمل، مؤسسة التدريب الأوربية، يوليو ٢٠٠٩ https://www.etf.europa.eu
- حسام عبدالعال شعبان، أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة عين شمس، مصر، مجلد ٥٩، العدد (٢) ٢٠١٧.
- حسين عبد المطلب الأسرج، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، وزارة الصناعة والتجارة. على الرابط التالي: https:www.researchate.net/
- حسين عبد المطلب الأسرج، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠.
- حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.
- خالد سعد زغلول حلمي، الدين العام: الأثر على السوقين النقدية والمالية، العدد ١٥٣، ٢٠٠٠.
- رشيدة حمودة،إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات سطيف، الجزائر، ٢٠١١/ ٢٠١٢.
- رمضان صديق محمد، القطاع غير الرسمي وسبل إدماجه في الاقتصاد الرسمي-مع إشارة خاصة لمصر، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، مصر،

العدد التاسع، ٢٠٠٣.

- رمضان عبد السلام حيدر، إصلاح وتطوير الجهاز الإداري: دعم للتحولات السياسية والاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد ٢٤، الجامعة الأسمرية، ٢٠١٥.
- رنا بدوي، الشمول المالي- دور البنك المركزي المصري، البنك المركزي المصري، ص٤. على الرابط التالي: https://ebi.acs-egypt.com
- ريم عبد الحليم، الاقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر، مركز المشروعات الدولية الخاصة. على الرابط التالي: https://www.cipe.org .
- ريم عبد الحليم، الاقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص١٧. على الرابط التالي: https://www.cipe.org
- سامر منصور، تقلبات سعر الفائدة وآثارها على معدلات النمو الاقتصادي- دراسة مقارنة بين سوريا وتونس، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ٢٠١٤.
- سرحان سليمان، المشروعات القومية في مجال الزراعة ودورها في تنمية الاقتصاد المصري، محاضرة ألقيت بمركز النيل للإعلام، كفر الشيخ، ٢٠١٦/٧/١٩.
- سعيد عبد الخالق، الاقتصاد الخفي وظاهرة غسيل الأموال، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق-جامعة عين شمس، يوليو ١٩٩٨.

- سمير سعد مرقس، الدين العام وكيفية إدارته وتخفيضه، مجلة المال والتجارة، العدد ٥٨٣، ٢٠١٧.
- سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٨.
- السيد عبد العزيز دحية، إدارة الدين العام وتمويل الاستثمارات العامة في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد (١٣)، العدد (١)، ٢٠٠٥.
- شرين محمد علي أحمد، الاقتصاد الخفي- أسبابه وآثاره الاقتصادية على مصر خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠٠٠)، مجلة البحوث الإدارية، بدون سنة نشر.
- شهاب حمد شيحان، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (العراق حالة دراسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٥)، العدد (١٠)، ٢٠١٣.
- شهاب حمد شيحان، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد، العراق حالة دراسة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٥)، العدد (١٠)، ٢٠١٣.
- صبري أحمد أبو زيد، الأزمة الاقتصادية العالمية، وانعكاساتها على مشكلتي التضخم والديون الخارجية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٣٩٩، يناير ١٩٨٥.
- صبري نوفل، الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، نادي التجارة، العدد ٦٦٧، يناير ٢٠١٨.
- صفوت عبد السلام، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، مجلة العلوم القانونية، حقوق عين شمس، ٢٠٠١.

- صندوق النقد العربي، إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول الغربية، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية، ٨-٩ نوفمبر، ٢٠١٧.
- طلال محمود كداوي، الأثر المتبادل بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفي (حالة عدد من الدول المتقدمة والناشئة للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢)، مجلة تنمية الرافدين، العراق، ٢٠٠٧.
- طلال محمود كراوي، الأثر المتبادل بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفي: حالة عدد من الدول المتقدمة والناشئة للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد (٨٧)، مجلد (٢٩)، العراق، ٢٠٠٧.
- عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي- (المفاهيم، المكونات، الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
- عبد العزيز علي محمد الصالح، الاقتصاد الخفي وآثاره وطرق قياسه مع إشارة إلى قياس حجمه في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١١)، مجلة جامعة الزيتونة، ليبيا، العدد ٨، ٢٠١٣م.
- عبد الفتاح الجبالي، العمالة غير المنتظمة والحماية الاجتماعية، مقال منشور بجريدة الأهرام، العدد الأول، ٢١ فبراير ٢٠١٨. على الرابط التالي: www.ahram.org.eg/newprint/aspx .
- عبد الله عبدالعزيز الصعيدي، دراسة في جرائم الاقتصاد الخفي: (التهرب الضريبي والجمركي، وغسيل الأموال كأمثلة، مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشركة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مجلد (٩)، عدد (١)، الإمارات، ٢٠٠٠.

- عبد الله عبدالعزيز الصعيدي، دراسة في جرائم الاقتصاد الخفي: (التهرب الضريبي والجمركي، وغسيل الأموال كأمثلة)، مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، الإمارات، مجلد (٩) العدد (١) أبريل ٢٠٠٠.
- عبدالله عبدالعزيز الصعيدي، دراسة في بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلي: القروض العامة الداخلية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، عين شمس، العدد ٤، مصر، ١٩٩٦.
- عبدالمنعم محمد مبارك، النقود المصرفية والسياسات النقدية، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٥.
- علي بو دلال، الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية: حالة الجزائر- دراسة قياسية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، العدد (١٠)، ديسمبر ٢٠١٢.
- على توفيق الصادق ونبيل عبد الوهاب، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشة حلقات العمل، العدد الرابع، أبو ظبي ١٩٩٨.
- عمر أحمد صبري، فاعلية العقوبات في قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ للحد من الاقتصاد الخفي في مصر، المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين: إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقًا للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مجلد (٣)، ٢٠١٤.
- عمر أحمد صبري، فاعلية العقوبات في قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ للحد من الاقتصاد الخفي في مصر، المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين:

إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقًا للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مصر، ٢٠١٤.

- عمر عبد الحي صالح، الاقتصاد الخفي في الدول النامية: اتجاهات وتوقعات، مجلة دراسات مستقبلية، العدد ٢، ٣، يوليو ١٩٩٧.
- عمرو جمال الدين، قياس الآثار التضخمية للدين العام الداخلي في مصر، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد ٢، جامعة بورسعيد ٢٠١٢.
- فكري أحمد لهمود الجنابي، أثر الدين العام على الإنفاق العام في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٧.
- المؤتمر الدولي للشمول المالي في المنطقة العربية، سبتمبر ٢٠١٧.
- مايح شبيب الشهري، تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر، دراسة للمدة بين ٢٠٠١-٢٠١١، مجلة الغزى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٣٥، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق ،٢٠١٣.
- محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٦.
- محمد إبراهيم طه، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٦.
- محمد السيد علي، الدين العام واختبار الاستقرار المالي في مصر، ٢٠٠٠/ ٢٠٠٢-٢٠٠٩/ ٢٠١٠، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأول، المجلد التاسع عشر، ٢٠١٠.

- محمد رضا العدل، الدين العام المحلي والاقتدار المالي العام، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٣.
- محمد عبدالحليم عمر، الدين العام (المفاهيم- المؤشرات- الآثار) بالتطبيق على حالة مصر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي- جامعة الأزهر، ندرة إدارة الدين العام، القاهرة، مصر، ديسمبر ٢٠٠٣.
- محمد فايز فرحات، المشروعات القومية ومعضلة تمويل التنمية الشاملة، الأهرام، العدد ٤٧٩٣٨ السنة ١٤٢، ٧ مارس ٢٠١٨.
- محمد مبارك حجير، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، بدون دار نشر، القاهرة ١٩٦٦.
- محمد محمود عبد الحافظ، الاقتصاد غير الرسمي في مصر- الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (٤)، أكتوبر ٢٠١٤.
- محمود عبد الحافظ محمد، الاقتصاد غير الرسمي في مصر الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، العدد (٤)، أكتوبر ٢٠١٤.
- محمود عبد الحافظ محمد، الاقتصاد يغر الرسمي في مصر-الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، ٢٠١٤.
- معهد التخطيط القومي، إدارة الدين وتمويل الاستثمارات في مصر، سلسلة قضايا التخطيط ١٥٦، القاهرة، ٢٠٠٢.

- مكتب العمل الدولي بجنيف، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
- مكتب العمل الدولي بجنيف، مؤتمر العمل الدولي، الدورة (١٠٣)، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس، ٢٠١٤.
- مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مؤتمر العمل الدولي، الدورة (١٠٣)، ٢٠١٤، ص٦٧. على الرابط التالي: www.ilo.org.
- مكتب العمل الدولي، مد نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل الجميع: دليل عن التحديات والخيارات، جنيف، ٢٠١٠، التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة ٢٠١٠- ٢٠١١.
- منال حسين عبدالرازق، عملية تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي في مصر، مجلة النهضة، المجلد ١٠، العدد (٢) مصر، ٢٠٠٩
- منال متولي، أهمية تطوير سياسات الحد الأدنى للأجور والحد من الفقر، مؤتمر التنمية الاجتماعية وأسس الحماية والعدالة في ظل اقتصاد السوق، مركز الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، ٢٠٠٨.
- منتدي شباب العالم ٢٠١٨، راجع ما أعلنه رئيس الجمهورية من حوافز لدمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، خلال جلسات شرم الشيخ، مصر، على الرابط التالي: https://wyfegypt.com/

- منى البرادعي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: "الوسط المفقود" والحصول على التمويل، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- ما وراء الحدود، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦م، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، ٢٠١٦.
- نرمين طلعت غالي وآخرون، العمل غير رسمي وأثره على الاقتصاد القومي، الإدارة العامة للبحوث المالية، وزارة المالية، مصر. على الرابط التالي: www.mof.gov.eg/
- نسرين يحياوي، الاقتصاد الموازي في الجزائر (الحجم-الأسباب-النتائج)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية) الجزائر، العدد السادس، ديسمبر ٢٠١٦.
- نصر سالم خليل موسى، الآثار الاقتصادية المترتبة على تزايد حجم الدين العام المحلي في مصر خلال الفترة من ١٩٩١- ٢٠١١، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مجلد (٤)، العدد (١)، ٢٠١٤.
- يسري الغرباوي سيف، رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أبريل ٢٠١٦.

(٢) **تشريعات وقوانين**:

- قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصري رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤ ولائحته التنفيذية.
- القوانين الضريبية في مصر، ومنها:
  - قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.
  - قانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨. - قانون الضريبة على القيمة المضافة.

- قانون ١٠١ لسنة ٢٠١٢.
- قانون الضريبة على المبيعات.
- قانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣
- قانون الضريبة على العقارات وغيرها.
- قانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤.
- قانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٧.
- قانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٨.

- المادة رقم (١) من أحكام قانون حماية الملكية الفكرية المصري، رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٢. على الرابط التالي: www.du.edu.eg/upfiles/.
- المادة (١١) من الدستور المصري الحالي.
- الأجندة التشريعية لمجلس النواب المصري، على الرابط التالي: www.parliament.gov.eg .

(٣) **تقارير ومجلات علمية ونشرات إحصائية**:

- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، ٢٠٠٦.
- البنك المركزي المصري، وزارة المالية، بنك الاستثمار القومي. مشار إليه في المجلة الاقتصادية، البنك المركزي المصري، عدد ٢٠١٨.
- التقرير السنوي للبنك المركزي المصري٢٠١٦/٢٠١٧.انظر الرابط التالي: www.cbe.org.eg/
- المجلة الاقتصادية، البنك المركزي المصري، المجلد ٥٨، العدد الثاني، ٢٠١٧/٢٠١٨.
- النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي المصري، العدد رقم (٢٥٩) أكتوبر ٢٠١٨.

- النشرة السنوية وتقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر. على الرابط التالي: https://www.capmas.gov.eg .
- تقارير وإحصاءات البنك الدولي عن الاقتصاد غير الرسمي في مصر: على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/
- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥، وزارة التنمية المحلية، مصر، على الرابط التالي: mld.gov.eg
- وزارة المالية المصري، على الرابط التالي: www.MOF.gov.eg

(٤) **وزارات وهيئات حكومية**:

- اتحاد الصناعات المصرية، دراسة تم إعدادها عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، ٢٠١٥. على الرابط التالي: www.Fei-org.eg .
- البنك المركزي المصري، على الرابط التالي:

http://www.cbe.org.eg/en/economicResearch/statistics/pages/monthlyinterestRates.aspx.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، على الرابط التالي:

https://www.capmas.gov.eg/

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر. على الرابط التالي:

https://www.campas.gov.eg.

- منظمة الشفافية الدولية، على الرابط التالي:

https://www.transparency.ogr.

- الموقع الالكتروني لوزارة المالية المصرية، على الرابط التالي:

www.mof.gov.eg/

- هيئة الرقابة الإدارية المصرية: على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.aca.gov.eg/arabic/about/pages/crimespecification.aspx.

- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، رؤية للإصلاح الإداري في مصر، سبتمبر ٢٠١٤.

- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، على الرابط التالي:
Mpmar.gov.et/

- وزارة المالية المصرية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

- وزارة المالية المصرية، البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٨/٢٠١٩.

- وزارة المالية، تطور عجز الموازنة العامة للدولة (الأسباب- الآثار- الحلول). على الرابط التالي:

www.mof.gov.eg/

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية.

- **Adem Y. Elveren and Gokcerozgur, the effect of income in equality: Evidence from Turkey, this paper was presented at the "39" eastem economic Association annual conference,**

Sheraton New York Hotel and tower, New York city, US, May 9-11, 2013.

- **AkhilDamodaran, Financial in clusion: issues and challenges, 15 December 2016.available at: file:///c:/users/dell/downloads/11-akh1.pdf.**
- **Amal Soliman El Ghouty, Public Debt and Economic Growth in Egypt, Business and economic research, vol. 8, No.1 2018. available at: file://C:users/Dell/downloads/public_debt/pdf.**
- **Ana- Maria Oviedo, Economic informality: causes, and policies- Aleterature survey of international. Experience, country economic Memorandum (CEM), June 2009, p.p 16-20 available at: https://sitresources.world-bank.org**
- **Anuradha Joshi and others, Taxing the informal economy: Challenges, possibilities and remaining questions, institute of development studies, August 2013. https://onlinelibrary.wiley.com**
- **Arusha Cooray and FriedrichSchneider, How does Corruption Affect public Debt? An empirical analysis, working paper no. 1322, December 2013. available at: https://www.econstor.eu/**

- **Asian Development Bank SME Development TA: Improving the regulatory for SME s: Streamlining business formalization in procedures and facilitating one stop-services, Policy Discussion paper No. 7, sep. 2001.**
- **AvsitTansel: Wage earners, self Employed and Gender in the informal sector in turkey. ERF working papers. No. 0102, Cairo.**
- **Charles E. Dumas, The effects of qovernment deficits: A comparative Analysis of crowding out, Esays in international finance, no. 158, October 1985, https://www.princetion.Edu/**
- **D.K. Blattaocharyya, An econometric method of estimating the hidden economy, the economic journal, Vol. 100, no. 2, sep 1990, p.p. 700: 710.**
- **David Fettig: Underground Economy skews statistics and shortchanges the taxman, but is it all bad? Fedgazette, Federal Reserve Bank of Minneapolis, 1994.**
- **Devin F. Mc Crohan and tames D. Smith, "A consumer Expenditure Approach to Estimating the size of the underground economy", journal of marketing, Vol. 50. No. 2, April 1986.**

- **Diana Farrell, The Hidden dangers of the informal economy, The Mckinsey Quarterly 2004, Number 3, 2004. available at: https://www.immagic.com.**
- **Dusburg D.C, "The Growing Shadow Economy: implications for stabilization Policy, inter economics Review, sep/oct 1984, p.p. 218.**
- **E. Gannage, Financement du développement, P.U.F., Paris. 1969, p.7 et p. 185.**
- **E.d Ayres, the expanding shadow. Economy, world watch, Vol. 9, No. 4, July/August 1996.**
- **El. Feige and others, the shadow economy, journal of international Affairs, spring, vol53, No3, 2000.**
- **Gatti et al., 2014 (Figures covered are from 2000-2007 for pension scheme, 1999-2007 for self-employment)**
- **George M. Georgiou, Measuring the size of the informal economy: A critical Review, working paper series, contral Bank of Cyprus, May 2007. available at: citeseerx.ist.psu.edu/view.doc/download?doi.**
- **Giles, D.E.A., Measuring the hidden economy: implications for econometric Modeling, Economic Journal, 1999.**

- **Global Financial development2014, financial in collusion, world bank, Washington, 2014. available at: siteresource.worldbank.org.**
- **Gutmann P., "The subterranean Economy, Financial Analysts Journal, Nov/Dec, 1977.**
- **HadhekZouhaier and MradFatma, Debt and Economic Growth, international Journal of economics and financial issues, Vol. 4, no. 2, 2014. available at: www.econjournals.com.**
- **Hans Bekkers and Wim Staffers, "measuring informal sector Employment in Pakistan", international laber Review, Vol. 134, no 1, 1995.**
- **Hany M El Shamy, Measuring the informal economy in Egypt, international journal of business management and economic research (IJBMER), vol 6 (2), 2015, p.p 137: 140.**
- **Hedayet: Ullah Chowdhury, informal economy, governance, and corruption, Philippine journal of development, number 60, second semester 2005, volume XXXLL.**
- **HussienAlasrag, the impacts of the informal sector on the Egyptian economy, MPRA, June 2010, p. 7. available at: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/**

- **idrissa M. ouedraogo, Governance, Corruption, and the informal economy, scientific research publishing, Modern economy, 2017.available at: https://file.scrip.org/pdf/ME_20172241540146.pdf**
- **Ila Chaturvedia, Role of FDI in Economic development of India: Sectoral Analysis, international conference on technology and Business Management, March 28-30, 2011.**
- **Ildiko Ekes, New economy- information society and informal (and Hidden) Economy, paper for Nesis conference, Olympia, June 10-12, 2002.**
- **ILO: Employment in the informal economy in the republic of Moldova, ILO Bureau of statistics in collaboration with the department statistics and sociology of the republic of Moldova, working paper no. 41, Dec 2004. https://www.ilo.org/**
- **International organization of la francophone: the informal sector, growth, employment, and sustainable development, Australia 2014, p. 3. https://www.francophonie.org.**
- **Jeremy de Beer and Others, the informal economy, innovation and intellectual property- concepts, metrics and policy considerations, economic research-working paper, no.**

10, wipo economics of statistics series, 2013. available at: https://www.wipo.int.

- **Lee, Minsoo, Alba Joseph and Park Donghyun, intellectual property rights, informal economy and FDI into developing Countries, Journal of Policy Modeling, El Sevier, Vol. 40, 2018.**
- **LefteristsoulFidis, Classical Economists and public DEBT, Risec, volume 54, No.1. 2007. available at: File://C:/users/Dell/downloads/classical/Economists-and public debt.Pdf.**
- **MaieSieverding and Irene Selwaness, Social Protection in Egypt: A policy overview, population councel, Canada, 2012, available at: http://www.popucouncil.org.**
- **Majid Maddeh, The Effective Factors on informal economy in developing countries (panel data model), international journal of regional development, vol. 1, No.1, 2014. available at: file://c:users/DELL/download/6437-23026-1-pB.pdf.**
- **Maksymivanyna and Alex Moumouras, corruption, public Debt, and Economic Growth, March 2015. available at: https://msu.edu/**

- **Martha Chen and jenna Harvey, the informal economy in Arab Nations: A comparative perspective, paper for Arab Watch report on informal employment in MENA RegionmWiegonet work, jan 23, 2017.**
- **Martha. Chen and Jenna Havey, the informal Economy in Arab Nations: A Comparative perspective, Wiego Network, Jan. 23, 2017.**
- **Michael Keven, (2002), Cited in B, Dallago, "The Irregular Economy in systemic transformation and statistical Measurement", Research paper series, Russian- European Center for economic policy, July, 2002.**
- **Ministry of education, the development of education in Egypt 2004- 2008- A national Report, Arab Republic of Egypt, Ministry of Egypt, Cairo 2008, available at: www.ibe.unesco.org/nationa-reports/ice-2008/**
- **Mirus. R. and smith. R., "Under Ground Economy", Canadian Business Review, 1994, volume 21.**
- **Mona Said, Wages and Inequality in the Egyptian Labor Market in an Era of financial crisis and Revolution, working paper Series, Economic Research forum, May 2015.**

- **Nabamita Dutta and others, informal sector and corruption: An empirical investigation for India, institute for the study of labor, March 2011. available at: http://FTP.iza.org/dp5579.pdf.**
- **OECD, Competition policy and the in formal economy, 2009. available at: https://www.oecd.org/daf/competition/44547855.pdf.**
- **Patriok K. Asea, The in formal sector: Baby or Bath water?, Rochester Conference series on public policy, Vol. 45, 1996.**
- **Paul Castillo and Carlos Montoro, Monetary policy in the presence of informal labour Markets, Banco central de peru, July 2009. available at: www.bcrp.gob.pe.**
- **Paulina Restrepo, Measuring underground economy can be done, but it is difficult, the regional economist, January 2015.available at: https://www.stlouisfed.org/media/ publications/**
- **Peter M. Gutmann, "The subterranean Economy", Financial Analysts Journal, vol. 33, no 6-7, November 1977.**
- **R.A.Lehfeldt, public loans in the light of the modern theory of interest, the economic journal, Vol. 22. No85, 1912. available at: https://www.jstor.org.**

- **Rebecca Holmes and Lucy Scott, Extending Social in surance to informal workers, working papers 438, April 2016. odi.org.**
- **Saqib Shaikh, interest: Meaning, Definition and Types. available at: www.economicsdiscussion.net.**
- **Schneider and H. Enste: shadow economies: size causes, and consequences, IMF, working paper, 2000, p.p 76: 100.**
- **Schneider F., The integration of taxes, Transfer and raining shadow economies- what are the causes? Can Empirical public choice orientated analysis), paper for the conference Tax and Reform in Jan 1999.**
- **Schneilder, F., Estimating the size of the denish shadow economy using the currency demand approach: An attmpt, journal of economics. Vol 88, 1986.**
- **Shanna Ratner. "The informal Economy in Rural community Economic Development" Contractor paper, http://www.google.com,Feb. 2000**
- **Shkelqimfortuzi, in formal Economy and money laundering in Albania, international journal of economics, commerce and management, united kingdom, Vol. 111, issue 10,**

October 2015, . available at: ijecm.co.uk/wp-content/upload/2015/10/31044.pdf.

- **Sophie Kristoffersen, Taxsation and informal sector Growth in developing countries, master in economics, department of economic, university of oslo, May 2011. available at: https://www.Duo.uio.no/**
- **TahaKassem, Formalizing the informal economy: a required state regulatory and institutional approach Egypt as a case study, international journal of Humanities and social sciences, Vol. 4. issue 1, Jan 2014.**
- **The Economic research, forum for the Arab countries, iran and turkey, indicators: Economic Trends in the Mena Region, Cairo, 1998.**
- **The world bank, policies to reduce informal employment-An international Survey, Technical Note for the government of Ukraine, April 2011. available at: siteresources.worldbank.org.**
- **Tinuke. M. Fapohunda, Reducing unemployment through the informal sector in Nigeria international journal of management sciences, vol.1, No.1, 2013.**

- **Udaibir S. Das and others, Managing public Debt and it's financial stability implications, IMF working paper, December 2010.available at: https://www.imf.org/**
- **Unctad: Addressing key economic issues to advance sustainable development: idea for actions, second report of the panel of eminent persons, 2013.**
- **Victor E. Tokman, Regulations in the informal economy, wigo Research conference, cape town, SA, March 24-26-2011. available at: www.wiego. org/sites/default/resources/files/pdf**